۲

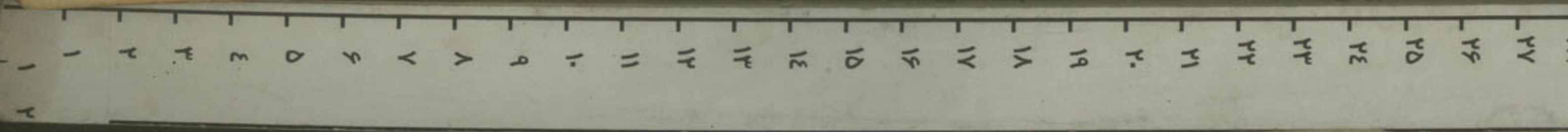
...ض وناقص المتوسط
...يانة الذي يتم الجواب
...زيد وقرأ في جواب
... وعلى هذا التفسير
...لان الجواب لا يتم بها
...اب من جارك بل
...وصولات بحسب
...لعقل عنه وليس
...قالوا الوجدان
...عنه وواسطة بينهما
...ا ثلاثة عبارة عن
...رة عن الواسطة
...عاني الاسمية و
...قلب مع لا يمكن
...سما رابعا سوية
...عل قسما واحدا
...اتي بحث لا يلزم
...لا المفرد دون
...ان يكون ركنا



رب يسر ولا تعسر بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير
ان من الحروف المشبهة بالفعل الناصبة للاسم والرافعة للخبر فاسمه احق
تفضيل للحق من حق الامر اذا ثبت او من حققته اذا اثبته او من حق الفعل
اذا وجب والحقيق بمعنى الجديد ولكل وجه مضاف الى ما موصولة بمعنى الذي
او موصوفة بمعنى شيء وصلته او صفته بتوشح بشد من مطاوع وشح بغال وشحتها
فتوشحت اصله من الوشاح وهو شيء ينسج من اديم عريضا ويرصع
بالجواهر وتشده المراة بين عاتقها وكشحها مع ما بعده اعني قوله بذكره
صدور جمع صدر بمعنى اول في الصحاح صدر كل شيء اوله اي اوايل الكتب
جمع كتاب وهو معروف والدفاتر وهي الكراريس وبتوفر اي بتكثر من
قولهم هم متوافرون وتوفروا توافر كحيا بمعنى او يتم من الوفور بمعنى التمام
ويجوز ان يكون من قولهم توفر على كذا اذا كان مصروف الهمم اليه وراعي
حرماته على نشره بسطا من نشر الجناح اذا بسط السنة جمع لسان اذا
ذكر بمعنى العضو واذا انث بمعنى الجارحة فجمعه السن البادي الحاضر وبمعنى
الغايب في الصحاح المبدا خلاف المحضر والحاضر اي السنة جميع الانام
او الانس والملك عليه السلام او السنهما والانعام وخبره قوله مجد الله
نع على زواهر جمع زاهرة من زهرت النار زهورا اضاءت ايادي جمع
ايد جمع يد فهو جمع جمع كاكارع وهي في اللغة الجارحة المخصوصة والنعمة والقوة
والمراد بها هنا الوسطى اي نعماؤه المضيئة التي اشرقت من اشرق وجهه
اضاء وتلالا لالا حسنا في ظلم جمع ظلمة بسكون اللام وهي خلاف النور والضم

لون

العقلي بتقديم العالي المحض وتوسيط الوجودي المحض وتاخير المتوسط
ثم فسروا ايدل على اولوية النسخة الاولى المستقل بانه الذي يتم الجواب
فالاسم والفعل مستقلان لانه يتم الجواب بينهما لجواز زيد وقراء في جواب
من جاء وما فعل دون في جواب اين قراء في الدار مثلا وعلى هذا التفسير
يلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها
بل يحتاج الى الصلة الا ترى انك لا تقول الذي في جواب من جاءك بل
يقول الذي عرفته الجواب ان الوضع مراد وافتقار الموصولات بحسب
الاستعمال كالفصل فلا يخرجها عن الاستقلال والا لخرج الفعل عنه وليس
كذلك وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تعريف الخبر وقالوا الوجه ان
العبارة على حسب المعبر عنه وهو ثلاثة ذات وحدث عنه وواسطة بينهما
لايجاب او سلب وقطع او شك فيكون العبارة ايضا ثلاثة عبارة عن
الذات وهي الاسم وعبارة عن الحدث وهي الفعل وعبارة عن الواسطة
وهي الحرف لان الحرف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية و
الفعلية وقالوا الوجه لا وجود لرابع والا لكان في القلب معنى لا يمكن
التعبير عنه واللازم منتف واثبات ارباب المعقول قسما رابعا سموه
كلمة وجودية لا ينافي لان ارباب المعقول اعتبروه مع الفعل قسما واحدا
ولا بعد فيه كما بعد في تسمية الاسم اداة اذ عند اختلاف جهتي البحث لا يلزم
تطابق الاصطلاحين على ان القسم في اعتبارهم اللفظ المفرد دون
الكلمة وقد اجمع النحاة على ذلك وقالوا الوجه فيه اما ان يكون ركنا



للاسناد اولا الاول اما ان يقبله بطرفيه اولا والاول هو الاسم والثاني
هو الفعل والثالث هو الحرف فمن اثبت رابعا وسماه خالفة فقد خالف
اجماعهم فلا عبرة به قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه حدا
واجابوا عن وروده اذا واذ وايان بهذا التحديث ولهما بتعميم بان جواز
الحديث عن معنى الاسم سواء كان مع لفظه الخاص اولا وبعضهم جعلوه
رسما لانه لا ينعكس لامتناع كل ما لا يجوز ان يحدث عنه فليس باسم
كما في مثل المثال لبن المذكورين فيكون التحديث خاصة غير شاملة لجميع
افراده لا ذاتيا له والجواب عن الاول بان معناه الوقت مع تضمن
في لفظه والحديث عن مثله ممتنع لان الاسم اذا تضمن معنى في يكون
لازم الظرفية الذي يكون منصوبا ابدا والاخبار عنه يستلزم اجتماع
الرفع والنصب معا في حالة واحدة ليس بشيء لان التضمن لا يستلزم
اللزوم فكم له من نظاير تطلع عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة على الظرفية
في تراكيبهم ولو قال اذا تضمن في يكون منصوبا والاخبار في هذه الحالة
عنه لا يجوز لما ذكرنا لكان له وجه وبعضهم جعلوه حدا او زادوا عليه
شيئا تتميما له منهم المص حيث قال الاسم ما جاز اي كلمة جاز ان يحدث
عن معناه بلفظه الخاص له او كان في معنى ما يحدث عنه اي معنى اسم يحدث
عنه بلفظ ذلك الاسم او في معنى من المعاني يجوز ان يحدث عنه بلفظ موضوع
له وفيه ايضا النظر المذكور وفيه كلام سياتي وهذا اشبه قول ابن
مالك في تسهيله فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او الى نظيرها

وكل

وكل منهما له الاخر فضلا عن وجوابهما الاول فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوي
واعتبره ابن مالك احترازا عن الاسناد اللفظي لعدم اختصاصه به و
ليس كذلك اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر
عنه في ضرب ثلاث لفظ وهو اسم لا يدل على الحدث سماه ضرب الدال
على الحدث والزمان واما الثاني فلانه اخذ لفظ الاسناد الاعم
من التحديث والحق انه ليس بحد بل هو رسم لان صحة الاخبار عنه او عن
معناه ليس ذاتيا له بل خاصة ولهذا قال صاحب الكت في مفصله
ومن علاماته جواز الاسناد اليه وعم ان رح دفعا للاشكال فقال
عرف المص الاسم لان التعريف اعم من الحد والرسم بصحة جواز الحديث
عنه والمراد عنه بجواز الحديث بدليل ما سياتي بعد ان شاء الله فلعل
الاعتذار عن اتيان الصحة انه جعل المعرف الموصول الذي لا بد في الا
ستعمال ان يذكر له صلة جملة صحيحة الحكم معلومة الصدق وتلك
الجملة هنا جاز ان يحدث عنه فلما اراد الشارح الاخبار عن المص تعريفه
اخبر عنه بذلك على الوجه الذي اورد التعريف ثم لما علم المص ان من
الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء الافعال والاسماء المختصة بالنداء
والمصادر اللازمة للنصب على المصدرية وكالاسماء اللازمة
للظرفية اي اللازم ظرفيتها على زيادة اللام مثل رد فلكم ويجوز ان
لا يكون زايدة لان ملزوم الظرفية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعتبر
وقوع الفعل فيه وبهذا المفهوم معتبر في الظرفية دايما فيكون ملزوما

لذلك الاسم اردفه جواب عما بقوله اورد عقيبه بقوله او كان في معنى ما يحدث
عنه بتنوين معنى او بالاضافة وقد اوضحت معناهما فيما مر فيكون ذلك
التعريف شاملا للاسماء اللازمة الظرفية مثل متى وحيث فانهما وان
لم يصح الحديث عنهما للزوم ظرفيتهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا
قلت اتيك متى طلع الشمس كان قولك هذا في معنى اتيك وقت طلوع
الشمس وكذلك الامر اذا قلت اجلس حيث زيد جالس وفي بعض النسخ حيث
جلس زيد وكلاهما صحيحان لانه يجوز اضافته الى الجملة الاسمية والى
الجملة الفعلية اذ معناه اجلس في مكان جلوس زيد والوقت
والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت فان الوقت حدث عنه في هذا
الموضع بانه طيب واتسع المكان فان المكان فيه حدث عنه بانه متسع و
انما مثل الشارح للاسماء اللازمة الظرفية بحيث ومتى وترك التمثيل باذ
واذا لمخالفة للمص لانه في ايراده اي ايراد المصنف اذ واذا مفعول لايراده
من هذا القبيل اي من قبيل الاسماء اللازمة للظرفية متعلق به وهو مع
جاره خبر مبتدا هو نظر لانهما اي اذ واذا لا يستلزمان الظرفية لانه نص
سيبويه على ذلك في الكتاب اي على عدم كونهما لازمين للظرفية فاجاز اي
سيبويه اذ اتقوم زيدا اذ ايقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو فاوقع اي سيبويه اذا اهنا اي في المثال المذكور مبتدا في الصدر
وخبر في الاخر وذلك لا يتاتى اذا جعل ظرفية غير لازمة ويدل عليه قوله
اذا وقعت الواقعة في قراءة من قرا خافضة ورافعة بالنصب فانه مبتدا

خبره اذا رجت الارض وليس في خافضة ورافعة احوال ثلثة فالمعنى وقت
وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخرى وقت رجة الارض
ويمكن تخريج الاية على وجه لا تخرج عن اصلها والجواب فاصحاب وما بعده اي
فاصحاب الميمنة ما انجاهم واعظمهم واصحاب اي واصحاب المشئمة ما احقرهم
واشقاهم وجعلها الزمخشري معمولة ليس او لمحذوف اي اذا وقعت كان
كيت وكيت او معمولة اذكر المقدرة فاصحاب الميمنة تفسير لقوله وكنتم ازواجا
ازواجا ثلاثة واذا رجت اما بدل من اذا وقعت او منصوبة بخافضة و
رافعة وانشد اي قرا شعر غيره ويقال انشدت فلانا شعره فانشده و
هذا الشعر بخلافه غيره اي غير سيبويه وبعد غد يا لهف من لهف بالكسر
يلهف اي حزن وتحسر نفسي ولهف نفسي اريد به لهف مضافا الى الياء متعين
كلمة يتحسر بها على ما فات قال فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت
ولا لو اني اراد لفظه من غد متصل بقوله يا لهف نفسي اذا راح يقال راح
يروح رواحا نقيض غدا يغدو وغدوا فانه رواح مصدر وقد يكون اسما
للوقت من زوال الشمس الى الليل نقيض الصباح اي ذهب في هذا الوقت
اصحابي جمع صحب وهو جمع صاحب كركب لراكب وصحبة مثل فرهة لفاره
وصحاب مثل جياع لجايع وصحبان كشبان لشاب لا اصحاب بل هو
جمع صحب مثل فرخ افراخ ولست براجح بذاهب ما قبله الا على لان قبل
نوح النوايح وقيل ارتفاع النفس بين الجوانح الا للتنبيه لعل فعل يتعدى
ولا يتعدى ولذا التعليل سقى يعد سقى والمعنى المراد اصله حالي وهو

خطاب الجيبة والتثنية على عادة العرب مثل مقابيك يقال ناحت
المرأة ينوح نوحا ونياحا والاسم النياحة وف ، نوح وانواح ونوح
ونوايح ونايحات الاربعاء مثل الرقي الصعود من ارتقيت او رقيت
في السلم بالكسر ارتقاء ورقي ورقيا اذا صعدت النفس على معان
منها الروح وهو المراد للجوايح ظرف مستقر في موقع الحال من النفس
او الصفة على التقدير المتعلق به اسما معرفا على ما قيل في مثله الاستشها
با ذا في اذا راح وجه انهم قالوا اذا ههنا اي في هذا البيت مجرور المحل على
البدلية من غد يحتمل ان يكون غد ببعد غد وان يكون من غد والاوجه الاخير
واورد ابن مالك مما وقعت مفعوله قوله عم لعايشة رضي اني لاعلم اذا
كنت على راضية واذا كنت وبقار اذا على يا متها محتمل ومنه قوله تع اذا وقعت
الواقعة على ما مر وخصص ابن مالك الجر تحبني في مفارقتها الظرفية مثل
قوله تع حتى اذا جاؤها خلافا لابي البقاء وصاحب البسيط وجوز الزمخشري
الوجهين فلا جواب لها وفتحت استيناف فتقدير الغاية وسيق الذين كفروا
الي جهنم وقت مجيئهم وعلى ما ذهبا الى ان يفتح ابوابها وقت مجيئهم وهو
مزيح لان ما ورد من ذلك مع ظاهره انه جواب اذا فدل على انها ظرفية
كما دل اتفاق النحويين على ذلك في قوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها ع
اختلفوا في الجواب بل هو فتحت على زيادة الواو او محذوف ويرد الاشكال
اذا جعل حتى بمعنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت حتى ادخل المدينة بالرفع و
تقديره كونه قد وقع حتى قالوا التقدير سرت فدخلت المدينة اذ لا فرق

غاية

غاية الحاصل ان اذا لا يلزم الظرفية لانه واقع غير ظرف مرفوعا على
الابتداء ومجرورا بحرف الجر او بالاضافة ومنصوبا على المفعول به و
كل منها ينافي اعتباره وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرفا فضلا عن اللزوم
وكذلك لا غير لازم للظرفية فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل على المفعول
به لوقوع الفعل عليه في القرآن متعلق بحكموا الا بوقوع في اوايل القصص
بدل من القرآن بدل البعض القصص بالفتح اسم للمصدر غلب استعماله في
موضع المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا او بالكسر جمع قصة وهو المراد
ههنا وهو اي الفعل الواقع عليه اذكر مضمرا كان او ظاهرا مثل المضمر نحو و
اذ قال ربك اي اذكر وقت قول ربك واذ قال الله اي اذكر وقت قول
الله ومثال المظهر نحو قوله تع واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض
وقوله تع واذكروا اذ انتم قليلا فكثركم وغير ذلك مما ذكرنا من الامثلة
فثبت منها الفعل واقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به فانه
مفعول به وبجعله كبرى كل ظرف لازم ليس بمفعول به فاذ ليس بلازم
للظرفية وهو المطلوب او تقول المدعى ان اذ غير لازم للظرفية لانه
لو كان لازما لما وقع عليه الفعل لكنه وقع بالدلايل الدالة عليه فلا يكون
لازم الظرفية وهو المطلوب هذا مذهب جماعة من البصريين ومنهم
الاخفش والزجاج وتبعهم كثير من المغاربة لكن قال بعض الافاضل
لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما توهم ذلك كالاية على حذف
المفعول بقرينة الحال اي اذكروا حالكم او قضيتكم او امركم وقرينة

القال نحو قوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ولا غش بهذا الا اذا
متعين للظرفية وليس كذلك لوجود محل آخر فالظرف اللازم ما لا يستعمل
الا ظرفا وغير اللازم ما ليس كذلك فلا وجه لان يقال ان اذ لازم الظرفية
الا ان اضيف اليه او يقع مفعولا به اللهم الا ان يقول اصطلح على ان الظرف
اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة واذ كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدأ بخلاف
اذ افلات حته فيه على ان لو صلحت عليه يلزم ان يكون حين من الظروف
اللازمة لا حين اضيف الى اذ لا يجوز ان يكون غير ظرف وقد اعترض
بعضهم على هذا التعريف الاعتراض بنقض اجمالي تقديره ما ذكرت من التعريف
بجميع اجزائه غير صحيح والا لما تخلف وقد تخلف في صورة اسم الفعل اي اسماء الافعال
فانها اسماء لا يصح الحديث عنها ولا عن معانيها الدالة هي عليها نحو صه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه اي عن كل منهما ولا عن معناه الدال هو
اي كل واحد عليه اي على ذلك المعنى فان صه مثلا يدل على اسكت ولن يتأتى
الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه الدال عليه وعلى هذا سائر اي جميع
اسماء الافعال الجواب ما ارادوا بقولهم هذه الاسماء يدل على الافعال
ارادوا الاول فلا كلام لنا فيه وان ارادوا الثاني فما ارادوا بعضها لها
حقيقة او مجازا الاول ممنوع لما نعم وان قالوا هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك القول تجوز منهم اي تكلم منهم بالمجاز فان هذه الاسماء
حقيقة موضوعة مواضع مصادرها سادة بالجر صفة لمصادر وفي بعض
النسخ مصادرها فالنصب على الحال منه افعالها افعال تلك المصادر

نصب

نصب سادة فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب كانما على معنى اسكت
سكوتك لان النصب لا بد له من ناصب والاصل فيه الفعل فيقدر فيه ما يناسب
المقام وهو الفعل الامر ثم حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف سكوتك
ثم اقيم صه مقامه بضم الميم من اقام او بالفتح من قام وكلا يحاله وجه اي
مقام المصادر طلبا للايجاز وروما للاختصار وسيأتيك بيانه واي حاصل
ان كل من صه ومه لما كان موضوعا موضع المصدر وهو اي المصدر ساد
مسد الفعل والساد مسد الساد مسد الشيء ساد مسد ذلك الشيء عند
النحويون جواب لما من عبرت عن فلان اذا تكلمت عنه عن هذا المجاز ابانه
اسم للفعل قصر اللف فيه شبه الكلام بالمسافة في احتمال الطول والقصر
اي اختصارا للكلام والا اي وان لم يكن تعبيرهم عن هذا به لطلب الاختصار
فهو في الحقيقة اسم للمصدرات [illegible] مسد الفعل وفي كلام ابن الحاجب
تصريح به ولا يجب الاستعمال في الحقيقة كعسى وفعل التعجب ومن هنا حكموا
بانه ليس يجب ان يكون لكل مجاز حقيقة وايضا حكموا انه مفعول مطلق
فكيف يمكن له ان يذهب الى انه مبتدأ وايضا اذا كان مبتدأ يجب ان يكون
محدثا عنه وليس كذلك وايضا اذا كان مبتدأ فاين الخبر ولا شك ان
القول بان فاعله ساد مسد الخبر تكلف وسيجيء تمام تحقيقه وتفصيله
في بحث اسماء الافعال ان شاء الله وهذا المحل الرفع على الابتداء اي كونها
موضوعة مواضع مصادر غيره الذي يحقق اسميته لانها لو كانت موضوعة
مواضع الافعال اولا وبالذات لما كانت اسماء لان الاسم لا يكون فعلا اذ بها

حقيقتان مختلفتان وفيه نظر وزمانا او اصلا جافذبا كان يختلج بمعنى
يتخالج بقوله يخالج في صدري منه شيء اذا تشككت بهذا التاويل اي تاويله
بانه واقع موقع المصدر وقولهم اسم للفعل مجاز منهم وهو اي هذا التاويل
فاعل يختلج وهو مع فاعله في محل النصب على الخبرية لكان واسمه ضمير الشان و
يجوز ان يكون من تنازع الفعلين واعمال الثاني والاول على الاختلاف
الرابع في صدري متعلق بيختلج اي في قلبي من قبيل ذكر المحل وارادة
الحال وحتى في حتى طرقت ابتدائية للتدريج وبطرقت يتعلق بنص
باستقصاء هذه المسئلة من نصصت الرجل اذا استقصيت مسئلة
عن الشيء حتى تستخرج ما عنده من قبل ابي اسحاق الزجاج يتعلق بقبل فلا
حق اي عنده فانه ذكر في آمين بمد الالف وقصرها قال ويرحم الله عبدا
قال آمينا وقال آمين فراد انه ما بينا بعد انه اسم موضوع موضع الاستجابة
وفي بعض النسخ كلمة وفي بعضها حرف والاول والثانية ظاهرتان واما
الثالثة ففيها نوع خفاء فلا بد من ازالته اما الاول فلانه اسم غير فلكنه
يقال عليه الحرف والثاني فالاطلاق عليه بمفهومه اللغوي وهو طرف
الشيء ويجوز اطلاقه على كل من الاقسام كما ان صه موضوع السكوت قوله
والسكوت مما يحدث عنه في قولكم السكوت حسن من تتمة الجواب
لا من ذكر ابي اسحاق الزجاج بدليل فاذا لا فرق بينه اي بين صه وبين
سكت في ان كل واحد منهما اي من صه وسكت في معنى ما يحدث عنه اعلم ان ههنا مقامين
احدهما ان التعريف اما حد او رسم وكل منها اما تام او ناقص لانه ان تركب

عن الجنس والفصل القريبين فقط فحد تام والا فان تركب منهما ومن شيء خارج
او من الجنس القريب والخاصة فرسم تام وان تركب من الجنس البعيد والفصل
القريب فحد ناقص والا فان اوتي بالفصل وحده فحد ناقص ايضا وان تركب
من الجنس البعيد والخاصة واوتي بالخاصة وحدها فرسم ناقص وثانيهما
انه لابد في التعريف من مميز وهو اما داخلي او خارجي والاول يسمى الفصل
المقوم بالنسبة الى الماهية النوعية وبالمقسم بالنسبة الى الماهية الجنسية
والثاني يسمى خاصة وهما سواء في ان انتفاءهما يستلزم انتفاء الماهية
المعرفة وما لا يستلزم منه ذلك لا يكون فصلا ولا خاصة واذا عرفتهما
فاعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر
عن فساد لانه لو كان تعريفا للاسم فلابد من ان يكون احد اقسامه وليس
كذلك فان صحة الحديث ليست من الفصول المقومة اي ليست معدودة
عنها للاسم وما يقال انه يوهم ان يكون له فصول وهو حق اذ تعددها كما
بين في موضعه بردة انه اعتباري فيكون حدا او لا من لوازمه فيكون رسما
حيث لا يلزم انتفاؤها من انتفاء الاسمية كما في الامثلة المذكورة فيما سبق
وتقييد الفصول من المقومة على تقدير عدم الاغناء احترازا عن الفصول
المقسمة اذ عدم كونها من الفصول المسمة لا يورث الضعف في التعريف
فيرد عليه وعلى تقدير الاغناء دفعا للابهام الحاصل في الفصول التي
في استعمال الفصل في كل مميز داخليا كان او خارجيا فان قلت ما
جعل المص المميز صحة الحديث فقط بل احدهما اعني صحة الحديث او كونه

عمهم

في معنى ما يحدث عنه من لوازمه وخواصه ان ملة لافراد الاسم على سبيل التقابل
لامتناع تحققه اي تحقق الاسم بدون احدهما قلت وان كان له وجه ولكن
التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه اي في التعريف باحد الشيئين
من النكارة عدم البيان المنافية للتعريف اما الاول فلوجود او التي هي
للترديد بين الشيئين المستلزم الابهام واما الثاني فلان التعريف يستلزم التعيين
وينافي اللازمين يدل على ينافي الملزومين ولم يقل غير جائز لان التعريف
باحد الشيئين وانما لا يجوز اذا كان الترديد لتقسيم الحد واما اذا كان لتقسيم
المحدود وشمل ما تركب من جزئين او اكثر في التعريف الجسم وما ناسب
مبني الاصل او وقع غير مركب في تعريف المبني فلا وهذا الترديد ايضا في تقسيم
المحدود واذ الاسم منه ما يجوز ان يحدث عن معناه بلفظ ومنه ما يحدث
عن معناه بلفظ غير لفظه من النكارة من ايهام على ان هو واقع كثيرا في
اشعار العرب وكلامهم للاستدراك والاحتراز عما توهم من الكلام السابق
فههنا لما كان الكلام السابق مما توهم كون الفساد مقصورا على ما ذكر
من التعريف باحد الشيئين وليس كذلك بل فيه فساد آخر فقال القائل
ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا اي عاريا على اعتبار قيد وقوع الفعل فيه يستشفه اي يبرقه من
شف عليه الثوب يشف شفوفا وشفيفا اي رق حتى يرى خلفه الضعف الذي مبتدا حصوله من وراء الاعتراض من جهة وروده او من
اجل جهته وهذا يدل على ان هذا الوجه من وجوه اعتراضه اقوى الحاصل ان هذا

التعريف

التعريف ليس على ما ينبغي لوجهين احدهما انه اخذ فيه او القائم وثانيهما انه انما
اخذه ليدخل فيه الاسماء اللازمة للظرفية حيث لا يجوز الاخبار عنها بل عن معانيها
الدالة هي عليها اي معنى الوقت ومعنى المكان توجيهه ما اردتم بكون ذلك معناها
امطلقا او مع اعتبار وقوع الفعل والاول ممنوع اشار اليه بقوله فان الاسماء
اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا والثاني مسلم اشار اليه
بقوله بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما ولكنه غير مفيد اذ الوقت
والمكان اذا انفيد اي بهذا القيد اي اعتبار وقوع الفعل فيهما لا يصح الحديث
عنه وذلك يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا واللازم باطل وبطلانه يدل على
بطلان الملزوم فظهر انها اي الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى ما يحدث
عنه الجواب انا نختار الشق الثاني من قوله غير مفيد قلنا لا نسلم او متى اعتبر ذلك
واما اعتبر عنه بلفظ الوقت والمكان فلا يخرج عن كونه معناها مع علام اعتبار
وقوع الفعل فظهر انها في معنى ما يحدث عنه واشار الى جواب آخر عن اعتراض نزلق
عنه فقال فان قلت ان الاسماء اللازمة للظرفية اذا كانت في معنى الوقت
والمكان المقيدين بهذا القيد فقد اشتمل معناها اي معنى تلك الاسماء على
معنى مطلق الوقت والمكان اذ تحت كل مقيد مطلق والدال على المقيد دال
على المطلق في الجملة فيصح ان يقال انها في معناهما فيكون في ما يحدث عنه
في الجملة وهو المراد منه قلنا فعلى هذا اي على اعتبار كونها في معنى ما يحدث
عنه على اشتمال معناها المقيد على المطلق يلزم ان يكون عامة الافعال
اي اكثرها احترازا عن الافعال الناقصة والحق ان المراد كلها ان ما من فعل

لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا اي وان يمتنع كونه مخبرا عنه مع ذلك

قوله اذ الوقت والمكان الخ فان قلت يجوز ان يكون من عوارضه لا من لوازمه فاذا اعتبر عنه باذ الخ

الاو بدل على معنى يصح ان يحدث عنه في الجملة اسماء واللازم بط اما اللزوم
فلانه لو كفى فيه اشتمال المقيد على المطلق لكن في الافعال لكونها مشتملة على
معنى المصدر الجاري في زمان لكونها مشتملة على معنى المصدر في الجملة والمصدر
مما يحدث عنه فيصدق عليها انها في معنى ما يحدث عنه مثل تلك الاسماء والجواب
انما يلزم اذا اتحدت جهة الاشتمال وهو ممنوع فلا يلزم من الاول الثاني
وما قيل فيه ان الافعال ليست في معنى المصدر مطلقا بل المصدر مع الزمان
مع الفصل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليست بشيء
لان ورود المنع على تقدير الاشتمال وهو معترف به فكيف يكون جهة الورود
جهة الجواب عنه فافهم واعلم ان التحقيق في معنى هذا التعريف ان يقال
معناه ما جاز ان يحدث عن معناه المعبر بلفظه او بلفظ آخر مثله لما نحو عنه
غير وان لان معنى اوكان في معنى ما يحدث عن معناه اوكان في معنى نظيره وهو
ما يحدث عنه بلفظه فقد بر فان هذا المقام لايق بالتدبير حتى لا تزول قدمك
عن سنن التحقيق قوله كزيد والعلم والجهل قال الشارح رح في ايراد الامثلة
الثلاثة غير مكتف باحدها ايراد هذه الامثلة ايذان اعلام منه اي من المصنف
بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته صفة كراكب او غير
صفة كزيد والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته صفة كان او غير صفة سواء كان
معناه وجوديا وهو ما لا يكون في مفهومه نفي وهذا المفهوم اصطلاحي
لا مفهوم لغوي والمقصود انتفاؤه فيه لا في الاول كالعلم او المفهوم
عدميا وهو ما يكون في مفهومه نفي وهذا مثل الاول كالجهل والعدم قوله

ومن

ومن علامات اللفظية اي بعض علامات الاسم اللفظية دخول الالف واللام
ذكره دون حرف التعريف او الالف واللام اما الاول فلا يكون اللام مما
على لغة اهل حمير عليها قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
وهو بالنسبة اليه قليل واما الثاني وان ذلك فلان الاول شامل لهما
من غير عكس فيحتمل المذاهب الثلاثة ويحمل كلام الشارح رح وهو قوله
لانهما يفيدان التعريف على المذهبين الاخيرين على ان الحكم يعطى للشيء
مع مجاوزة الغير المنفك عنه ولو قال دخول حرف التعريف لكان
احسن قال الشارح رح وانما اختص دخولهما بالاسم ذكر الدخول ولم يقل
وانما اختصا لوجود المفردات قبل التركيب عند الجمهور فلو قال انما
اختصا لفهم منه ان وجودهما خاصة للاسم وليس كذلك اذ ينبغي
ان يكون مطردة وهذا لا يطرد لوجودهما بلا اسماء لانهما يفيدان التعريف
على ما سيجيء في بحث المعارف ان شاء الله تع والتعريف ممتنع الا في
الاسم اي لا يوجدان في الفعل والحروف لان الافعال والحروف انما تدل
على معان لا يتصور فيها التعريف اورد صيغة الجمع لانه لو افرد ربما يسبق
الى الفهم ان المعنى الاصطلاحي هو المراد وهو ليس بمقصود بل المقصود
المعنى اللغوي بخلاف صيغة الجمع لانه يعلم منها في بادي الراي ان
الجزئيات فيعلم منه ان المعاني معان لغوية وهي المقصودة اولانه جمع
الافعال والحروف فيقع ذلك جمع المعاني فجمع وعدم تصور التعريف
فيها معلوم بالوجدان غير محتاج الى البيان وقد بينوا بان الفعل يدل

على معنى عرضي والتعريف عرضي ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحروف
اولى بهذا وفيه منع وانما ذلك اذا كان المراد بالقيام التبعية في التحيز لم لا
يجوز ان يراد معنى الاختصاص الناعت ولو قيل في الحرف لو قبل التعريف يكون
في غيره لا معناه في غيره لقلنا لا بعد فيه كما لا بعد في منعوته وبان الفعل
والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وهما موضوعان لتعيين الذات
الدال عليه اللفظ بنفسه بالمطابقة ان اريد بالذات ما يقابل المعنى فلا نسلم انهما
موضوعان لتعيينه فان اريد اعم فمسلم لكن لا نسلم انه لا بد من دلالة اللفظ عليه
بالمطابقة فكم من لفظ يدل على الذات مجازا او بانهما متنزلان منزلة الصفة
حتى ان قولك الرجل بمنزلة رجل معهود اذ لولا معهود بينك وبين مخاطبك
لم يكن قولك الرجل بعد رجل معتدا به والصفات لا تكون الا للاسماء وهذا
منع ما ذكره ابن الحاجب فيه ثم ذكره بعده والدليل عليه يحتمل على اختصاص
اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص الصفات بالاسماء لان العرب وضعت
الاسماء وضعا عاما وهو كونها مخبرا بها وعنها فيحتاج في الاختصاص باحدهما
الى مخصص والافعال وضعت وضعا خاصا فلم يحتج اليه على الاحتمال الاول
او فاذا اخبر عنها وهي منكرة يحتاج الى الصفة والفعل لما لم يقع مخبرا
عنه لم يحتج على الاحتمال الثاني اقول في كل منهما بحث اما الاول فلان المخصص
صفة كان او تعريفا لا يعين الاخبار عنه واما الثاني فلان المخبر به قد يحتاج
الى الصفة اذا كان المقصود ترتب الفائدة وبان الفعل خبر فحقه ان يكون
نكرة فلا يتصور فيه التعريف وفيه نظر لانه ان اريد بالحق الواجب منعنا انه

المخبر به يفيده والا لما وقعت المعرفة اخبارا وان اريد اعم فمسلم لكن لا يفيد
عدم تصور التنوين فيها وبان حرف التعريف يعرف وفيه تخصيص فيكون
مخصصا ولن يدخل التخصيص الا على ما هو قابل له وللتعميم وهو الاسم
ليس الا حتى الجملة لما امتنع التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف
واللام الا فيه والا لظل الحرف عن الموضع له بلا علة فان قلت نحن جعلنا
داخلين على الفعل والحرف فان كانا دالين على التعريف فقوله و
التعريف ممتنع الا في الاسم م فيكون معارضة بالنسبة اليه ومناقضة
بالنسبة الى دليل والا فقوله لانهما يفيدان التعريف عن فيكون مناقضة
ويحتمل ان يكون نقضا اجاب بقوله واما قول الشاعر ويستخرج اي الصياد
اليربوع بالنصب على المفعولية من نافقائه اي من جحرة اليربوع يكتمها ويظهر
غيرها وهو موضوع يدفعه فاذا اتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه
فانتفق اي فخرج من جحره عطف على من نافقائه وهو احد الجحرة والا
جحار والمراد منه القاصعاء وهي جحر من جحرة اليربوع الذي يتقصع فيه
اي يدخل لان له جحرتين ولانه وصفه بالتقصع بالنحو اي باليها
وهي بنت التقصع اي الذي يدخل فيه اليربوع صفة جحرة مما لا يعتد
اي لا يعتبر به جواب اما بدون الفاء وفي بعض النسخ بدون فقلة وندوره
قال في اللباب شاذ فكانه لم يعرف وليس كذلك او اطلق الشاذ
واراد به الشاذ او يحمل ههنا على انه مأول ومانع على انه غير مأول وقد
شرحه بعض من تصدى لشرحه بحيث فرق بينه وبين المأول والتأويل

ما يدل عليه قوله والذي يتجوا اي جعل الت عرمفدما لجراة على ادخالها على
يتقصع وهو فعل مضارع جملة حالية والموصول مع صلته في محل الرفع على الا
بتداء خبره قوله انه اي الت عرداه بهما اي الالف واللام في الصفات بمعنى الذي
نحو الضارب غلامه بالنصب زيد اخر الضمير في غلامه راجع الى الالف واللام
فاستعملها على هذا المعنى اي معنى الذي في هذا الفعل لان بين الفعل والصفة
مناسبة ظاهرة فيكون في الحقيقة اسما لا حرفا والكلام فيه لكن غاشكلا بها
منعا عن صورة الفعل حفظا للتشاكل اللفظي ومثله قوله يقول الخنا وابغض
العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع اراد الذي يجدع واشد الهل
ما اول بانه اسم ولهذا شذ دوده قوله وحرف الجر قال الشارح وانما
اختص دخول حرف الجر او رده بالدخول لان الظاهر انه معطوف على
الالف واللام لان حرف الجر انما دخل الكلام غير زايد ليجر الافعال التي لا
تتعدى بنفسها الى الاسماء بربد لان حرف الجر واحدا واحدا من افراده انما
دخل في الكلام المشتمل على اركانه ليجر طرف المسند الذي لا يتعدى بنفسه
بعد تعلقه بالطرف المسند اليه الى الطرف الاخر المجعول ركنا له باعتبار
المفعولية التي لا يكون الا في اسم حقيقة او تقديرا باعتبار اقتضاء
حصول معه بعض المسند به معنى ذلك الحرف نحو مررت بزيد واخذت منه وغير
ذلك من نحو ذهبت اليه الا يرى ان الفعل في الكلام الاول الذي قصد الصاقه
بزيد يقتضي باءه وفي الكلام الثاني الذي قصد ابتداؤه منه يقتضي من الابتدائية
وفي الكلام الثالث الذي قصد انتهاؤه اليه يقتضي الى الانتهائية لا كل فعل

ولا كل حرف ومن ههنا ترى ان قبل ان حرف الجر الزايد لا يجر باوان هذه
الاستدلال ليس بسديد لان المعنى الذي جعله سببا لدخول حرف الجر
في الاسم دون الفعل يقتضي العكس لان ذلك بعينه يقتضي لحوقه للفعل
دون الاسم واشتر الحرف فيه لا تعلق له بالاسم اذ تعلقه بالفعل
اقوى فهو ان لم يقتض امتناع دخولها الا على الفعل فلا اقل من ان يجعل
دخولها فيه اولى او جايزا فاني له ان يمنع دخولها الا على الاسم الا يرى
ان اخواتها الهمزة والتضعيف كيف يختصان بالفعل اليه بها يجعلان
ما لا يتعدى الى شيء متعديا اليه كحرف الجر ام تفرق بينهما وبينه بانه
يجر الافعال الى الاسماء دونهما مندفع لا يخفى على المحصل والى هذه الدقيقة
اشار الشارح بقوله انما دخلا الكلام دون الكلمة فان قلت فما الوجه
في الزايد قلت الحاقا بغيره وهو غير غير زايد فيما بينهم فامتنع دخولها
اي فظهر مما تقرر ان دخولها ممتنع الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا
او تقديرا فيد ليحليها الا لمجيء فعل فقط كما توهم مثال التقدير في قصدته
الى ان يقوم وزيد في الدار فان الجر ورفى الاول ليس باسم لفظا
والفعل في الثاني محذوف وانما عملت حروف الجر الجر لانها
لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي لا يكون الا في
الاسم وهو الجر اذا لم يعارضه مشابهة الفعل فلا نقض بالحروف
المشبهة بالفعل لان اختصاص حرف الجر بالاسم من الدليل وجب
الوضع دونها الستة لا لا يعملها في الاخبار الجلية كما توهم اذ العمل ليس

فيها حقيقة بل في الاسم المفرد المسبوك منهما على ما تقرر فيما بينهم
وهذا الاستدلال اولى من الاستدلال بالعكس وان تساويا في الصحة
لانه استدلال من المؤثر على الاثر وليس بان الجر قد يدخل على غير الاسم
كما توهم لان الجر الداخل على غير الاسم داخل عليه في الحقيقة واما لانه غير
معتبر كما يذكره الشارح رح لا يقال هذا سؤال وارد على قوله ان الجر
هو الحركة التي لا تدخل الا على الاسم تقديره ايراد مطلق ام صورة
وعلى التقديرين فلا اختصاص له بالاسم اشار الى الاول بقوله ان
الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافا اليه لاسماء الزمان نحو يوم يقوم
زيد فيقوم فعل في محل الجر والى الثاني بقوله وان اردت صورة الجر فهو
ايضا مما يدخل الفعل نحو لم يكن الذين كفروا الا انا نقول كلامنا في الجر
الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد نحو لم يكن الذين كفروا لانه لا
لالتقاء الساكنين واشار رح وان لم يصرح به لكن في كلامه اشارة اليه وهو
قوله ان الاعراب صرفه بعضهم الى مطلق الاعراب فمعناه ان الاعراب
له اعتبارات ثلاث اعتبار ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد
وفي بعض النسخ صورة ليس معها وتقديرا فعلى النسخة الاخيرة
توجيهه ظاهر واما على النسخة الاولى فتوجيهه انه اذا كان الاعراب في الخارج
من حيث الصورة يصح تقدير وجوده وهذا اقرب مما قاله المنطقيون
في المنطوق وبعده ظاهر لا يخفى على المحصل وعندي ان المراد من الاعراب
ما هو مقابل اللفظي بقرينة ان السؤال فيه وله اعتبارات ثلاث احدها

ان يظهر الاعراب في بعض الاحوال صورة وفي بعضها تقديرا مثل المقبوض
وثانيها ان يظهر تقديرا او لا يظهر صورة الحركة في حال من الاحوال
لامتناع الاعراب عنه مثل المقصود فان قلت في بعض النسخ نحو مررت
بقاضي وهذا ينافي ما ذكرتم قلت على تقديره لا ينافي لان قوله لامتناع
حرف الاعراب عنه ليس علة للقسم الثاني بل هو علة للتقديري فيحتمل
التقديري من القسم الاول فهو ليس مثالا للقسم الثاني بل هو تمثيل
لامتناع حرف الاعراب عنه ولصعوبة هذا احمله على ارتكابه ذلك
الوجه البعيد والله اعلم بالصواب وملهم الطريق السداد ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء وثالثها ان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان
في محل لو كان من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن
عرفته فان من يقال انه مجرور المحل لانه وقع في محل لو وقع فيه زيد
مثلا نحو مررت بزيد يظهر فيه حركة الجر واذا تقرر هذا الاصل فنقول
الجر المستفاد من العامل يمتنع على الوجهين الاولين اي الوجه الصوري
والوجه التقديري دون الوجه الثالث وهو الوجه المحلي حاصله كلامنا
في الجر على الاعتبارين الاولين لا في مطلق الجر فلا يرد الجر على الاعتبار
الثالث ولئن قلت لم خصصت كلامك فنقول اذ العبرة في الاعراب
بالاولين دون الثالث ثم يوضحه بقوله الا ترى انهم حكموا على مثل من
وما والذي وغيرها مثل هذا وسائر المبنيات الممكنة للاعراب المحلي فانه مبني
مع كون الضمير راجع الى مثل من البتة مرفوع المحل اما على الفاعلية وعلى

الابتداء او على الخبرية او منصوب به على المفعولية او على البدلية او مجرور
بالاضافة او بحرف الجر فلم يعتدوا اي لم يعتبروا بالحركة الحلية اذ لو
اعتبروها لحكموا بانه معرب فكذلك اي فكما لم يعتدوا بها في الاسم
لم يعتدوا في الفعل بالحركة الحكائية بل هو اولى بعدم الاعتداد والاصل
في الاصل اعراب الاسم والفعل مطلق فيه عليه والتحقيق كما اشرنا اليه في
مبتدا البحث ان الجر مطلقا لا يدخل في الفعل فجواب الشارح على طريق
التسليم مبالغة في الرفع وسيشير فيما بعد فان قلت اذا كان الجر
لا يوجد الا في الاسم فلم وجد حرف الجر في غيره وهل هذا الا وجود المؤثر
بدون الاثر على بئس العير قلت انه اسم ولئن سلم فمحمول على غير
مقول فيه ذلك فالمدخول فيه في الحقيقة الموصوف بمقول ولا بئس
فوروده عليه على طريق الحكاية وهو ليس بممنوع نحو زيد مرفوع بقائم
لا انه يكون داخلا على الاسم تقديرا قوله والتنوين في الاصل مصدر
نونت اي ادخلت التنوين وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لا للتاكيد وهو باحتجة على ما ذكره بعض النحاة منهم الشارح الاول الدال
على المكانية اي على ان ما دخلت عليه لم يشابه الفعل بالوجهين المذكورين
في منع الصرف او على انه لم يشابه الحروف فمعناها على الاول والثاني
التمكن وقيل هو ان لا يشبه الحروف فقط والامكنية ان لا يشبههما والاول
اعم والاختصاص هذا التنوين بالاسم باعتبار دلالته عليها ولذلك
قال الشارح وانما اختص لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلمة اذا

فرقا

فرقا بين المنصرف وغير المنصرف وستعرف مفهومهما ان شاء الله تع
اشارة الى الضرب الاول ولن يتاتى هذا الا اذا كان دالا على الامكنية
المعبر عنها بالصرف والتسمية اصطلاحية لا لغوية نحو زيد ورجل وتنوينه
يعلم انه منصرف ورجل وهو نكرة تنوينه للتمكن لا للتنكير كما ظن ولا لسقط
عنه العلمية وسقوطه عند اللام للتنافي كما في حسن بقاء على وزوالا
معرفا باللام فدل على انه منصرف مطلقا والتنزيل في نوع الاسم لا في كل
فرد من افراده بدليل قوله وذلك اي دخول التنوين الفارق بينهما لا يتصور
الا في الاسم لان الفرق امر نسبي لا يتصور الا بين شيئين وهذا
لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم والضرب
الثاني الدال على ما دخل عليه نكرة ويسمى تنوين التنكير اشار بقوله ولما
فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهومهما ان شاء الله تع وذلك
مثل التنوين وذلك مثل التنوين الدال على اسم الفعل في نحو صه والتنزيل
في الفرد بها ممكن لان من الفاظ الفعليا يستعمل تارة منونا واخرى غير
منون فاذا دخل التنوين قالوا انه للتنكير وحكموا بانه نكرة واذا لم يدخل
حكموا بانه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واذا نونت وقلت صه كان المعنى اسكت سكوتا ما والتنوين
الداخل على الصوت نحو سيبويه على ما وقع ما مر والتنوين الداخل
على العلم المنكر نحو عمرو واحمد وكونه معرفة من حيثية ونكرة من اخرى فلا
تنافي وذلك اي الفرق بين المعرفة والنكرة لا يتصور ان الا في الاسم

لا يتصور انفصال كما لا يتصور الفرق
بين المنصرف وعدمه الا في الاسم اذا
المعرفة والنكرة صح

والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد انقطاعها عن الاضافة عوضا عنها
ويسمى تنوين العوض اشار اليه بقوله واما عوضا عن المضاف اليه في نحو
اذ وح اي اذا كان كذا منه قوله تع وجعلنا بعضهم فوق بعض اي بعضهم
وغيره والاضافة لا يتصور الا في الاسم فكذا ما عوض عنها والضرب الرابع
التنوين النايب مناب حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل مكان حرف
المد واللين في القوافي المطلقة واليه اشار بقوله واما التنوين اللاحق
قافية الشعر القافية هي آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك
الذي قبله وعند الاخفش آخر كلمة في البيت كالعتابا وتابا منه والشعر
كلام موزون مقفى صادر عن قصد وارادة بدلا عن حرف الاطلاق الالف
والواو والياء ويسمى تنوين الترنم لان مجيئه انما هو للترنم واستعماله
في القوافي انما هو للتطرب في نحو قول جرير اقلي خطاب لعتيقة امر من
الاقلال هو التقليل يعني اللوم العذل من لامه على كذا لومه ولو
ما عاذل منادى مرخم بحذف التاء وحذف حرف ندائه العاذلة يعني
اللايمة لان العذل هو اللوم والعتابا عطف على اللوم مخاطبة الازلال
ومذكرة الموجدة من عاتبه عتابا ومعاتبة قال وبقي الود ما بقي العتاب
فقولي ان اصبت اي وجدت الصواب او قلت الصواب نقيض الخطاء
عطف على اقلي لقد اصابن مقول قولي واللام للتاكيد وجواب ان على عادم في اطلاعه
عن معنى الشرطية الحالية محذوف يدل عليه فقولي المقدم يعني بالايمة اتركي اللوم ولا
تزجري وعي العتاب وتفكري حتى يتبين لك صوابه امري فقولي ما تقولين على

يعني

يعني لا على ظن وتخمين والتعريف باللام في الموضعين يحتمل التعويض
والعهد والاستغراق نظرا الى المقام فالاصل عتابا وفي بعض النسخ فان
الاصل واصابا فحذف حرف الاطلاق وهو الالف منهما وجاب التنوين منابه
وقوله وانبت ادريا والديون يقتضى واشار الى الضرب الخامس بقوله
واما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي الساكنة سمي به لخروجه
عن حد الوزن فالزيادة على بناء البيت ولهذا لم يدخل في التقطيع في نحو
قول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن القاتم المغبر الاعماق النواحي الخاوي
الخالي من خوت المرأة وخويت ايضا خوى اي خلا جوفها عند الولادة ومنه
قوله وتلك خاوية بيوتهم اي خالية المخترقن بفتح القاف لخفتها وكسرها لانها
حركة الساكن اسم موضع من اختراق الرياح ومرورها اي خالي المر عامه
مشتبه الاعلام لماع الخفقن مشتبه اسم فاعل من اشتبه على الشيء الاعلام جمع
علم وهو علامة او الجبل لماع مبالغة لامع من لمع البرق لمعانا اي اضاء
للخفق السراب يسمى به لاضطرابه المعنى رب موضع مظلم الاطراق بكثرة
الغبار خالي الطريق عن الساكن ملتبس الاعلام لماع السراب قطعت فان
الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين للترنم ولهذا جعلها بعضهم تنوين الترنم
حتى ربع القسمة وانما اشتبه الاخفش من اصحابنا دون غيره فلا اختصاص
لهما بالاسم جواب اما لانه ليس فيهما ما يقتضي الاختصاص بل ما يقتضي التعميم
لان حرف الاطلاق في اخر الكلمة ليس مختص في آخر الاسم وكذا لحوق الساكن
ولان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم بل يجوز ان يكون منه ومن

غيره ولهذا لم يذكر الشارح تنوين العوض عن الحركة او عن الحرف لا لانه من تنوين
التمكن على الصحيح واما المقابلة فالاوجه ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم
دخوله في غير تنوين الصرف ظاهر ولا يستقيم دخوله فيه والا لوجب ان لا ينصرف
جميع المؤنث بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث لان فيه العلمية والتانيث
فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه الا على قول بعض بحذف التنوين مع بقاء
الكسر ولا مع بقائها بناء على انه للتمكن فلعل الشارح اخذه فتركه قال صاحب الكشاف
عرفات علم للموقف كأذرعات فالانصراف لانه لا تانيث فيه لانه لا سبيل الى
التانيث بالتاء اللفظية لانها علامة الجمع ولا بالتاء المقدرة لمنع هذه التاء
لاختصاصها بالمؤنث تقديرها كما في بنت وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات
لانه لو كان كذلك لما ارتفث ضمير ما يقول هذه عرفات مباركا فيها ويمكن
ان يقال انه تنوين التمكن ولم يمتنع لئلا يؤدي الى خلاف وضع جمع المؤنث
بالالف والتاء وقولهم التنوين يختص بالاسم وان كان عاما متناولا لجميع
اقسام التنوين لكنهم ارادوا به الثلاثة الاول يعني تنوين الانصراف وتنوين
التمكن وتنوين العوض دون الاخيرين يعني تنوين الترنم وتنوين الغالي
لما ذكرنا من الدلايل الدالة على اختصاص الاول دون الاخيرين والتعليل العام
مجيئه في موضع قطع الكلام عليه ولو فرضنا كما نرى في غلام من غلام زيد والقطع
الحقيقي ان يتصور الا على الاسم لان الفعل متلفع بفاعله ظاهرا او مضمرا
وكذا الحرف لانه متحرف اما الى الفعل او الى الاسم قوله والفعل ما دخله قد والسين
عرفه ليتعين ان المراد سين الاستقبال لانه كما سيجي له يجيء لغيره مثل التحول

والطلب وسوف لم يعرفه لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف
فلا يعرف وفلان يقتات السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس
بسوف هذا لانه ليس بعلم السوف الدال على الاستقبال لا يعرف البصريون
غيرهما وكل منهما اصل وحكى الكوفيون سف وحكى الكسائي عن بعض الحجازيين
سو وحكى صاحب المحكم سي وهي اغربن وهذه الثلاثة عن سوف اتفاقا وقيل
السين ايضا وزعمان هذه تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ولا يستدل بكثرة
الاستعمال لان الفرع قد يفوق كنعم ونخ ولا يتفاوت مدة التنوين لان السماع ع
وكذا القياس يرده لمجيئه على خلافه في قوله تع سوف يؤتي الله المؤمنين اجرا
عظيما وسنؤتيهم اجرا وقوله باحالة الاستصراف حالها الى حالة اخرى
وسوف يزول ولن يزل الماضي والمستقبل فلا يقصد به الا مطلق الا
ستقبال كما لا يقصد بالماضي الا مطلقه من تعرض لقرب وبعد وعندي
ان هذا ليس بتكلف ولا دعوى مجردة وما اورد بها من السماع والقياس
لا يدل على انها بمعنى فقد يتعقله وان لكثرة استعمال السين دلالة ظاهرة
على اصالة وكثرة استعمال الفرع في بعض الصور انما يدل على احتمال ان لا يكون
اصلا فلا يترك الظاهر بالمحتمل وقد تعرضوا في الماضي لقربه وبعده حتى و
ضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا القياس يدل على ان يكون في مدة التنوين
تفاوت كما في مدة المضي فيوضع السين للاستقبال القريب من الحال وهذه
التعريف ليس بتعريف حدي بل هو تعريف بالعلامة فلذلك قال الشارح
اعلم ان للفعل حدا وهو قول دال على ماهية الشيء حقيقية او اعتبارية وعلامة

جمع علامة والمراد منها الخاصة وحدّه على ما ذكره ابن الحاجب ما دلّ على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا حدّه الشارح به في لبابه
وكذا صاحب اللب مع زيادة تصرف تدفع به الاسولة الواردة عليه و
على ما ذكره الزمخشري ما دلّ على اقتران حدث بزمان اي كلمة دلت
جنس يشتمل انواعها وقوله اقتران حدث بزمان يخرج الاسم والحرف
واطلق الحدث ليدخل الافعال الناقصة والزمان ليدخل خلق الله الزمان
وما اورده عليه بعض الافاضل بانّ الحدث والزمان خارجان عن الدلالة
وكونهما متعلقي الاقتران غير مانع له لان تعلق الحكم بالمضاف دون
المضاف اليه والمقصود من الحدّ التميز والاقتران ليس مدلوله بل جاء
لازما لدلالته على الحدث والزمان دلالة واحدة ولئن سلّم فالتميز
ليس بذاتي والتميز الذاتي لا يحصل الا بهام فخارج عن قانون التوجيه
لانه مثبت الالزام لخروج الزمان بهذا البيان على ان هذا اصطلاح
منه دعا اليه خروج الافعال الناقصة عن الحدّ واطلاق المعنى في حدّ
هذا الفاضل لا يدفع لمدافع الدلالة اياه فليتامل واما العلامات المختصة
بالفعل فمنها اي بعضها دخول قد قدمه لشدة اختصاصه به وعمومه حيث
يدخل على نوعيه الماضي والمضارع بخلاف السين وسوف وهو ساكن الآخر
وانما خففا حرفا اما اذا جعل اسما فلا اذ علامته التشديد مثل قوّ الا ما في
آخر الف نحو لا فانه بهمزة آخره واما اذ افدك فهو اسم اصلي وانما اختص
دخوله بالافعال مع لدخوله كما عرفت على نوعيه يدل عليه قوله لانه وضع

لتقريب

لتقريب الماضي من الحال كقولك قد ركب الامير في مقال ذلك لقوم ينتظرون
زعم الخليل ان هذا لمن ينتظر الخبر مثل قولك قد مات فلان والانجات
ومنه نحو قول المؤذن لمنتظر الى الصلوة قد قامت الصلوة اي قرب قيامها
ولما كان هذا المنتظر بين المتوقعين لوقوع ما يكون وهو مقتض لان
يكون لتقريب المستقبل من الحال دخل على الماضي الدال على الوقوع جدا
فقيل انه لتقريب الماضي من الحال على معنى انه لو قيل بدون قد لاحتمل ان
يكون قريبا منه وبعيدا عنه هكذا ينبغي ان يحقق وسيجي زيادة
كلام فيه او لتقليل عطف على لتقريب الخ اي لانه وضع ايضا لتقليل
في المستقبل وفي الصحاح وقد يكون بمعنى ربما كما قال قد اترك القرن مصفرا
انامله كان اثوابه مجت بفرصاد ومراده لتقليل الفعل المستقبل نحو انّ
الكذوب قد يصدق خصوصية الموضوع او خصوصية المحمول تدلّ على ذلك
ولهذا قالوا انّ قد يفيد جزئية الحكم قالوا ايضا يجيء للتحقيق نحو قد سمع الله
وقد يعلم الله واذا كان وضعه لما ذكرنا من احد المعاني الثلاثة فيمتنع
دخوله الا على الفعل الماضي ناظرا لمعنى التقريب والتحقيق او الفعل المضا
بالجزم ناظرا الى معنى التقليل والتحقيق والا لم يكن موضوعا لما قلنا انه موضوع
له ومنها اي بعض علامات دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما
بالفعل اي بجنس الفعل ولهذا افرده على خلاف السابق لانهما وضعا للاستقبال
لان اهل اللغة قالوا انهما يخلصان الفعل للاستقبال فجاء انهما موضوعان
له والا لما اخلصاه فلا يجوز دخوله على الامر وان كان مستقبلا والاستقبال

ممتنع الآتي الفعل لانه من الزمان الذاتي له فدخولها ممتنع الآتي الفعل
والا لتخلف عن الموضوع له في جزئه نحو سيخرج وسوف يخرج وفي
سوف زيادة تنفيس وتأخير لانهم لما زادوا على السين غيرها جعلت
الزيادة دليلا على زيادة المعنى لانهم يستفيدون زيادة المعنى من زيادة
اللفظ في غير موضع وقد سبق الايراد عليه والجواب عنه ومنها اي بعضها
دخول الجوازم يدخل تحته كل جازم اسما نحو من يضرب اضرب كان او حرفا
نحو لم يخرج ولا يضرب زيدا اضربه لان كل جازم لا ينفك عنه معنى الاستقبال
ذاتيا كان او عرضيا وذلك كما عرفت لا يوجد الا فيه فكل جازم لا يوجد
الا فيه والا لا ينفك وقد كان غير منفك هو وهذا الاستدلال لمن فلعله لم
يتعرض به لخفائه لانه بل لصعوبة فهم المتعلم المراد بواسطة فاختار
الاستدلال الآتي فقال وانما اختص دخولها بالفعل افرده لما مر لاختصاص
الجزم به اي بالفعل اختصاص اي اختصاصها مثل اختصاص الجر بالاسم
كما سيجيء بعد ويلزم منه اختصاصها به والا لزم احد الامرين المحذورين
اما عدم اختصاص الجر بالفعل واما تخلف الاثر عن المؤثر والاجماع
منعقد على خلافها فيكون هذا الاستدلال سديدا والقول بانه غير
سديد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمت اكرما اكرموا
لم يكتف بواحد اشارة الى مثله حرفيه اية وهي اختلاف الاواخر باختلاف
الضماير واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل
يستكن في الصفات ايضا نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما يستكن في الافعال

ويقال

ويقال زيد ضرب اي ضرب هو واما البارز فلا يتصل الا بالفعل لان
الضمير البارز فاعل ولا يكون مبتدأ والاقتضاء التحقيق به له فناسب ان
يمتزجا ذلك الامتزاج التام ويعتنقا دون غيرهما اعتناق الالف واللام
ولان المثنى الاسم وجمع سلامته بالالف او اليا وبالواو والياء وهذه
الضماير منها الف ومنها واو ومنها ياء فلو لحقها هذه الضماير لاجتمع الحرفان
ان كانا فان حذف احدهما لزم الالتباس والا لزم الاستثقال فحمل الباقي
عليها طردا للباب ولم يتعرض المص لذكر البارزة كانه اعترض عليه ورجا
منه الجواب عنه فقال مترجيا ولعله اي لعل المص اراد بالاتصال في قوله واتصل
به الضمير المرفوع الاتصال العرفي اللغوي دون الاتصال العرفي النحوي
وح اي حين اذا اريد بالاتصال اللغوي لا يتناول هذا الاتصال الا
الضمير المرفوع البارز الا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان
يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء لانه شاهد بالبصر ان التاء والنون اتصل
بهذا الفعل بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال اتصل
بهذا الفعل شيء باصطلاح ما الا باصطلاح النحوي لان الحس البصر
يشهد ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترز المص بها عن الضماير المجرور
وعن الضماير المنصوبة فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا لانه لا يضاف
ابدا وانما يتصل المجرورة بالاسم اذا اضيف والحرف الجار نحو غلامك
في مجرور الاسم ومررت بك في مجرور الحرف واما الضماير المنصوبة فلا
اختصاص لها بنوع من الانواع فقد يتصل بالحرف نحو انني وانكم وكذا

اخواته نحو انني وانك وكانك ولعلك وليتك ولكنك ويتصل
بالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك والضاربه
فالضمير هنا ضمير المنصوب عند على ما سيجي بعد ان شاء الله تع في الباب الخ
لايقال ان ما ذكرتم بجميع مقدماته غير صحيح اذ لو صح لما دخل غير الفعل وليس
كذلك لان اسماء الافعال قد يتصل بها الضمير المرفوع البارز فقد افاد جزئية
الحكم اذ ليس اتصاله بكل اسم فعل بل ببعضه نحو هاتوا قال الله تع قل هاتوا
برهانكم ونحو هلموا او هاتيا وهاتين وهذا اولى يدل عليه كلامه آخر وهو
علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول
لا نم ان ما يتصل به من صورة النقض اسم محض بل هو فعل كهاتوا فقد قيل
اتوا فالهاء بدل من الهمزة ونسب الخليل او جانب فعليه غالب كما تقول
به بنو تميم كهلموا فلا يكون ما اتصل به من الضمير متصلا الا بالفعل ولئن
سلمنا ذلك لكن لا نم ما اتصل بها اي بالصورة المذكورة من هاتوا ونحوه
من الحروف ضماير بارزة مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من
الاعراب كالكاف في اياك وفيه اختلافات كثيرة والتمثيل بنا على مذهب
الاخفش وسياتي بيان المذاهب وان الحق منها مذهب الاخفش
في بحث المضمرات ان شاء الله تع وهاك بمعنى خذ ذلك فكما ان الكاف في خذك
ليس بضمير فكذلك الكاف ثم وارايتك زيدا ما صنع بفتح التاء فان
هذا الكاف حرف لا محل لها من الاعراب بل لمجرد الخطاب وهو بمعنى اخبرني
لا بمعنى الرؤية قلبية او عينية كما قالوا في قوله تع ارايتك هذا الذي كرمت

على وقوله تع قل ارايتم ان اهلكني الله وقوله تع قل ارايتم ان اصبح
ماؤكم غورا وقد يجي بمعنى انبئني نحو ارايت زيدا فاني احبه اي انبئني له
فاني احبه وان في انت قال بعضهم ذكر ان الضمير والتاء لمجرد الخطاب
ولا محل لها من الاعراب الحاصل ان هذه الحروف يجي تارة اسما فاذن يجوز
ان لا يكون هذه الحروف ضماير في صورة النقض كما جاز في هذه الامثلة
وانما كان اسنادها الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضماير الفاعل لها
لوجب ان يكون اسناد هذه الاسماء اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون
يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما الى ما استكن
فيهما كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن فان قيل اذا لم يكن الواو ضميرا فلاي
سبب الحق الواو واجاب بقوله وانما الحق الواو وان لم يكن ضميرا ايذانا
اعلاما بان المستكن فيه اي في هاتوا ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو ولم يقل
نحو لان الفاعل في اكلوني البراغيث مظهر والفاعل على توجيه المذكور في
هاتوا مستكن وكلاهما مشترك في انه الحق في آخر الاسم علامة للاشعار
بان فاعله جمع ولو اتحدا في العبارة المناسبة له نحو فلما لم يتحد اكان
العبارة المناسبة له كنحو وحقه الكتفي لكن لداعية الاكل المختص بالعقلاء
الحق الواو المختص بضميرهم والاكل السنور الفارة والذئب الشاة مجاز عن تعدي
كاكل فلان جاره والواو في قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا اسروا بمعنى اخفوا
والنجوى اسم من التناجي في خفاء معناه بالغوا في خفائها او كتموا ما تناجوه
بحيث لا يفطن له ولا يعلم انهم متناجون او اظهروا تناجيهم الذي تناجوه

بينهم للناس الذي ظلموا في محل الرفع اما على البدل او على الذم او على انه فاعل على لغة
بعضهم وهو لغة ردية قل وقوعها في محل الضرورات فكيف وقوعها في القرآن
المجيد او على الابتداء فاقعل بهم اسرّوا النجوى فوضع الذين موضع المضمر تسجيلا
على فعلهم بانه ظلم ثم اخبر او في محل النصب على الذم او في محل الجر على الوصف
للناس فالوجوه ستة فحوله على احد التاويلات الثلاث محمول اما على انه
لم يطلع الا عليها او لم يقبل من الستة المذكورة الا اباها او على ان المراد
رد تاويلات الثلاث والرفع لان البحث في المرفوع والبدل من الفاعل
فاعل معنى ومنها اي من العلامات المختصة بالفعل لحوق تاء التانيث في اصل
الوضع الساكنة في الحال اولا واحترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص
بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت
فان نصرت فعل اتفاقا ونعمت وبئست فانهما فعلان على مذهب
البصريين والكسائي وسيجئ تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى وانما
اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ولم يعكس لثقل الفعل فناسبه
السكون لخفته وخفة الاسم فناسبه الحركة لثقلها للتعادل ولم يوخذ
طريق التشاكل والتناسب كيلا يؤدي الى بطلان اعراب الاسم قوله
وله ثلاثة امثلة المفتوح الآخر والمضارع والموقوف الآخر لانه اما انشاء
او اخبار والثاني اما ماض او غيره الاول الموقوف الآخر والثاني
المفتوح الآخر والثالث المضارع والاولى انما ان يقال انما اختار ليس
له مشابهة تامة بالاسم اولا والثاني المفتوح الآخر الماضي قال الشيخ

الماضي

الماضي هو الدال جنس يتناوله وغيره على اقتران حدث بزمان فصل بعيد
يخرج الاسم قبل زمانك فصل قريب يخرج الموقوف الآخر والمضارع
ولم يقل بزمان ماض لئلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه وهو مبني على الفتح فذكر
لكل واحد منها سبب على حدة فقال اما سبب بنائه ظاهر فيما بينهم ظهورا
كسببا وبديهيا وعلى كلا التقديرين يجوز التشبيه عليه وهو انه فعل وهو
ظاهر والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة مفقودة فيها اي في الافعال لما ثبت فيما بينهم
من انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه فبالحري ان يبنى الماضي و
لا يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل اي والحال ان الاصل
في البناء السكون اما لانه ضد الاعراب والاصل فيه ان يكون بالحركات
واما لان الحركة في الاسم للحاجة اليها لاعرابه ولا حاجة في الافعال للبناء فهو
ان له ادنى من الدناءة مشابهة بالاسم وهو اي ادناها وقوعه اي وقوع
الماضي موقعه اي موقع الاسم في نحو مررت برجل قام فان قام صفة رجل
كما تقول مررت برجل قائم فقوله قائم صفة رجل وقيل مشابهة المضارع
في الرجوع الى اصل واحد وفي الوقوع صفة للنكرة وشرطا نحو ان ضربت
وان تضرب اضرب وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم بوجه فتفضل
اي الماضي بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل
اي جملة الكلام في اعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر على السكون
ان المضارع لما ضارع مضارعة تامة من غير وجه اي من وجوه كثيرة واستطلع

ثم هذا انتقل على ثلاثة اقسام البناء
والبناء على الحركة والبناء على الفتح
صح

عليها عن قريب اعرب والماضي لما كانت مضارعته بالاسم غير تام لم يعرب
ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة لان للبناء عليها له من
الاعراب والامر لما لم يضارع الاسم بوجه ما ترك على اصل البناء الذي
هو السكون لانه قد بعد عن الاعراب وعلى ما قيل ان مشابهة الماضي
بالمضارع بالوجوه المذكورة تقتضي اعرابه وفوات الموجب له بناءه على السكون
لما ذكرنا فعملنا بالوجهين وقلنا بالبناء على الحركة لا بالاعراب على السكون
للتنافي بينهما او لانه مفضل عليه لما فيه من الابقاء على الاصل ولا يخرج عنه
الا بدليل قوي وشبه المضارع لكونه دخيلا في الاعراب يكون فيه على
قلق واضطراب فكيف يجر غيره الى ذلك البناء وانما اختير الفتحة
من بين الحركات الثلاث لخفتها لانها جزء ما هو لازم السكون وهو
الالف وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان المتحد المنضم للتعادل
بينهما واقتضائه وهو ثابت دائما فهو مفتوح ابدا الا ان يعرض آخره
ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض الاعلال نحو دعا في الواو
ورمى في الياء والاصل فيهما دعو ورمي وقد ثبت من اصول التصريف
ان الواو والياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الواو والياء من قبيل
وضع المظهر موضع المضمر الفا والالف لا يقبل الحركة وكذا السكون واجب
عند لحوق بعض الضمائر وهي الضمائر التسعة المتحركة المرفوعة اعني
ضمير النساء الغائبات وضمائر المواجهة وضمير الحكاية وانما اسكن
آخره عند لحوق هذه الضمائر فرارا عن توالي الحركات فيما هو في حكم

كلمة

كلمة واحدة اعني الفعل والفاعل اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء ان
شاء الله تعالى بدليل وقوع الالف الضمير والواو وبابه بين الفعل واعرابه
كذلك زيد ولهذا الا يسكن اذا كان الضمير ساكنا او كان متحركا منصوبا ولئلا
يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربناه اما الضم ففي واو الضمير نحو
ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا للمجانسة الواو ولانه
اذا كان بينهما اشد الامتزاج جعل الضمة دليلا عليه قوله الخ ما يتعاقب
على اوله الزوائد الاربع اي والمثال الثاني من امثلة الفعل فعل كان اوله احد
الحروف التي تسمى في الاصطلاح الزوائد الاربع وهي التي تجمعها انين ونأتي
ايضا حروف المضارعة لحصول المشابهة بينه وبين الاسم بها وليست
مطلقة بدليل ما ذكره المصنف بعده وهي التاء للغائب اي الياء التي للغائب
والتاء التي للمخاطب والهمزة للمتكلم وحده والنون التي للمتكلم الذي معه غيره
احتراز عن ياء النسب في يرنأ الشيب خضبته بالبرناء وهو الحناء ومن تاء
تكلم ومن همزة اكرم ومن نون نرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا اعلم
انه لا بد من بيان ان الفرق بالزيادة دون النقصان وبيان ان الزيادة
من الحروف ومن هذه الحروف وفي الاول دون الآخر فقال الشارح
انما اعتقب هذه الزوائد على اول المضارع بلفظ يجمعها مستدلا على كل
واحد بقوله لانه اي لان الشأن لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع
لاختلاف معنييهما والاصل ان يوضع لكل معنى لفظ على حدة خصوصا
في الافعال واذا اكثر ما يقع التخاطب فيه في بيان الاحوال وتحقيق الاعمال

ولهذا اختلف العلماء في وقوع المشترك واورد كل على مدعاه
حججا كثيرة ولولا ان الاصل ما ذكرنا لما وقع فيه الاختلاف وكان الفعل
اي انخبار اصادرا عن المتكلم وحده او صادرا عنه اي عن المتكلم مع غيره
او صادرا عن الغايب او صادرا عن الحاضر لم يذكر المؤنثات اما لانه
ليس لها صيغ غير صيغ المذكرين واما لانه غلب المذكر على المؤنث
على الانفصال الحقيقي طلبوا جواب لما ان يزيدوا في الاول حروفا
لا كلمات اخر تدل على المضارعة اشارة الى علة الزيادة في الاول و
كون الزيادة من الحروف بيانه انه لو كان الفرق بالنقص او بزيادة
غير الحروف او بزيادة الحروف في غير الاخر لا تاتي المضارعة من الوجوه الاتية
والادي الى الرسوم الابية من تراحم الزيادات وركاكة العبارات فزادوا
حروفا لتدل على المضارعة وعلى هذه المعاني اعني وقوع الفعل من المتكلم
وحده او مع غيره او من الغايب ومن الحاضر لا حروفا اخر تدل على هذه المعاني
جريا على سنتهم المألوف فيما بينهم في طلب الايجاز الغير المخل والهرب عن التطويل
المخل لانه مما يرغب فيه الطباع ويشتاق الى ادراكه السماع بخلاف التطويل
اذ هو شيء يكثر عنه الامتناع لكن الحروف كثيرة فلابد في تخصيص بعضها بالزيادة
دون بعض من مخصص لامتناع التحكم فوجدوا اولى الحروف بالزيادة
للدلالة على المقصود حروف المد واللين اي الواو والياء والالف لكثرة
دورها على السنتهم في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها اي عن تلك الحروف او عن
بعضها اعني الحركات اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن بعضها فيكون باعتبار

جريانا

جريانا مجرى النفس الذي يخرج ويستأنس السامع بها مستلزمة للخفة
الجارية للنقل الى شيء عن الزيادة فعمدوا اي قصدوا الزيادة هذه الحروف بل بين
اولا اي زيادة الالف لانها اخف الجميع فوجدوها ساكنة يتعذر الابتداء بها
فحركوها لتاتي الابتداء بها على ان بينهما من قرب المخرج ولهذا ابدل كل منها بالاخر
والهاء وان كان مثلها في ذلك لان الالف بين الهاء والهمزة الا ان مثلها اي
الهمزة لكونها من الطرف السفلى اجدر لتصاعده من سفل الى علو بناء على ان
الحروف المبسوطة من انفاس يتصاعد من الرية الى الحلق وخصوصها بالمتكلم
وحده لموافقتها اول انا او لانها اي الالف في الاصل اي ساكنة اخف فيوثر
المتكلم بالاخف لان ابتداء الكلام منه وكذلك ابتداء المخارج منها ثم عمدوا
الى زيادة الواو لانها طرف من الالف فوجدوا زيادتها اولى يفضي الى
الاستتباع من استتبع الشيء اذا عده شنيعا وهو كريه الطعم بالغ بالحق
فاستعمل في معنى الاستقباح لمشابهة نباح الكلب لان الفاء اي في الكلمة
ربما يقع واوا نحو وجل فلو زيدت عليها واو اخرى للعلامة ثم دخلت
عليه الواو العاطفة وهذا ليس بلازم بل بدونه يحصل الاستبشاع فمراد
بيان بلوغ الاستبشاع نهايته في بعض المواضع لان له دخلا لا دي اي
الاستبشاع الاشتمال على الواوات المودي الى حصول الاثقال وكان الصوت
الحاصل من اجتماعها يشبه نباح الكلب من نبح الكلب ينبح بالفتح والكسر نبحا
ونبيحا ونباحا بالضم والكسر اي الصوت في حصول الاستقباح فعوضوا
عنها اي عن الواو والتاء اي دعا هذا الى تعويض التاء عن الواو ازالة لهذا

الاستقبال لانها اي التاء كثيرا ما تبدل منها اي من الواو وكذا نحو تراث بمعنى الميراث
وتجاه تقول قعدت تجاهك بمعنى تلقاءك والاصل فيهما وراث ووجاه كذا
ذكره الجوهري في الصحاح وجعلوها اي التاء المقلوبة عن الواو علامة للمخاطب
والتانيث لكونها علامة للمخاطب والتانيث في الماضي نحو ضربتَ وضربتِ
فحمل المضارع عليه ولئن قيل لم لم يفرق بينهما كما فرق في الماضي اجاب بانه
لم يفرق بينهما لانه لم يمكن الفرق ههنا اي في المضارع باسكانها اي باسكان التاء
في احد الموضعين اما في الخطاب او التانيث لوقوعها اولا لامتناع الابتداء
بالساكن ولا بالكسر لانه علامة للجمع بخلاف الماضي لانه يمكن الفرق فيه
باسكانها لوقوعها آخرا ولئن قيل يمكن الفرق بالسكون لا يمكن لكن
الفرق بالحركة اما بالضم او بالكسر ممكن فلم لم يفرق اجاب بقوله ولم يمكن
ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول فانه لو ضم
حرف المضارعة في يعلم مثلا لم يعلم انه مجهول او معلوم فحمل مضارع ضم
عنه او كسر عليه ليطرد الباب ولا يمكن كسرها ايضا لان ثمة يلتبس بلغة
من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم ويقرؤها بلغة تعلم نعم في الفتح ايضا
التباس لكنهم اكتفوا ههنا بالفرق التقديري بان يكون التاء في المخاطب
بدل عن الواو ودون المؤنث كما اكتفوا به في الاسم كفلك مفردا وجمعا
مع انها في اخرها مفتوحة والخفة مطلوبة فلا سبيل الى الضم ولا الى الكسر ثم عدوا
الى الياء لانه وسط بينهما وهو وسط الالف فلم يجد واما نعا يمنع زيادتها
اولا فزادوها تعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب لان ذكره دائر بينهما

فيكون

فيكون وسطا قيل اولى لغير المتكلم والمخاطب لصحة يفعل الله ما يشاء واسم
الغائب لا يطلق على الله وفيه نظر لان الياء لغة موضوع لما يطلق عليه اسم
الغائب ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية
على ان المتكلم تقول في باب اثبات الصفات ثبت السمع له تعالى قياسا للغائب
على الشاهد فقد اطلقوه عليه تعالى ولا بعد فيه اذ قد يراد الغائب عن حواسنا
ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه ايضا يلزمه ما فر منه حيث اطلق لفظ الغير
عليه ثم طلبوا للمتكلم مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى ونريد ان نمن او مشاركة
نحو انا وزيد نفعل واما حقيقة كما في الشان او اعتبارا لان هذه الصيغة
انما يستعملها المعظم نفسه في الغالب لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه
وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة مجازا حرفا يزاد في اول
الفعل فوجدوا الياء الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين
في الماضي نحو ضربنا فحمل المضارع عليه ولانها اي النون اقرب الحروف شبها
نصب على التمييز من الحروف المد واللين متعلق باقرب تعلق التعدية لا تعلق من
افعل التفضيل اما لكونها غنة في الخيشوم وهو اقصى الانف وليس لها مخرج
معين بدليل ان الماسك اذا امسك انفه لم يمكن التلفظ بها فاذن فيها غنة
غنة في الخيشوم ولهذا الحقوها بالحروف الاغن وهو الذي يتكلم من قبل خيشومه
واما لانها تكون ضميرا نحو ضربن كما تكون بهذه الحروف كما انها اي حروف المد
واللين مدة في الحلق فيكون شبيها بها من حيث الخفاء والمد والغنة
ايضا انها اقرب الحروف من حروف المد واللين مخرجا ولهذا تدغم في الواو

والياء نحو من يدعو من وال بعد قلبها واوا وياء ويقلب منها الالف نحو
ضربت زيدا ولنسفعا ويقلب من الواو نحو بهر اصله بهراوي وقلالة
المث بهذه اخرجته عن ساير الافعال فلا يجري على سننهن في الحاق علامة
التثنية والجمع الاخر فان قلت علم ان الغرض من الحاق بهذه الحروف
الفرق بين الماضي والمضارع فاذا كان كذلك فلم لم يعكس الامر حتى
اختصوا المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي مع ان ذلك حاصل به
قلت انما اختصوا المضارع بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليها
بعد الصيغة المجردة وهو ظاهر والزمان الحاضر والمستقبل الدال عليها
المضارع بعد الزمان الماضي الدال عليه الفعل الماضي فجعلوا الصيغة السابقة
وهي الصيغة المجردة اعني صيغة الفعل الماضي للزمان السابق وهو الزمان
الماضي وجعلوا الصيغة اللاحقة وهي الصيغة المزيد عليها اعني صيغة المضارع
للاحق اي للزمان اللاحق وهو الزمان الحاضر والمستقبل طلبا للتناسب
وفي حالة كلمة قوله ويسمى المضارع اي يسمى ما يعتقب على اوله الزوايد الاربع
مضارعا لانه يضارع الاسم اي يشابهه واشتقاقه من الضرع اما لان الشيئين
اذا تشابها فكانهما قد رضعا من ضرع واحد او لما ان بين الضرعين
المشابهة وذلك اي مضارعته للاسم من جهات ثلاث من جهة اللفظ ومن
جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مضارعته من حيث اللفظ فلموازنته اسم
الفاعل في حركاته وسكناته وتعداد حروفه نحو ضارب ويضرب في الثلاثي
المجرد ومدحرج ويدحرج واما المضارعة من حيث المعنى فمن وجوه احدها انه

فيختص

شايع فيختص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل اي صالح لان يراد
به احدهما لا على التعيين ثم يختص باحدهما على التعيين اي بالحال بدخول اللام
عند الكوفيين فلتقوية امر المضارع اخذ بقولهم او بالاستقبال بدخول
السين كما ان اسم الجنس شايع في امته اي في جماعته كرجل يقع على احاد
متعدد على سبيل البدل ثم يختص ذلك بواحد منها بعينه اي بتعين مما يطلق
عليه ما قصد بعينه بدخول لام التعريف على البدل وفي بعض النسخ لام العهد
ايضا فتعين ان امر المضارعة انما يقوى بذكر اللام لانه اذا لم يذكر علم
انه يتميز بالحروف لكل واحد من مدلوليه لان ذلك التميز ح ليس الا بحرف
الاستقبال والتميز به لاحد مدلوليه دون الاخر وليس لك ان يقول حال
بنحو الان والساعة فيستغنى عن اللام للحال لان المشابهة انما وقعت في شايع
ويختص بحرف لا بتعين احد مدلوليه بقرينة من خارج وثانيها انه اي المضارع
بذلك اي بكونه صالحا لاحد الزمانين المذكورين لا على التعيين واختصاصه
باحدهما على التعيين قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة بتريد لكل واحد واختصاصه اي الاسم بواحد منها اي من الفاعلية
والمفعولية والاضافة عند دخول احد العوامل اما بالفاعلية عند دخول عامل
يقتضيها كجاءني زيد او بالمفعولية عند دخول عامل يقتضيها كرايت زيدا
او بالاضافة عند دخول عامل يقتضيها كغلام زيد ومررت بزيد كما
ان المضارع صالح للزمان والمستقبل اي لاحدهما لا على التعيين ثم يختص
باحدهما على التعيين اذا دخل عليه ما يقتضيه من اللام او سوف وثالثها انه

اي المضارع بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه في العموم
والشمس والمكان وبهذا الوجه ناظر الى اشتراكه وليت شعري لم لم يذكر
الاختصاص وهو متصور في المشترك عند وجود قرينة التعيين فان العين
مثلا مشترك بين الباصرة والذهب والنورة والشمس والشخص الى غير ذلك
ثم تعين لاحدها بايراد عند القرينة ورابعها انه اشبه اسم الفاعل من حيث
مبادرة الفهم اي مسارعته في كل منهما اعني في اسم الفاعل والفعل
المضارع الى الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد مصلي
فان فهمها يتبادر الذهن الى ان زيدا ملتبس بالصلوة في هذه الحالة
الحاضرة واما مضارعته للاسم من حيث الاستعمال فمن وجهين احدهما
وقوعه موقعه اي وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد قايم وزيد يقوم
فان يقوم واقع موقع قايم لان هذا الموقع موقع الخبر وموقعه موقع المفرد
والفعل مع فاعله جملة فحقها ان يكون واقعها موقعه وثانيهما دخول لام الابتداء
على كل واحد منهما اي من المضارع والاسم نحو ان زيدا ليقوم فلما
بهذه النون من الفعل وهو المضارع الاسم من هذه الوجوه المذكورة اعني
بوجه وضعا واستعمالا بوجهين ولفظا يسمى مضارعا فلا يلزم تسمية الماضي
مضارعا بوجود هذه الوجوه لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه لوجوده في غير المسمى على ان المضارعة
من هذه الوجوه انما نشأت من حروف المضارعة قبلا حظ في التسمية فكان
الواضع لما لاحظ وتصور معاني ثلاثة امثلة مختلفة للفعل ما مضى

وما يستقبل وما يشترك فيه يسمى كل باسم الاول بالماضي والثاني بالمضارع والثالث
بالموقوف اراد وضع الالفاظ المختلفة كل لفظ بازاء كل معنى فوضع اولا
لفظ الماضي لسبقه على الصيغة المجردة لخفتها ثم زيد عليها حروف المضارعة فجاءت
لفظيا زايدا على لفظ الماضي والا بالزايد على المضارعة المعنوية مستتبعا
للمضارعة اللفظية والاستعمالية فظهر ان الدال على المضارعة انما هو
حروفها فما هذا الا في المضارع ولهذا السر اخذ المضارع من الاسم الاعراب
واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه لا تغير الكلمة لفظا ومعنى بخلاف غيره يريد
ان مقتضى هذه المضارعة ان يعرب بجميع وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب
والجر لكن لما كان الاخير علم الاضافة منع من الفعل وعوض الجزم مكان
الجر على ما سنذكره في موضعه ان شاء الله تع وهو اخر هذا الباب كما اخذ الاسم
منه العمل والعمل اذا كان بمعناه قوله واذا دخلت عليه اي على المضارع لام
الابتداء اخلص للحال بفتح اللام من خلص الشيء بالفتح خلوصا اي صار خالصا
قال الشارح رح يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال اي مخلصة المضارع
للحال معينة اياه لها بتحقق اللام من اخلصت عنه الذين لا يتشدد بما من خلص
بعض نحاة واعتبار التنجية فيه بعيد ذكره ابو علي حيث قال لا يوجد الا مع الحال وقال
ابن مالك ليست بمخلصة لمجيئه في الاستقبال كقوله تع اني ليحزنني ان تذهبوا
به وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ونقل ابن ابي الربيع عن سيبويه انها توجد
مع المستقبل قليلا ولابن علي ان يأول ما وقع مستقبلا بانه حكاية حال وفي
ليحزنني وجه اخر وهو جواز حذف المضاف وابقايه فجاز ان يكون اللام للتاكيد

كما في الآيتين المذكورتين في الشرح فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف جامعت
حرف الاستقبال الاستفهام للانكار يعني لا يجوز مجامعة اللام اذا كان للحال حرف
الاستقبال المكان التنافي بينهما وقد جامعته في قوله تع ويقول الانسان ائذا
ما مت لسوف اخرج حيا المعنى يقول الانسان ائذا ما مت ابعث دل عليه لسوف
اخرج كانه قال ربما اني سأخرج حيا من الارض او من حال الفناء ضيق يمكن
في الموت والهلاك على وجه الاستنكار والاستبعاد ويجوز ان يكون اخرج حيا
من قولهم خرج فلان عالما او شجاعا اذا كان نادرا في ذلك بحيث اخرج عن
نظايره واقرانه فعلى هذا معنى الآية سأحيى حيوة بليغة بحيث يكون خارجة
عن نظايرها اعني الحيوة الدنيا اي حيوة ابلغ من الحيوة التي نحن الان عليها
على سبيل التنزه فعلى هذا يكون للتقدير وفي قوله تع ولسوف يعطيك ربك
فترضى هذا موعد من الله لرسوله شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من الظفر
باعدائه ودخول الناس في دينه افواجا والخلفاء الراشدين الفتح في اقطار
الارض من المداين والهدم بايديهم من ممالك الجبابرة والنهي من كنوز
الاكاسرة والقذف في قلوب اهل الغرب والشرق من الرعب والمؤمنين
بعدهم من الاستيلاء على الكفرة الملعونين الى انقراض الزمان ولما ادخر
له عليه وللمؤمنين من الثواب ما لا يعلم كنهه الامر قلت ان اللام يفيد معنيين
التاكيد والحال وفي الآيتين اعني لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك ربك
فترضى قد تجرد لمعنى التاكيد لوجود حرف الاستقبال ونظيره اي ونظير اللام في
افادة المعنيين ثم تجريده الى احدهما لمكان المنافي حرف التعريف فانه فانه يفيد

التعريف مع انه عوض عن همزة آله بريد به انه يفيد التعريف والتعويض ثم تجرد
ذلك الحرف في النداء للتعويض عن الهمزة مضمحلا اي ذاهبا عنه معنى التعريف
لمكان حرف النداء والا لزم الجمع بين آلتي التعريف وانه ممتنع من اضمحل الشيء
اذا ذهب فلهذا اجيز نداؤه الاصل اجيز نداؤه لهذا الكن لما قدم الجار و
المجرور على الجزاء ميلا الى الاختصاص ادخل الفاء عليه ليدل على شرطه فتقديره و
اذا جاز ذلك اجيز نداؤه ولهذا مع ان الجمع اي مقارنا بان الجمع بين حرف
التعريف وحرف النداء ممتنع اذ لولا ذلك لما احتيج الى تجريده عن معنى
التعريف ولهذا اي لجواز ندائه بعد اضمحلال معنى التعريف بناء على امتناع
الاجتماع بين حرفي التعريف قطع همزته اي همزة حرف التعريف نحو يا الله
ليدل على زوال معنى التعريف لان زوال اللام يدل على زوال العلم وهم يريدون انه لما
خلع عنه معنى التعريف بناء على الامتناع جعل في اللفظ ما يدل على ذلك الخلع كما
جعل في انصار اذا جعل علما ليدل على انه ليس باقيا على اصله بمعناه اي العطاء
كاين واقع البتة وان تأخر لمصلحة فان قلت فيكون لام الابتداء وهي لا
تدخل الا على الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف
يعطيك اولهو قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر فهو صيغة ساكنة
الآخر يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف الزوايد فخرج غير الفاعل
المخاطب المفعول المخاطب او المتكلم والفاعل الغايب او المتكلم وصه ونزال
اذ المراد بحذف الزوايد معلوم انه على طريقة افعل من يفعل فليس مثله بداخل
في التعريف كاظن وهذا اصطلاح بان امر الفاعل المخاطب اكثر استعمالا من

غير قال الشارح اعلم ان صيغة الامر تؤخذ من المستقبل للفاعل المخاطب دون
الماضي لما بينهما من التناسب في افادة الاستقبال لا لمخالفة بين صيغتها وهذا
ما قال صاحب الكشاف وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف
بصيغته فقوله صيغة الامر تؤخذ من المستقبل اشارة الى حقيقة الامر وقوله
لا مخالفة بين صيغتهما اشارة الى تفسير ما اشتمل عليه اكثر تحقيقة بهذه الصيغة
عند الاصوليين والنحويين وان كانت العبارة عن الامر متعددة لان هذه
الصيغة لا يكون ظاهرة الا للامر بخلاف تلك الا ان نزع الزوايد يوجب المخالفة
بينهما في شيء الا في نزع الزوايد لانها امارة المضارع فلا بد من ازاحتها فان
اردت صيغة الامر ينبغي لك اولا استخراج صيغة المضارع المخاطب للفاعل
ونزع الزوايد عنها ثم بعد ذلك النزع ان كان ثانيه اي ثاني المضارع وهو
ما بعد حرف المضارعة ساكنا تجتلب بالجزم والرفع همزة الوصل بالنصب
مفعول تجتلب ضرورة امتناع الابتداء بالساكن برفعها للاسناد وتجتلب
اليها مجازا من قبيل الاسناد الى السبب لا بنصبها على المفعول له لفقد الشرط
زيدت الهمزة لافتقارهم الى الابتداء بالهمزة لاختصاصها بالابتداء في المخارج
مضمومة ان كانت ضمة اصلية بعده لاستثقال الخروج من الكسرة الى
والا فمكسورة لان التوصل بها الى الابتداء بالساكن من طبيعة النفس
فزيادة الهمزة المكسورة مناسبة للامر الطبيعي فيكون اسهل وايسر
من زيادة غيرة وان كان ثاني المضارع متحركا تركته على حاله اي تركت
المضارع على حال كان عليه فصيغته توازي صيغة المضارع بحيث لا مخالفة

بين صيغتهما الا في نزع الزوايد ولم يذكر تسكين الآخر لانه سيذكره في بيان
الاختلاف فيه بين البصريين والكوفيين فنقول من تضرب اضرب
ومن تنصر انصر ومن تعلم اعلم ومن تعد عد ومن تحاسب حاسب وهذا
اي ما ذكرنا من استخراج صيغة المضارع ونزع الزوايد على الوجه الذي
مر معنى قوله اي قول المص في المتن وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة
افعل وذا في كذا اشارة الى اضرب اي كاضرب كل ما يشتق من مضارعه
لطلب الفعل من الفاعل المخاطب كاشتقاق افعل من تفعل وانما فسره
لاحتماله معنى آخر وهو ان المراد صيغة افعل ولا يجوز ارادته والا يخرج
كثير من الاوامر واحترز بقوله مشتقا عن صه ومه وبقوله على طريقة
افعل عن نحو نزال فان قلت ما ذكرتم من الاصل في بيان كيفية اخذ
الامر منقوض بامر مزيد الثلاثي الرباعي من باب الافعال فان بعد حرف
المضارع ساكن وبعده كسرة وهمزته مفتوحة مقطوعة اجاب بقوله
واما قولهم من تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم تأكرم
بالهمزة لكون ماضيه على اكرم لان حرف حروف المضارع سوى حرف
المضارعة هي حروف الماضي بدليل جميع الافعال فوجب ان يكون
الاصل كما ذكرنا فجاؤا بالامر على الاصل المرفوض تفاديا احترازا
او تحاميا من تفادي فلان عن كذا اذا احترز عنه وتحاماه بذلك
اي بمجيء الامر على الاصل المرفوض عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد
الثلاثي وبينه اي وبين الامر من المزيد فيه مثلا لو قيل من تضرب اضرب

بكثرة الهمزة لم يعلم انه امر من تقرب بالمضارع او من تقرب الثلاثي فان قلت
فلم حذفوا ما بعد حرف المضارعة اجاب بقوله وانما حذفوا الهمزة من المضارع
في باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم وهو ثقيل جدا
فان قلت اجتماع الهمزتين لما كان في فعل المتكلم وحده فقط الزم ان
لا يحذف في غيره لعدم اجتماعهما فيه فلم حذف في غيره اجاب بقوله وحذفوا
الهمزة من الكل اجرا للباب على وتيرة الاطراد وهو طريقة سلوكة فيما
بينهم اذ لا شك ان اتحاد الباب اولى من اختلافه بل هو اي الاتحاد واجب
عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل
في الافعال البناء على ما سبقت اليه الاشارة في بحث المفتوح الاخر والاصل
في البناء السكون لان الاحتياج الى ضده ليدل على شيء ولا بد في المبني
على شيء يقتضي فكان اولى لانه اخف فكان ينبغي ان لا يعدل عن
هذين الاصلين الا ان يكون مقتض له اما المشابهة كما في الماضي والمضارع
واما التقاء الساكنين او كون الكلمة على حرف او غيرهما ولذلك قال الشارح
وانما اعرب منها ما اعرب ضمير منها راجع الى الافعال وما اعرب منها هو المضارع
وانما بني على الحركة منها ما بني على الحركة هو الماضي لحصول المشابهة بينه
اي بين ما اعرب من الافعال وبين الاسماء كما سبقت الاشارة اليه
ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالضرورة ان يكون
الامر باقيا على الاصل البناء الذي هو السكون الى ان يقتضي العدول عنه شيء
مما ذكرنا ولان نحو نزال وتراك مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلولا انه

بني

كقولهم في امر الغايب لتفعل

مبني لما ناب منابه والكوفيين على انه اي الامر معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل وهو معرب كقولهم في امر الغايب ليفعل وهو معرب فجعله
مقيسا عليه لكونه معربا بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قراءة النبي عم فبذلك
فلتفرحوا وهذا دليل على ان الاصل فيه ما ذكرنا اذ لولا ان اصله ذلك لما
كان الامر واردا في قراءة النبي عم على هذه الصيغة فالقياس فافرحوا
وانما جاء على الاصل في قراءة النبي عم لانه عليه يتوالى الغايب والحاضر فجمع
في امره ما يدل عليهما كذا قيل وانما خص بالنبي عم عليه هذه القراءة مع ان
جميع القراء كذلك لانه اراد به قراءة يعقوب واسندها رواية الى النبي عم
ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية والباقي
في القرآن يقرءون من اختيار انفسهم بالياء على القياس العربية فحذفوا اللام
منهم جريا على السنتهم في طلب التخفيف فيما يكثر الاستعمال وامر الحاضر مما
يكثر استعماله لما بينا ولهذا لم يحذف في امر الغايب والمتكلم معلوما ومجهولا
الا في موضع الضرورة كما في قوله محمد تفد نفسك كل نفس خلافا
للفراء حيث عمم حذفه كقوله تع قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة لان
اصله ليقيموا الاجواب الى الامر لاستبعاد ان يكون القول سببا للاقامة
وفيه ما فيه اذ يكفي في الشرط ترتب الجزاء عليه وان شاركه غيره وهو الموقوف
كما في توضأ تصح صلوتك ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا لذلك المخوف
من وقوع اللبس بينه اي بين الامر وبين المضارع ولا يحصل الفرق بسكون
الاخر اذ قد يجيء المضارع ساكن الاخر بلا جازم كقوله اليوم اشرب غير مستحقب

اثما من انه ولا داغل فبقى الفاء ساكنة واجتلب بهمزة الوصل وابتداء
بها فثبت من هذا انه مقتطع من المضارع فالاطلاق بنا في موضعين وفي
شيء اخر غيرهما وهو اعراب الفعل عندهم بالاصالة لا بالمضارعة بناء على
ان ما يقتضي الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود في الفعل فاذن قوله
واصحابنا ذكروا في جواب الكوفيين بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع
وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة للموجبة
اذا المتبادر عنه الاطلاق ليس الا هي ثابتة حال كونها سليمة عن المعارض
فيما لم يتصل به نون جماعة النساء ونون التاكيد اذ ثبوت العلة الموجبة
ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على كثير من المتصدين على درس هذا
الكتاب فقال الاولى ان يقال فمتى كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارض
كان حكمها ثابتا ولم يعلم ان هذا اولى منه وانما نشاء عنهم هذا لجعلهم سليمة
خبرا بعد خبر وما دام العلة ثابتة سليمة عن المعارض كان حكمها ثابتا
فكان اي فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها وهو الاعراب ثابتا
لان ثبوت العلة يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اي ولان علة الاعراب
وجود حرف المضارعة كان قوله تع اي كان الامر في قوله تع فبذلك فليفرحوا
داخلا من قوله عليه السلام في بعض مغازيه ولتأخذوا مصافكم
ولتقوموا مصافكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة والامر مبنيا با
لاتفاق لعدم حرف المضارعة المحذوف في محل النزاع وهو الامر الحاضر
فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا معنا حرف المضارعة

سبب

سبب لانتفاء العلة او انتفائها علة لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة
سبب لانتفاء الاعراب وهو المطلوب وبهذا خرج الجواب عن حمل الامر على
النهي في الاعراب وان اجابوا عن جوابنا هذا بما قال رب مضمرا او اعمال البلاد
ايضا كهذا الكث واعمال الجازم في المضارع في جواب الامر قلنا في الحق دلالة
على المحذوف فكان غير محذوف بخلاف اللام في الامر الغايب يوجب انه لا
يحذف اللام ولو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف فيما بقل استعماله
فبان على حذف النون في لم يكون دون لم يصن وحذف الالف في نحو لم ابال
دون لم اجال وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالا وحذف
الهمزة في ويلمه دون ويل امته وايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الامر
لامه فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه
من جملة الصيغة كميم الفاعل فلا يقدر كما لا يقدر قوله الحرف ما جاء لمعنى ليس
بمعنى اسم ولا فعل المعنى على ما ذكره المص الحرف ما لا يجوز الحديث عنه ولا
عن معناه ولا يدخل السين وسوف وغيرهما من علامات الفعل قال الشارح
الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه والضمير المضاف اليه لغيره معناه
اما اللفظ فمعناه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ اخر اليه او المعنى فالمراد انه غير تام
في نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بانضمام اخر اليه فالحاصل انه لا يستقل
بمفهومه المعنى المنسوبة الشارح بقوله ذلك اي دلالته على معنى في غيره
لان الحروف باجمعها غير مختصة بحرف الاضافة كما ظن وصلح وصلي
وهي سبب الذي يوصل الى المراد وروابط جمع رابط التي تربط شيئا بشيء

٧ بهذا لا يكون جوابا عنهم الا بعد الجواب
عن السلام والكاف ان الجواب ان
بقال انه قيس على الامر تع

تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية لولاها لما تلاقت بخلافهما وتحقيقه
ان المعنى قد يكون افراديا هو مدلول اللفظ بانفراده وقد يكون تركيبا
يحصل من اللفظ عند التركيب لكن مضاف اليه وان كان معناه عند الاطلاق
الافرادي لا غير فالمعنى التركيبي يشترك فيه انواع الكلمة فانه لا يحصل الا
بانضمام الغير اليه واما المعنى الافرادي فيختص الحرف من بينها بانه لا يحصل بدون
الانضمام باشتراط الواضع في اول وضعه تنصيصا او دلالة على شهد به
الاستقرار وهذا معنى قوله ولا عبرة لمفهوماتها على الانفراد واي لا تحصل
مفهوماتها من الفاظها بدون ضميمة معنية ثم اوضحه بقوله الابري ان معنى في مثلا
لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين نحو زيد كان في الدار
وعلى هذا سائر الحروف جارة او غيرها فالتوسط بين كلمتين اعم من ان
يكون لفظيا او تقديريا فاعتبر في هذا فانه موضع اعتبار ثم اورد على ايضاح
ايراد على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال لا نم ان في كذا غيره من الحروف
يدل على معنى لا يتحصل على الانفراد بل لك ان يقول ان في قد تدل على
الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه اي الاشتمال والاستعلاء
والانتهاء كلها معان متصورة بانفسها لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا
نقول ان هذه الحروف اي في وعلى والى تدل على المعاني المذكورة اي الا
شتمال والاستعلاء والانتهاء بنحو ما ذكر ثم متعلق بالمذكورة من ان
في تدل على الاشتمال الى مبدل لف والمعنى اذ الا معنى لقوله ولكن عند
الانحياز اي انضمامها بريد ان في تدل على الاشتمال لا على الانفراد بل عند

الانحياز

الانحياز الى الاسماء والافعال لفظا او تقديرا كنعم وبلى ويا زيد وقد ولا تدل
عليها دلالة الاستقلال بل مشروطا بحسب الوضع في دلالتها على معناها ذكر
متعلقها اذ لا يصح ان يقال في واقع ولو كان دلالته على الاشتمال على طريق
الاستقلال لصح ذلك كما يقال الاشتمال واقع يعني لفظ في لما لم يدل على
المعنى الاشتمال على الاستقلال لم يصح الاخبار عنه ولما كان لفظ الاشتمال يدل
على معناه بالاستقلال صح الاخبار عنه وعلى هذا اي وعلى حكم في سائر الحروف
اي حكم وهذا اي ما ذكره الشارح من البيان معنى قوله اي الملق في المتن والحروف
اداة بينهما اي بين الاسم والفعل لا يكون حديثا ولا محدثا عنه وههنا سؤالان
لا بد من التعرض لهما الاول انه ينتقل بنحو ذوا وبعض وفوق الى غير ذلك مما
لا يحصى لانه لم يجوز الواضع استعمالها الا بمتعلقاتها وصلة انه غير مشروط في
دلالتها على معانيها الانفرادية وان لم يتفق استعمالها الا بذلك لامر ما عارض
الابرى ان ذو بمعنى صاحب ويفهم منه عند الانفراد لكن وضعوه لغرض ما وهو
التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس فهذا هو الذي اقتضى ذلك المضاف
اليه لا انه لم يدل على معناه لو ذكر دون غاية ما في الباب انه لا يحصل الغرض
من وضعه وهو لا يستلزم عدم دلالة اذ فرق ظاهر بين عدم فهم المعنى و
بين عدم فايدة الوضع مع الفهم قيل واشكل منه نحو على وعن والكاف الاسمية
او معناها في كلتا الحالتين واحد واجيب بوجوب الرد الى ذلك وان لم يكن
هذا التقدير فيه اجراء للبابين على ما علم من لغتهم فيها وفيه تحمل وتحكم اما الاول
فلظهور ان معنى الكاف في حرفا واسما في زيد كعمرو وجاءني الذي كعمرو واحد فالتحكم

بان الاول اسم والثانى حرف فاحم غير مستقيم واما الثانى فلانا قاطعون بان
ذكر المتعلق مشروط فيهما بحسب الاستعمال ولا دليل على ان ذلك فى احدهما
بحسب الوضع وفى الآخر بحسب الاستعمال وان اردت حقيقة الحال فى ذلك فعليك
بهذه المقدمة على ما ذكر شك حتى يحصل لك الجواب الحق عن كل ما ورد من صور
النقوض وهى ان نظر الواضع فى وضعه قد يكون الى خصوص اللفظ المخصوص
المعنى كما فى الاعلام وقد يكون الى عموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به تخصيص
بعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون الى عموم اللفظ بخصوص معناه
بانه يلاحظ امرا كليا يندرج فيه كثير من الالفاظ كصيغ المشتقات وقد يكون
الى اللفظ بخصوصه بان يضعه بملاحظة امر عام لافراده بخصوصياتها حتى
يكون الموضوع تلك الخصوصيات على التفصيل لا الامر الكلى العام كتعاين لفظ
هذا لهذا الرجل ولهذا الفرس الى غير ذلك بملاحظة امر كلى وهو مفهوم المشار
اليه بالخصوص حتى اذا اريد به الخصوصية كان حقيقة ولا يراد به العموم اصلا فلا
يقال هذا والمراد واحد ما ثبت اليه واذ قد تحققتها فنقول الحرف وضع
باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه
والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فالابتداء الذى للبصرة لا تتعين الا بالبصرة
فما لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع لا فى العقل ولا فى الخارج وانما
يتحصل بالمنسوب اليه فيتعقل بتعقله بخلاف الاسم فانه ليس وضعه للنسبة
لخصوصها بل قد يكون لنفس الذات وقد يكون للذات باعتبار نسبة وقد
يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء والفعل فانه لنسبة الحدث الى موضوع ما فعل

وعن والكافى مراد بالعلو وتجاوز وتشبيه مطلقا من غير ملاحظة الخصوصيات
اسماء ومراد بها تلك بخصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها فلا تحمل يعرف
ذلك بالعلامات والقرائن حروف كما شبه الاسماء المشتركة فلا يحكم
ثانيها ان الحرف لا يكون حديثا ولا محدثا عنه خبر فالمخبر عنه اما اسم او حرف
واياما كان يكون كاذبا اما الاول فلان الاسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه
فيلزم التنافى واما الثانى فللتحدث عنه بانه لا يحدث عنه فبعض الحروف يحدث
وقد كان لا شى من الحروف يحدث عنه فيلزم التناقض الجواب عنه مسبوق
بتمهيد مقدمة وهى ان التحدث عن الحرف اما عن لفظه او عن معناه الاول
جائز عنه بلفظ اللفظ مع ضميمة او مجردا عنها او بغيره مثل من كلمة ولفظة من
غير مركبة والحرف يحصل والثانى لا يحصل اما يعبر عنه بلفظه او بغير لفظه والامتناع
فى الثانى نحو معنى الحرف غير مقرون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظ مع ضميمة
والامتناع فيه ايضا كقولك معنى من غير معنى الى او بمجرد لفظه وهو ممتنع واذا
تمهد هذا فنقول المراد الحرف لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وما يختاره الشيخ ان
وان فبعض الحرف تحدث عنه فتناقض قلنا لا نسلم وانما يلزم لو كان المراد
معنى الحرف معبرا عنه بمجرد لفظ الحرف وليس كذلك بل المحدث عنه معنى
الحروف وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الحرف ولعلك تقول الوضع ما
ذكرتم لصح من لا يحدث لان لان من حرف وكل حرف لا يحدث عن معناه
بمجرد لفظه فنقول لو ان التحدث عن لفظ من لا عن معناه والا لكان المعنى
وهو باطل ولئن اعدت وقلت فليصدق معنى من لا يحدث عنه بمجرد لفظ

لفظا من جهة معناه
المجرد

فقد حدث فيه عن معنى الحرف تقول حدث بها عن معنى الحرف لا لمجرد لفظ مع
ضميمة اسم فلا تناقض ولو قيل موضوع العقلية اسم من وجه وحرف من وجه
فعدم التحدث من جهة الحرفية والتحديث بعد التحدث من جهة الاسمية
فلا تناقض لكان الخطر قوي اندفاع المنع قوله واذ قد عرفت ان كلا اي كل
واحد من هذه الانواع الثلاثة اي الاسم والفعل والحرف سمي كلمة فاعلم انه
ما تشا اذا ائتلف منها اي من هذه الانواع الثلاثة اسمان او اسم وفعل
سميا المؤتلف من اسمين والمؤتلف من اسم وفعل كلاما وجملة فكما ان كلا
من هذه الثلاثة لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد دلالته على ما دل عليه ما ذكر
فكذلك لا يكون كل من هذين المؤتلفين نوعا من الكلام الا بعد الاسلاق
وحصول الصورة الوحدانية بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق على المتعدد
ومن شان الجنس اطلاقه على النوع فما دام لا يطلق عليهما الكلام فدعت
الضرورة متصدين الى الاسلاق وجعله شرطا لكن غير مختص لكونهما ملفوظين
فنعم فزيد في الجواب كلام والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه والجمل الشرطية
ايضا فاذن لا حاجة الى تخصيص الدعوى بالقول الجازم كما ظن قول الشارح
اعلم ان الكلام وهو في اللغة يطلق على قسمين الدوال الاربع الخط والاشارة
وما يفهم من حال الشيء مجازا وعلى التكليم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني
التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد ام لم يفد قيل مجازا على ما صرح به
سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة و
هو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النفسان وهو واحد المذاهب قيل

حقيقى

هو حقيق في النفسان مجازا في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض
وعلى الخطاب قاله ابن الخباز والخلاف في مصدرية وعدمها مر في صدر الكتاب
وفي اصطلاح انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه من لفظ او قول او كلم لكن
الاول ابعدها لتناوله المهملة والاخيران متمايلان في علامه لكن لما كان
القول واقعا في بعض المواضع على الرأي والاعتبار مجازا شايعا فكانه حقيقة
دون الكلم كان بيان طلب التكلم اولى وذلك اي كون الكلم يصح السكوت عليها
لا يتاتى الا بعد الاسناد منها لما ذكر من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالكلم
ما يفيد من كلم المؤتلف على وجه الاسناد المستمع على وجه يحسن السكوت عليه
لكن الشارح اختصر كيلا يذهب الى الوهم اخذ المشتركة اللفظي على هذا المعنى و
على المفيد فايدة جديدة من غير ما يدل على متعين المراد فيختل تعريفه ولما كان
هذا التعريف لا يتضح الا بعد وضوح معنى الاسناد عرفه فقال وهو اي الاسناد في
في عرفهم اي اصطلاح النحاة قيد به في اللغة الاضافة من السند او من اسناد
بالكسر عبارة عن احدى الكلمتين الى الاخرى يتناول جميع الاقسام العقلية
على وجه الافادة التامة خرج به عن النوعين وما كانت مطلقة على المعنيين
بالاشتراك اللفظي فسر الشارح فقال اي على وجه يحسن السكوت عليه اي لا يفتقر في
الافادة الى انضمام لفظة اخرى منتظر لاجل افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به
وقيل هو الكلم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه على الجزء الاخر فاورد عليه الجملة
الجزائية واجيب بتعميم المراد لكن في بيانه خلل وايضا يرد عليه ما يرد على
ابن مالك وقيل هو تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فاورد عليه نحو ليت

هو قصد ا اخذه ابن مالك وحيث
فان الاسناد لا يفيد لان المفيد
يطلق بالاشتراك اللفظي صح

من الالفاظ الانشائية والاعتذار عنه باعتبار اصل الوضع واختيار الا
سناد ليعم الانشاء فدخل تحت الكلام نحو اسقنا فوقفنا وكلام ساه
او غالط وكلام الرجلين والجملة الموصول بها والمضاف اليها وبعضهم
اخذوا في تعريفه قيودا اخرجها ولا حاجة به وان اصطلحوا على سبب بينوه
فيها والا فاصطلاحهم عبث وما بينوا سببا كله مدفوع والاسناد اي الا
سناد المعرف لا مطلق الاسناد لان المعرف اذا اعيد معرفا كان عين
الاول سيما يدل عليه لا ينعقد بين الفعلين لان الاسناد امر اضافي لا
يتصور الا بين المسند والمسند اليه فلا بد ان يكون في كلام فيه مسند ومسند
اليه فلا ينعقد الاسناد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل
اما لانه مسند اليه واما لان العرض لا يقوم بالعرض ولا ينعقد ايضا بين
حرفين ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت ان دلالة الحرف
ليست بدلالة الاستقلال وانما هي آلي وانما دلالته عند اخبارنا اي الاسم
والفعل فلا يكون مسندا ولا مسندا اليه فبين الحرفين لا يوجد كلاهما وبين
حرف واسم لا يوجد احدهما وبين حرف وفعل لا يوجد مسند اليه ولا يرد
النقض بالنداء لانه في تقدير الفعل والايراد بانه لو كان في تقديره لاحتمل
الصدق والكذب ولجاز ان يكون خطابا مع الثالث لان الفعل المقدر كذلك
مدفوع بمنع الملازمتين غاية ما في الباب انه اخبار في بعض موارد استعماله
وهو غير مستلزم لان يكون اخبارا في جميع موارده لما لا يجوز ان يكون
من الصيغ المشتركة فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم

هو الدال على الذات والشخص الذات اعم من الشخص والفعل هو الدال على المعنى
اي الحدث والنسبة اي نسبة الحدث الى موضوع فتعين الاول لان يكون
مسندا اليه والثاني لان يكون مسندا فاذن الاسناد الصحيح ينعقد بينهما لا
محالة لوجود تمام مقتضاه اي المسند والمسند اليه وكذا ينعقد الاسناد الصحيح
بين الاسمين لان الاسم وضع وضعا عاما للمسند والمسند اليه لكن بشرط
ان يكون في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون ما يدل على المعنى
النسبي والمراد باحدهما هو المسند وليس في ابهامه فايدة وهذا اي
قوله بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل معنى قولهم ان الخبر لابد وان يكون
فعلا او معنى فعل اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعنى فعل ما اشتق منه
فان نوقض بقولهم زيد اخوك اجاب بقوله وقد نصوا اي صرحوا او وقعوا
تنصيصهم وتصريحهم على ان زيد اخوك في تاويل مواخيك وعمرو غلامك
مؤول بمملوكك فاذن الخبر يكون بمعنى فعل فمرادهم بمعنى فعل تحقيقا
او تاويلا ونبه بايراد المثالين على ان مؤول به من معنى فعل جاز ان يكون
من لفظه وان لا يكون ويدل عليه تعلق الجار والمجرور بالخبر الجامد وارتفاع
الاسم بالفاعلية وانتصاب الحال بعده ولولا انه مؤول بمشتق لما جاز
ذلك كله وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور وروي ان الكسائي
لم يؤول بمشتق واجاز تضمنه الضمير ورفع الاسم بعده بدونه واستبعد
البعض اطلاقه وحمل على ان مراده الحكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لا
انفكاك له عنه من معنى فعل كالاقدام والجراءة والقوة للاسد والحرارة

والحجرة للنار والحق ان التقييد تاويل بالمشتق فاذن الحكم المذكورة
اتفاقي لاخلاف فيه ونقل صاحب البسيط هذا القول عن الكوفيين وكذا ابن
الحاجب حيث قال زعم الكوفيون ان كل خبر غير مشتق مؤول بالمشتق ثم قال
صاحب البسيط وهو دعوى لا دليل عليها وابن الحاجب تعسف غير محتاج
اليه فمن هذا اي من تحقيق مفهوم الكلام عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث
شرايط احدها التاليف تحقيقا كان او تقديرا مثال الاول نحو زيد قايم
ومثال الثاني اقوم فانه في تقدير انا اقوم والشرط الثانية كون تاليف بين
اسمين او بين اسم وفعل كالمثالين المذكورين والشرط الثالثة كون ذلك
التاليف التحقيقي او التقديري الكاينين بين اسمين او بين اسم وفعل
على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة والتقييد على التوصيف
او غير ذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالتسكين فيهما ناظرا الى تركيب
التعدادي او غلام زيد بجر زيد ناظرا الى التركيب الاضافي او الرجل الذاهب
ناظرا الى التركيب التقييدي وبعلبك في التركيب المزجي وقوله اي قول المصنف في المتن اذا
ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وهي كون تاليف تحقيقا او تقديرا او
قد احترز بالمص به اي بهذا القيد عن افراد الكلم اي مفرداتها من غير انضمام
احدهما الى الاخرى وقوله اسمان واسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية و
هي كون التاليف من اسمين او من اسم وفعل وقد احترز به عن الاقسام الاربعة
الباقية والباقية وهي التاليف من حرفين والتاليف من فعلين والتاليف
من حرف واسم والتاليف من حرف وفعل وقوله افادا اشارة الى الشريطة

الثالثة وهي كون التاليف على وجه الاسنادي وقد احترز به عن التعداد و
الاضافة والتوصيف ونحوها فان كلا مما احترز عنه لا يسمى كلاما اعلم ان
هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع على ثلثة بالتصريح المادية وهي
الكلمتان اشار اليها بقوله اسمان او اسم وفعل والصورية وهي التاليف
واشار اليها بقوله ائتلف والغائية وهي الافادة اشار اليها بقوله وافادا
وعلى واحدة وهي الفاعلية وهي المؤلف بالدلالة الالتزامية دل عليها بقوله
ائتلف لان كل مؤتلف ثم لما اراد ان يبين وجه اعقابه الجملة اياه
في التسمية وهو بحث آخر يجعل تغايره للبحث الاول بمنزلة تراخي زمانه فاستعمل
له ثم قال ثم اعلم ان الجملة يطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين
النحويين يريد ان النحويين كما يسمون ما ائتلف من نوعي الكلمة على وجه
الاسنادي بالمعنى المذكور كلاما كذلك يسمون هذا المؤتلف جملة على وجه
الترادف بين النحويين ولا بأس فيه بتسميتهم بعض ما عرض له عارض بجملة
دون كلام لان الكلام في الخالي عنه على ان عدم اطلاق الكلام عليه بالمعنى
المذكور في محل المنع وشرط الترادف الاتحاد في المفهوم لا في الجملة الاستعمال
فلا يرد وجوه المخالفة في الاستعمال التي ذكروها احدها كلام الله دون جملة الله
وثانيها كلام صادق دون جملة صادقة وجمع الجملة دون الكلام الآخرى ان
وزن مرادف شرك مع انه غير مستعمل قوله والجمل اربع كذا قال الزمخشري
والاصل ان يكون اثنتين كما اعرفه به في صدر البحث فاخذ ابن الحاجب
وصاحب اللب وابن مالك ذلك فقسموها الى فعلية واسمية لكن المصنف

والزمخشري اطلق اعتبارين آخرين وجعلا بهما قسمين آخرين لها
بيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاظهار فهي
قسم من اقسامها يسمونه بذلك الاسم الاصل والا فان تضمن الشرط سموها
شرطية وان لزم الاضمار فظرفية قال الشارح قد عرفت ان الكلام والجملة
لا يتاتي بدون الاسناد افرادا وتركيبا على ان الكلام والجملة في معنى
واحد فنقول في دليل انحصارها في الاقسام الاربعة ان المسند والمسند اليه
اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما [illegible]
على يسلبهما لا على لم يعرض على ان ان مخففة لا بالنصب عطفا عليه على ان ان
بيان صحة فمن قال بهما توهم وتعسف الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك
ان ب فالثاني اي الكلام الذي عرض للمسند والمسند اليه فيه ما يسلب عنهما
صلاحية السكوت عليهما هو جملة الشرطية نحو ان ياتني زيد اكرمه فان ان
شرطية عرضت ان ياتني زيد فسلبت عنهما صلاحية السكوت عليهما و
احوجتهما الى جملة وهي اكرمه والاول اي ما لم يعرض لهما ذلك العارض
لا يخ اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او يكون
المسند مؤخرا عنه اي عن المسند اليه اما لفظا او اما تقديرا فالثاني وهو ما
يكون المسند فيه مؤخرا عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الاسمية
نحو زيد قايم في المؤخر لفظا او قايم زيد في المؤخر تقديرا فان قايم وان كان
مقدما لفظا فهو مؤخر تقديرا والاول اي ما لا يكون كذلك لا لفظا ولا تقديرا
لا يخ اما ان يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا فالثاني اي ما لا يكون

المسند

المسند فيه مؤخر عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او لم يسد مسد المسند ظرف
او ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذلك المسند فيه فعلا واسما او اسم
فعل مثال الاول نحو ضرب زيد ومثال الثاني اقايم الزيدان ومثال الثالث نحو
هيهات الامر ونحو ذلك من نصر زيد وما قايم الزيدان وشتان عمرو وزيد عند الشارح
والاول اي ما لم يعرض له عارض مذكور ولم يكن المسند مؤخرا عن المسند اليه وسد
مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه هو ظرفية نحو في الدار زيد واما عندك بكر او ومثال
الاول للجاري مجرى الظرف والثاني للظرف اعلم ان دليل الحصر مشتمل على التقسيم
والتعريف باعتبار الذات والمفهوم فلما كان اعتبار ان الشارح في دليل الحصر
هكذا احتاج بضرورة خلاف الترتيب المصنف فقدم الشرطية ثم اسمية ثم فعلية
على الظرفية وخلاف ترتيبه في لبابه ولكن خالف طريقة السلوك ثم اخر التقسيم
وليس لها جهة حسن ولعل ذلك اهتمامه بشان الجملة الفعلية حيث خالف غيره
من النحاة في ذلك حيث جعل اقايم الزيدان وهيهات الامر من الجمل الفعلية هذا
غاية ما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال انما انحصرت في الاربعة لانه
ان كان في اولها ظرف او ما جرى مجراه كانت ظرفية والا فان كان في اولها
اداة شرط كانت شرطية والا فان وجب تقديم المسند على المسند اليه لفظا او تقديرا
كانت جملة فعلية والا فالاسمية فالظرفية وجودية محضة والاسمية عدمية و
الشرطية والفعلية وجودية وعدمية فتقدمت الظرفية وتاخرت الاسمية
وتوسطت الشرطية والفعلية والشرطية اقل عدما فلذلك قدمت على
الفعلية هذا بحث التعريف واما بحث التقسيم فتقدم الفعلية لان مسندها

فعل اما لفظا واما معنى وهو اصل في الاسنادي والاصل في المسند اليه الفاعل
وقدم الاسمية لانها بمنزلة الجزء من الشرطية وقدم المقيس الظرفية على الشرطية لانها
يشابهها في عدم الاحتياج والشارح في لبابة الشرطية على اعتبار تحقق صورة
الجملة فيها واما في الظرفية فتقديرا وقد يكون بمفرد فتحقق صورة الجملة في الشرطية
اظهر فلها اعتباران اعتبار يوجب التقديم فاخذه المقيس فقدمه واعتبار يوجب
التاخير فاخذه الشارح فاخر فان قلت هذا مناقشة في المثال تقديرها
ان هذا المثال للظرفية ليس بمستقيم اذ قولهم عندي مال جملة اسمية لان
ارتفاع مال بالابتداء وتاخيره للتنكير والظرف المقدم عليه اعني عندي مرفوع
على الخبرية فكيف عدها اي المقيس والضمير المنصوب يعود على تاويل الجملة جملة
للظرفية قلت الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر
اعني الذي سد مسد الفعل فسره دفعا لظن من قال الظرف المستقر سمي به لانه
مقدر بمشتق وليس به بل لكونه سادا مسد الفعل فكانه استقر في موضعه
والمراد من الفعل اما فعل اعم مطلق او فعل مطلقا ولا بد وكون العامل مذكورا
نحو فلما راه مستقرا عنده لا لان الاستقرار ههنا بمعنى الكون وثمة بمعنى السكون
بعد الحركة اذ الاستقرار جعله بمعنى الكون اشارة لا من اللغة ولا من الاصطلاح
غاية ان يناسبه بل لان ذلك ليس على سبيل الوجوب بل اذا حذف سد
مسده واعطي حكمه والانعقاد على كل تقدير واللغو خلاف وقيل المراد من
الظرف المستقر ما يكون جزءا من الكلام اي يكون له محل من الاعراب واللغو خلافه
وهو ظاهر فعندها لا بد خبرا من ان يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي

الابتداء والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف
النفي في حال كون كل منها ثابتا قبله او اعتمد على احدها واتى اي المعتمد
عليه بمثال جوازا في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وهو الرفع وفاقا
لان الظرف المستقر ههنا اي في الصورة الاعتماد لنيابته عن الفعل
يعمل عمله لا سيما وقد اعتضد اي تقوى بالاعتماد وفي بعض النسخ ذلك
وذلك بيان اعتماده بالمثال نحو قولك في الاعتماد على المبتدأ زيد في الدار
عمرو فان في الدار ظرف مستقر وقع خبرا لزيد فيقوى به فرفع عمرو بالفاعلية
كما رفعه حصل النائب عنه الظرف وفي الاعتماد على الموصول جاءني الذي
في الدار اخوه فان في الدار ظرف مستقر وقع صلة للموصول فيقوى به فعمل
في اخوه عمل ما ناب عنه وهو الرفع وفي الاعتماد على الموصوف برجل معه كتاب
فان معه ظرف مستقر في محل الجر لكونه صفة لرجل فيقوى به على عمل الرفع
في كتاب وفي الاعتماد على ذي الحال لقيته عليه جبة وشي فان عليه ظرف
مستقر وقع حالا من زيد فاعتمد عليه وبه يقوى على عمل الرفع في جبة وشي
وفي الاعتماد على حرف الاستفهام افي الدار اخوك فاخوك مرتفع بفي الدار
للاعتماد على همزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف النفي ما فيها ابوك فان
فيها لما اعتمد على حرف النفي وهو ما اعتضد على رفع ابوك بالفاعلية على وجه
الاعتضاد واما في الاول فلان المبتدأ يقتضي الحكم عليه بشيء واصل في الفعل
خبره كانه فعل وتقبيح رائحة واما في الثاني فلانه يقتضي الموصول ان يكون
صلته جملة مشتملة على حكم معلوم واما في الثالث والرابع فكما في الابتداء

واما الخامس فلان الاستفهام من شانه ان يكون عن الاحكام واما
الناسع فلان النفي يتعلق بها لا بالذوات واما الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كاين قبله فالاسم الواقع بعده لا يخ
من ان يكون حدثا او غير حدث اي مصدرا او غير مصدر فان كان اي الظرف الغير
المعتمد على شيء قبله الواقع بعده غير حدث لا يعمل في الاسم المظهر بعده الكاين غير
حدث عند اصحابنا بل ارتفاعه اي ارتفاع ذلك الاسم المظهر بالابتداء والظرف
المقدم عليه محتمل لضميره وهو اي الظرف المقدم عليه مع ما تضمنه الظرف من
الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك المبتدا نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء
عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم عليه وهو عندي ضمير له وهو اي الظرف معه
اي مع ذلك الضمير واقع خبر له اي لمال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده اي بعد
الظرف الغير المعتمد بالفاعلية حال كونه مثله اي مثل ارتفاع الاسم بالفاعلية اذا
اعتمد اي الظرف على شيء فانهم لا يشترطون لعمله اي لعمل الظرف الاعتماد على
شيء قبله كما لا يشترطونه اي الاعتماد لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم
اي الكوفيين الاخفش هنا في المسئلتين اعني اعمال الظرف هذه مسئلة
واعمال الصفات هذه مسئلة اخرى من غير اعتماد متعلق بالاعمال وهذا
اي ما ذكرنا ان الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر بعده عندنا
ويعمل عند الكوفيين والاخفش هنا اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف الغير
المعتمد غير حدث فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه
وان لم يعتمد الظرف في محل النصب على الحال اي حال كونه غير معتمد على شيء لانه كان

او لا شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل بخلاف ما كان
جامدا سواء كان ذلك الحدث لفظا او معنى وذلك اي بيان وقوع الحدث
بعده قولك يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف فالحدث لفظا فان الخروج
حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة والوقوف ايضا لامامك ومنه اي ومن
وقوع الحدث بعد الظرف الغير المعتمد قوله تع ومن اياته انك ترى الارض خاشعة
لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تع ومن اياته ان تقوم السماء اذا
التقدير قيام السماء في الحدث معنى ولا فصل عما قبله فتقدير الحدث في الاول
بواسطة ان المثقلة وفي الثاني بواسطة ان المخففة وعند الخليل لا فرق
بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد يريد ان الظرف اذا لم يعتمد على شيء
منها لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا او غيره فارتفاع هذه الاسماء وهي
الخروج والوقوف ورؤيتك وقيام السماء عنده اي عند الخليل بالابتداء
لا بالظرف وهو اي ما ذهب اليه الخليل من ارتفاعه بالابتداء اقرب الى القياس
مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تعليل الاقسام وهو اقرب الى الضبط ولان الابتداء
عامل باتفاق الخصمين والافعليس الابتداء عاملا على الاتفاق لان فيه اختلافات
كثيرة ستقف عليها في بابه ان شاء الله تع واذا تلخص هذا الاصل فنقول قوله
عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش لما عرفت في المقدمة ان الظرف
يعمل فيما بعده وان لم يعتمد وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف
وهو عندي مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متاولا بالفعل نحو
استقر او حصل دون اسم الفاعل رد لمذهب من قال ان المقدر اسم الفاعل

وهو مختار ابن مالك بناء على ان اصل الخبر الافراد وان تقدير الاسم صالح
بجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل فان قد يكون موضع يكون تقدير الفعل ممتنعا
نحو اما عندك فزيد وحيث فاذا عندك زيد وارد دليلا على ان الفعل مقدر
بقوله بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة
والظرف لا يكون جملة الا اذا كان متعلق بالفعل ويلزم من هذا ان يكون
متعلق الظرف في محل النزاع الفعل لان تعلقه بالفعل المتعلقة به في نفس الامر
والالزم ان يشترط في الصلة خلاف ما في نفس الامر فاذن يكون متعلق
به في محل النزاع وعلى كلا المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب الكوفيين
فالاستشهاد به اي بقوله عندي مال للجملة الظرفية صحيح لان المجموع اي
عندي مال على مذهب الكوفيين او الجزء الثاني اي عندي على مذهب
البصريين لانه ثان في الرتبة وان كان اولا في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة
اعلم ان كلام الشارح ههنا يدل على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين
لان عندي عندهم متعلق باسم الفاعل فاذا كان عندي مع فاعله جملة يكون
اسم الفاعل مع فاعله جملة لان جملة الاولى مرتبة على جملة الثانية و
سيصرح عن قريب انه مع الضمير ليس بجملة وهل هذا الا تناقض قوله
وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا قال الشارح اعلم ان الجملة
كثيرا ما يقوم مقام المفرد اما للحاجة الى توسيع العبارة في النظم والنثر
او لغير ذلك من الفوايد التي يتكفل لبيانه علم المعاني فيقدر في محلها اعراب
المفرد القايمة هي مقامه من الضمير المنفصل للجملة والمتصل للمفرد وهو اي

تقدير



بتقدير اعرابه في محلها المعنى بالتشديد يعني المراد من قوله اي من قول المص
فتكتسي اعرابه محلا وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابه في
محلها بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدا نحو زيد ذهب اخوه
فزيد مبتدا وذهب اخوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية على معنى انه
لو وقع موقعها ما يظهر فيه الاعراب لرفع وقدمها على جملة الاسمية لانها اول
على الاسنادي القوي باعتبار كون الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتدا
واخوه مرفوع بالواو مبتدا ثان وذاهب مرفوع على انه خبر مبتدا ثان والمبتدا
الثاني مع خبره جملة اسمية محل لها رفع على المعنى المذكور على الخبرية للمبتدا الاول
وقدمها على الجملة الشرطية لانها بمنزلة المفرد من المركب وبكر ان تعطه يشكرك
فان بكر مبتدا والمجموع من حرف الشرط وفعله وجوابه جملة شرطية في محل الرفع
على الخبرية له على ما ذكرنا من المعنى وقدمها على الظرفية لانها جملة بلا خلاف بخلاف
الظرفية كما ستقف عليه ان شاء الله تع وخالد في الدار فان خالد مبتدا و
في الدار محله الرفع على الخبرية له على المعنى المذكور فقوله في الدار جملة عند اصحابنا
لسدة مسد استقر بناء على ما ذكرنا آنفا من دليل وقوعه صلة للموصول وعند
الكوفيين مفرد لان التقدير فيه مستقر عندهم وانه انما مستقر وهو اسم الفاعل
مع الضمير المستكن فيه الراجع الى خالد ليس بجملة على ما سنبين ذلك في
موضعه ان شاء الله تع وثانيها اي ثاني المواضع الستة الخبر في باب ان وهو
مشتمل على حروف الستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل فما عبر الشارح
في ايقاع الجمل الاربع اخبارا له على سبيل الانموذج في مناسبة لطيفة فاورد



الجملة الفعلية في ان نحو ان زيدا ذهب ابوه فزيدا اسم ان وذهب ابوه جملة
فعلية مرفوعة المحل على الخبرية لها على ما هو دابه في تقديم الجملة الفعلية على
غيرها واوردها ايضا في ان المفتوحة نحو بلغني ان عمرو قد ذهب اخوه فان عمروا
اسم ان وقد ذهب اخوه جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية لها وهي مع اسمها
وخبرها في محل الرفع على الفاعلية لبلغني ايضا الا انه لا افتراق بينهما في افادة التاكيد
والتحقيق واورد الجملة الاسمية في خبر كان نحو كان بكرا غلامه اسد اجاء على
دابه او على ان كان من الغزال فان التقدير في كان زيدا اسد كان زيد كالاسد
واورد الجملة الفعلية في خبر لكن نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ لانه لا يجيء الا
بين كلامين مختلفين نفيا واثباتا لا يكونان الا في الحكم الثابت على التحقيق
في الفعل واورد الجملة الشرطية في خبر ليت نحو ليت زيدا ان تاته يكرمك
فان زيدا اسم ليت وان تاته يكرمك المجموع جملة شرطية في محل الرفع على
الخبرية لليت لان بين التمني والشرط مناسبة ظاهرة على انه من دابه فبقي
الجملة الظرفية فلهذا اوردها خبر لعل فقال ولعل زيدا في الدار فان زيدا
اسم لعل وفي الدار خبرها وثالثها اي ثالث المواضع الستة الخبر في باب كان نحو
كان زيد قد قام ابوه في الجملة الفعلية او كان زيدا ابوه قايم في الجملة الاسمية
او كان زيد ان تعطه يشكرك في الجملة الشرطية او كان زيدا امامك في الجملة
الظرفية فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية لكان وقس عليه غيره من باب
كان ورابعها اي رابع المواضع الستة المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا
قام ابوه او ابوه قايم او ان تعطه يشكرك او امامك وهذا مع قوله على قياس

ما تقدم فهذه الجمل منصوبة المحل على انها مفعول ثان لحسبت وحكم هذه
الثلاثة اي الخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب حسبت
حكم خبر المبتدا لانها في الاصل خبر المبتدا ثم ادخل عليها هذه العوامل بخلاف
صفة النكرة لانها لا يكون خبر المبتداء والجملة الحالية لان العامل الداخل
عليها ليس من العوامل الداخل على المبتداء والخبر وخامسها اي خامس المواضع
الستة صفة النكرة نحو مررت برجل يعجبني كرمه في الجملة الفعلية او مررت
برجل ابوه كريم في الجملة الاسمية او مررت برجل ان تراه يعجبك حسنه
في الجملة الشرطية او مررت برجل في حسبه شرف في الجملة الظرفية فهذه
الجمل في محل الجر على الوصفية برجل وهو نكرة وانما وسم الموضع الخامس بصيغة
النكرة اذ الجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف
تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شايعا لانه ليس فيها ما يزيلها من المعرفة
كالفصل ولان وصفيتها باعتبار الحكم ولهذا اذا اسبك منها المفرد سبك
من الحكم لا من الاسم وهو في المعنى تكرره والا فالتنكير والتعريف من خواص
الاسم فيكون نكرة واذا كان نكرة فموصوفها لا يكون الا نكرة لما ذكرنا
من وجوب التطابق بينهما وسادسها اي سادس المواضع الستة الحال سيجي
بيان حاليتها وتمام ابحاثها في الباب الثاني ان شاء الله تعالى لكن الشارح تعرض
هنا بعض ابحاثها المتعلقة بهذه المواضع فمهد لها مقدمات الاولى اعلم اولا
ان الحال لا تستغني عن صاحبها اي صاحب الحال عن الحال فيا نث الضمير لان
الحال مؤنث سماعي وثبوتها له اي لصاحبها في حال دون حال اي لعدم تقررها

بان ثبت له في حال دون حال وجيئها فضلة يتم الكلام بدونها بحيث لم
يثبت لها ان يكون ركنا من الكلام الاصلي ابدا لم تتحد اي الحال بصاحبها
ذلك الاتحاد الذي بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف بهذا مع فاعل
جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية لان قوله لاستغنائها صاحبها مع المعطوفات
تعليل له قدم ليكون الاستقرار اوقع في النفس وذلك الاتحاد مفعوله
المطلق واذا لم تتحد الحال بصاحبها كما تتحد الصفة بالموصوف والخبر بالمبتداء
فاقتضت الحال لذلك اي لعدم الاتحاد المذكور ان يؤكد وشيجة اي عرق
الاشتباك اي الاختلاط بينهما اي بين الحال وصاحبها قال الجوهري الوشيجة
عرق الشجرة بمزيد مصدر ميمي ربط وذلك اي اقتضاء زيادة ربط عند
كونها جملة اورد هذا الكلام لازالة وهم يورد وهو ان ما ذكرتم مقتضى
زيادة الربط في اخواتها جملة كانت او مفردة فازاله بان ذلك عند كونها
جملة واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا في المفرد على نسبة وتعلق
بيناك اي في المفرد معنوي لم يفتقر الى تكلف اخر اي تعلق بزيادة ما يدل
على الربط لفظا وتحقيقه ان الاعراب علامة تستدل بها على ثبوت وصفا
في الكلمة مقتضيا له مما يستفرق ان تعلق الفعل او ما اشبهه بالاسم المتمكن
لوجه سبب لثبوت وهو لكونه معقولا لمحض مدخل يستدعي نصب علامة ظاهرة
تستدل بها عليه فظهر ان النصب هنا يشعر من احتياج الى امر اخر بان بينهما
نسبة وتعلقا معنويا لا انهم بر الغرض فلا اي حاجة زيادة الرابط بخلاف
الجملة لفقدها ما يدل على التعلق المعنوي فيها فافترقا وانثنيه قوله ثم ان

بالفتح عطفا على ان الاولى اي ثم اعلم ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا
في الاستعمال ملحوظا اي ظاهرا مستقيما من اللحب وهو الطريق الواضح ويقال
لحبه اذا مر مرورا مستقيما والفرق بين الاصل والنهج ان الاصل مدلول
الدليل والنهج مدلول استعمال العرب واما الاسلوب والنهج فهما واحد
فذكر الاسلوب لرعاية التسجيع اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة اي من
شانها الانتقال من الوجود الى العدم دالة على الحدث والتجدد كاسم الفاعل
والمفعول فيمتنع جاء زيد طويلا لان الطويل صفة غير منتقلة وكذا قصيرا او
اسود الا بتاويل اللهم لفظة يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الامر
اوشاذا في
والخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني القوم
اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل
يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند السامع فكانه ايها السامع اعلم اني
ادعو الله ليشهد على كلامي انه حق واستثنائي صدق واصله يا الله ام اي
اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا
عنه واتصل به فصار اللهم الا اذا قصد بها امر له الانتقال كما في الحال
المؤكدة فان اتيانها اما للدلالة على رقة وشفقة لازمة نحو زيد ابوك عطوفا
فان عطوفا حال مؤكدة او للاشتهار بالخصلة التي دلت عليها
الحال وهي اما فخر نحو انا حاتم جوادا او تعظم نحو انت الرجل مكرما او تحقير نحو
انا المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء والعامل فيها
محذوف حذفا لازما مقدرا بعده جريا الجملة الاسمية فتقدير المثال المذكور زيد

ابوك احقه عطوفا وكذا الكلام في غيره واذا كان اصل الحال ما ذكرنا فلا
ينحرف بها على صيغة المجهول وان كان من باب الانفعال الذي يلزمه اللزوم لتعديه
بالباء التي مع مجروره في محل الرفع على القائمية كذلك فليس فيه ضمير عن ذلك
الا مقارنا بتاويل يرده الى الاصل كما في الصفات الثابتة نحو جاءني زيد اسود
على تاويلها في الصفات الثابتة بانه كان اسود وابيض ثم صار لعرض او مرض
فيكون كالصفة الغير الثابتة في انه لم يكن ثم حدث وفي الاسماء الجامدة في
الواقعة حالا على تاويلها بالمشتقات بينه بابا بابا على تاويل مبوبا والجملة
الصغير الحال المؤكدة وتاويلها بتاويل يردها الى ان يكون صفة وان كان
ممكنا الا انه مرجوح واما الفاحش في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون
حرف نفي فلا يمتنع وقوع الصفة الدالة على النفي حالا وذلك لان الغرض من
الحال ان يعرف ان مع الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول فلا يكاد يقال
جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية اي الجهال وكلام المولدين وهم
العرب الذين ولدوا في العجم وبالعكس بل يقال جاءني زيد غير راكب والثالثة
قوله ثم ان بفتح الهمزة ايضا عطفا على ان الاولى اي ثم اعلم ان الجملة الواقعة
موقع الحال متى سبقت مساق هذا الاصل والنهج اي كانت صفة منتقلة دالة
على الحدث والتجدد وعارية عن حرف نفي جرت مجرى المفرد في استغنائها عن
رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق اما
بانتفائها او بانتفاء احدهما فانها اي تلك الجملة الحالية المنحرفة عن هذا الطريق
بتوسط ما يدل على الربط بينها اي بين الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير حري

وبه

وبه يتعلق الجار والمجرور في قوله بتوسط واذا انتهد هذا اي ما ذكرنا من المقدمات
الثلاث فنقول اما الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فحقها ان تصدر بما يدل على
الربط وهي راجع الى ما بتاويل الربط الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع وكون
العطف مسلوبا عنها لا يخرجها عن كونها رابطة بين الحال وصاحبها كالفاء
بين الشرط والجزاء لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون
الجملة الاسمية في الامر العام اي في جميع احوالها من حيث هي هي فلا يكون احتراز
عن شيء وان كان بعض في الامر الغالب يكون احترازا عن الجملة الاسمية التي
خبرها فعل او اسم فاعل عامل والحق الاول لانها في جميع احوالها مفيدة لمعنى
الثبات والدوام سواء كان خبرها فعلا واسم فاعل عاملا او غيرهما غاية ما في
الباب ان الدوام في الجملة الاسمية التي خبرها غير فعل او اسم فاعل عامل
عبرة في الجملة الاسمية التي خبرها احدهما نحو جاءني زيد وغلامه راكب وقد
يحذف في الندرة نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه استغناء عنها بالضمير
وقد قالوا فاه الى في على الحال بمعنى مشافها على انه فاه اسم نائب عن مشافهه
بمعناه عند اكثر اصحابنا واما الكوفيون فهم ينصبون باضمار جاعلا او ملاصقا
كانه قيل كلمته جاعلا فاه الى في وعوده مبتدا وعلى بدئه خبره والمبتدا مع
خبره جملة اسمية في محل النصب على الحال بدون الواو وقد روي منصوبا اما على
المفعول به على ان رجع كما يجيء لازما يجيء متعديا نحو لئن رجعك الله الى طائفة
منهم على ما قال الانبياء في الكسر او على الظرفية بمعنى رجع في الطريق الذي
جاء منه على ما قيل في الصحاح ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل اي ظلمة ما آب

اي رجع عامر اسم رجل الى جعفر اسم رجل القناعس [?] بالراي قميصه لم يمزق سرباله
مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبره والمجموع جملة اسمية وقعت حالا بلا
واو وتمزيق السربال كناية عن الطعن لان من يطعن يمزق قميصه المعنى ولولا
ظلام الليل الذي يمنع الناظر عن النظر واخفى الخصم الهارب عن البصر ما آب
عامر الى جعفر ورجع طرفه الى المنظر والحال انه لم يمزق سرباله في مضايق
الحرب ولم يكدر حاله بانواع الطعن والضراب هذا ما ذهب اليه صاحب الكشاف
وهو محكي عن الفراء واما مذهب الجمهور وهو ان انفراد الضمير في الجملة الاسمية
ليس بنادر بل هو كثير فصيح بل هو في بعض المواضع واجب وذلك اذا
عطفت على حال كقوله تع او هم قائلون وقال ابن مالك عندي ان انفراد
الضمير اقيس انفراد الواو والابرى [?] انه يوجد في شبههما وهما الخبر والنعت
وقيل اذا كان الخبر في الجملة الاسمية اسما مشتقا متقدما لا يجوز دخول الواو
عليه وان تأخر جاز وهو مذهب ثالث لابن الحسن الاخفش وعلى هذا
المنوال استقر الحكم وهو ان الحال ح يجوز ربطه حقيق اذا كانت الجملة الاسمية
الحالية منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو اطناب عن قوله وعلى هذا الحكم
اذا كانت منفية اي ليس الحكم ما ذكر بل الحكم ان الواو ههنا لا لانحرافها عن
اصل الحال لانها اسمية وعن نهجها في الاستعمال لانها منفية او جب حذف قوله الواو
والمفضل عليه محذوف اي من الواو في الجملة الاسمية المثبتة اللهم الا ان يكون
الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه فان لا شبهة فيه جملة اسمية منفية وقعت
حالا مؤكدة لان الحق هو المراد الثابت الذي لا يسوغ انكاره فلا يكون فيه

شبهة

شبهة وقوله تع الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه هو ان لا ريب
فيه حال مؤكدة لان معنى ذلك الكتاب الكامل وكماله بانه لا شبهة فيه و
بقية الوجوه ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك وانه جملة مستأنفة لا محل
لها من الاعراب والاولى ان قوله الم الى هدى للمتقين جمل اربع متناسقة
تقرر اللاحق من السابقة ولذلك لم يعطف واحده منها فالم جملة دلت
على ان المتحدى به هو المؤلف من جنس الحروف التي يركبون كلامهم منها و
ذلك الكتاب جملة ثانية مقررة لجهة التحدي بانه الكتاب المنعوت بغاية
الكمال ولا ريب فيه جملة ثالثة مقررة لذلك الكمال بنفي الريب عنه لانه
لا كمال اعلى مما للحق واليقين فما يقدر له مبتدا جملة رابعة اكدت كونه
حقا لا تحوم حوله الشك وكل واحدة منها يتبع ما يليها استتباع الدليل للمدلول
بيانه انه تع نبه اولا على اعجاز المتحدى به من حيث انه جنس كلامهم
وقد عجزوا عن معارضته استفتح منه انه الكتاب البالغ حد الكمال واستلزم
ذلك ان لا يتشبث الريب باطرافه ولا يناله اذ لا انقص مما يعتريه الشك
والريب والاري [?] مما يتوجه اليه ذلك العيب ولما كان كذلك لا محالة هدى
للمتقين فههنا اي في الحال المؤكدة المنفية لا يسوغ ان يتوسط الواو لكون
الحال ح تامة التعلق بصاحبها بل جرت الحال المؤكدة مجراه في المعنى لان
الحال المؤكدة عبارة عن حال لزمت وفهمت من فحوى الكلام لو سكت
عنها وذكرت لتحقيق الجملة ونفي الشك قال ابن الحاجب ان يتضمن معناها
خبر جملة اسمية هو صاحبها في الحقيقة فتخلل الفاصل ههنا اي في الحال

المؤكدة لتحلل أي كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها أي قشرها وهذا مثل يضرب في تخلل أجنبي بين المتحدين غاية الاتحاد فيقال شق العصا أي غاية القرب بين الحال وصاحبها بيانا فأما الجملة الفعلية الواقعة حالا فلا تخلو من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا ولم يقل أو أمرا إذ الأمر لا يتأتى وقوعه هذا الموقع أي موقع الحال لكونه طلبا غير ثابت في نفسه والحال خبر لقوله أن يكون ثابتا لغيره وهو ذو الحال خلافا للفراء نحو تركت عبد الله قم إليه أو غفر الله له وقول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله ومن لم يجوزه يأول بأن يكون إخبار بأنه مقولا فيه فإن كان فعلها مضارعا فلا يخلو من أن يكون مثبتا أو منفيا فإن كان مثبتا فهو وارد على أصل الحال لدلالته على الحدوث والتجدد دون ثبوته لانتفاء تخلل الواو نحو جاءني الأمير تقاد الجنائب جمع جنيب وهي الدابة تقاد ولا تركب بين يديه فإن تقاد الجنائب جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وقعت حالا من الأمير بدون الواو وجوبا لأنه بمنزلة الحال المفردة التي دخول الواو عليها كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها كما سبق ولذلك وجب تأويل ما وقع حالك بالواو بإخراجه إلى الاسمية كقولهم قمت وأصك عينه حكاه الأصمعي فقوله فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا على الأصح إلا إذا قصد اعتبار لطيف كما قال الشيخ عبد القاهر من أن الواو ليس للحال بل للعطف فإن الأصل صككت فعدل إلى المضارع حكاية للحال الماضية وقيل الأول شاذ والثاني ضرورة وليس ببعيد لمجيء مثله في التنزيل كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون

أني رسول الله إليكم أي وأنتم قد تعلمون ولم يوجب ابن مالك القرب عن الواو إذا صدر بقد وإن كان منفيا فالأمران جائزان الواو وتركه لورودهما أي لورود الفعل المضارع الواقع حالا على أصل الحال لدلالته على الحدوث والتجدد الدالين على الانتقال دون نهجه في الاستعمال لعدم استعماله في الكلام مثبتا وإذا لم يوجد جريانه عليها ولا يجب فيه الواو نحو جاءني زيد لا يركب بدون الواو وجاءني زيد ولما يركب بالواو وقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وما لي لا أعبد الذي فطرني وقول الشاعر مسعود لا يريدون الروح ونالهم وقوله آخر ولو أن قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب وقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف وقول الشاعر حساني منصوب وهو وائه فأين أحيد عنهم لا أحيد أقاد وام دهي وتوعدوني وكان وما تهيبني الوعيد وقول آخر أكبت الورق البيض أبا ولقد كان ولا يدعى لأب وإن كان أي فعل الجملة الفعلية ماضيا فكذلك أي فكالفعلية التي فعلها مضارع منفي يسوغ أي يجوز الأمران ترك الواو ولورودها على أصل الحال في الواو ولانحرافها عن نهجها في الاستعمال مثبتا كان أو منفيا إذ لا بد فيه أي في الحال الماضي من قد ظاهرة كانت أو مقدرة مثبتا حال من الضمير المجرور المتصل يعني إلا إذا وقع بعد إلا نحو ما لقيته إلا أكرمني وهذا مذهب الفراء وأبي علي وأبي العباس المبرد وجماعة من المتأخرين ورده ابن مالك وقال وهذه دعوى مجردة لا يقوم عليها حجة لأن الأصل عدم التقدير ولأن في وجود قد مع الفعل المذكور لا يزيده معنى على معناه إذا لم يوجد وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل عليه معنى لا يفهم

بدونه التعريف المستفاد من قد مستغن عنه لدلالة سياق الكلام عليه جلهذا
اختاره وكذلك اي كانه لابد فيه من قد مثبتا لابد فيه من حرف النفي اذا كان منفيا
لفظا او معنا فح لا يكون جاريا على نهج الحال في الاستعمال اما في حال كونه منفيا
فظاهر اما في حال كونه مثبتا فلانه لما كان لابد فيه من قد التقريبية ليدل على المقارنة
وكان قد حرفا في التقريب نفي لنفي الاحتمال فكانه حرف نفي بهذا الاعتبار
ولم يوجد استعماله في الكلام مثبتا بدون حرف نفي نحو جاءني زيد وقد ركب بدون
الواو اذ وقد ركب بالواو وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم اي ضاقت قلوبهم
عن قتالكم وقتال قومكم وهم الذين عاهدوا النبي عم اي جاؤوا وقد حصرت وقول
الشاعر متى ارى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل وكقوله
تع اني يكون لي غلام وكانت امراتي عاقرا وقول الشاعر فجئت وقد نضت
لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل وعلى هذا الحكم وكذلك الماضي كنت
السعي في امر كذا ما كان اي الشان او من قبيل شارع العاملين يعنيني السعي
اي يعنيني بدون الواو وما كان يعنيني السعي بالواو ولم يذكر المضارع المنفي
معنى فكانه ادخله تحت المضارع المنفي لفظا كحكمه كقوله كان فتات العهن في كل
منزل نزلن به العيان لم يحطم وقول الآخر فقالت له العينان سمعا وطاعة
وحدرتا كالدر لما يثقب وقول الآخر لا تأخذني باقوال الوشاة ولم اذنب
وان كثرت في الاقاويل وقول الآخر بانت خطام وعاقطا ذو مقرتها
بوصل والانجاز ميعادو اما الجملة الظرفية الواقعة حالا فالظرف فيها لا يخ
من ان يكون عاملا في ضمير ذي الحال المستكن فيه اي في الظرف او في اسم

مظهر بعده اي بعد الظرف اما الاول وهو ان يكون الظرف فيها عاملا
في ضمير ذي الحال فبغير واو البتة لانخراطها اي الجملة الظرفية بحسب الظاهر في
سلك المفرد عند من يقدر الفعل في متعلقه بل ع هو مفرد وعند بعضهم لكونه
مؤولا بالاسم عندهم على ما سبقت اليه الاشارة في بيان الجملة الظرفية الواقعة
موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرس وما جاء منه بالواو نحو اول و اما الثاني وهو
ان يكون الظرف فيها عاملا في اسم مظهر بعده فسايغ فيه الواو وتركه نحو جاءني
زيد على كتفه سيف او وعلى كتفه سيف وذلك اي جواز الامرين لما تجاذبها
الضمير المستكن راجع الى ما والبارز الى الجملة الظرفية ومن شبهي الجملتين
بيان لما ظرف مستقر في محل النصب على الحال منه الاسمية بالجر على البدل او
بالرفع على الخبر اي احديهما الاسمية او بالنصب على المفعولية اي اعني الاسمية
والفعلية عطف على الاسمية لفظا ومعنى تمييزان واراد ان الطريق اللف والنشر
فقوله لفظا متعلق بقوله الاسمية لان الظرفية شبه الاسمية من حيث اللفظ
لاشتمالها على الاسمين ومعنى متعلق بالفعلية لانها شبه الفعلية من حيث المعنى
لتعلقها بالفعل المقدر فالشبه الاول يجذبها الى الحكم الجملة الاسمية وهو الواو
والشبه الثاني الى الحكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو هذا اذا كان ضمير ذي
الحال واما اذا لم يكن فالواو وقال الشيخ عبد القاهر في الصورة الاولى ترك الواو
اكثر والمختار تقدير اسم الفاعل لكن التقدير بفعل ماض مع قد جائز لا بفعل مضارع
اما الاول فلعله لرجوع الحال الى اصلها في الافراد ولهذا اكثر مجيئها بلا واو
واما الثاني فلمجيئها بالواو قبلا واما الثالث فلزوم امتناع مجيئها بالواو وفي

الكل بحث اما الاول فلان الواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد
في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت واما الثاني فلانه لا وجه الى ذكر قد واما
الثالث فلانا لانسلم ان التقدير بالفعل المضارع يوجب امتناع الواو لجواز
ان يكون المقدر عند وجود الواو والمضارع الابري ان التقدير بالمفرد جائز مع
انه لا يوجب امتناع الواو ما ذكره الشارح واما الجملة الشرطية فلا يكاد يقع
بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان تسال يعط على الحال اي على تقدير
ان يجعل ان تسال يعط حالا بل لو اريد ذلك اي جعلها حالا يجعل الجملة الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسال يعط فيكون الواقع
موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية جزء من تلك
الجملة الاسمية الحالية ولعل السر فيه اي في عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها
موقع الحال ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام وهو
ان الشرطية لا تكاد ترتبط بشيء قبلها بهذه الجملة في محل الرفع على الخبرية لان
وبه يتعلق قوله لتصدرها في وقت من الاوقات الا في وقت ان يكون بها كما
اي ما الشيء الذي قبلها فضل قوة وسر يقتضيان لذلك اي لارتباطها بشيء قبلها
كما في الخبر والصفة وان الخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر لان الكلام انما ينعقد
بها فلا يكون احدهما بدون الآخر بعرف الى نفسه الجملة اعني بعرف خبرا و
يتعلق من قوله لعدم استغنائه عما وقع بعده بيان لما في قوله ما فيه ادنى
صلوح اي شيء من الصلاحية وهو اعني ما فيه في محل النصب على انه مفعول
ليصرف لذلك لكونه خبر الخلاف ما اذا لم يكن له ذلك كالاسم فانه لا يحتاج

ان يقع

ان يقع خبرا وكذا اي كالمخبر عنه الموصوف بصرف الى نفسه لعدم استغنائه
عن وصفه ما فيه ادنى شيء من صلاحية كونه صفة له مما وقع بعده لما بينه اي
بين الموصوف وبين الصفة من الاشتباك اي الاختلاط والاتحاد المعنوي
حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في غير موضع اي مواضع كثيرة بخلاف الحال
فانها تنقطع عن صاحبها جدا اي انقطاعا حقا ولذلك سموها اي الحال فضلة
فلم يسوغوا اي فثبت مما سبق انهم لم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوه
اي ما اظهروها في معرض الجملة الاسمية التي ليست بتلك المثابة اي بمثابة الجملة
الشرطية في عدم الارتباط فان قلت ما ذكرتم غير صحيح لتمام مقدماته للتخلف
في قولك اكرمك زيد وان اهنته اجاب بقوله نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعدما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة
اي الجملة المصدرة بحرف الشرط التي اخرجوها عن حقيقة الشرط اذا وقعت
حالا لا تخلو من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك الواو
مستمر فيه نحو آتيك ان اتيتني وان لم تاتني فانه ان اتيتني جملة شرطية
وقعت حالا بعد ان خلع عنها معنى الشرط والمستمر في مثله ترك الواو لانه
عطف عليه ما يناقضه اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين وهما ان اتيتني
وان لم تاتني لا يبقيان على معنى الشرط لامتناع ذلك لافضائه الى الجمع بين
المتناقضين لانه لما كان كل من الشرطين المتناقضين مستلزما فالا
رتفاع الآخر استلزم وقوع ما جعل الشرط له وعدم وقوعه وانه اجتماع
النقيضين او نقول تحقيق المشروط من حيث هو مشروط يستلزم تحقق

شرط فلو كان النفي ونقيضه شرطين لاجتمع النقيضان بهكذا ينبغي ان يقرر هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال ان الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيان المخاطب تحقق اتيان المتكلم واذا انتفى فلو كان اتيان المخاطب عليه لا اتيان المتكلم يلزم وجود الاتيان وعدمه فظهر انهما لا يبقيان على معنى الشرط فقد قيل ان الشرطين باقيان على معنى الشرط لعدم اعتبار خصوصيته اذ الغرض بيان وقوع المشروط على جميع التقادير فيؤول المعنى الى التسوية بل يجوز ان الى معنى التسوية المقدر الدال عليه تساويا او يتساوى بناء على ان الاصل الافراد او ما هو في حكمه وكل منهما اذا وقع حالا يستمر فيه ترك الواو فظهر ان الاول ترك الواو ويستمر فيه وهو المطلوب ثم اراد التنبيه بايراد نظيره من كلام رب العزة فقال كما لا يستفهم بين المتين فيضبن الواقعين فيه نحو قوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم واستغفر لهم ام لم تستغفر لهم فان المفسرين ذكروا بان الهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جردتا عن معنى النداء لمجرد التخصيص في قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال الاستعمال جرى على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء فقولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة يريد جرى هذا على صورة الاستفهام والاستفهام كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء او اما الثاني وهو ما لم يعطف عليه ما يناقضه فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني فان كلا من وان لم تأتني وان اهنتني جملة شرطية وقعت حالا من كاف الخطاب لخروجها عن حقيقة الشرط الشرط وهما بالواو واذا لو ترك لالتبس بالشرط حقيقة قيد للشرط لا للعول لالتبس

وفي ايراد المثالين تنبيه على انها لا بد من الواو منفية كانت او مثبتة يتوافق به الجمهور وقد ذكر الجنبري في مسائله العشرين بان الواو ههنا اي فيما لم يعطف عليه ما يناقضه للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير في الاول ان اتيتني وان لم تأتني وفي الثاني ان لم تهني وان اهنتني فيقع التقدير الواقع حالا الشرطان المتناقضان لا الشرط الواحد محتجا نصب على الحال من الجنبري بان الشرط الواحد لا ينسلخ عن معنى الشرط لعدم المناقض فلا يصح وقوعه حالا لانه ح للمستقبل لعدم انسلاخه عن معنى الشرط والمستقبل لا يقع حالا فلا يقع الشرط الواحد حالا فاذن دعت الضرورة الى جعل الواو للعطف وهو مع المعطوف عليه المحذوف شرطان متناقضان نحو يشتمل القسم بان تلكث لم يخرج من ان يكون شرطين متناقضين ملفوظين او شرطين متناقضين مقدر حذف احدهما لدلالة الآخر عليه والجواب عنه اي عما ذكره الجنبري ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك اي واذا كان الامر كما ذكرنا من انها لم تجعل حالا الا بعد الانسلاخ لم يبق لان دالة على الاستقبال لان كونه دالا على الاستقبال ملزوم كونه للشرط وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لخلعهما عن معنى الشرطية مع انه يحتاج الى تأويل فليجز ذلك مع الشرط الواحد وليس الانسلاخ بسبب العطف حتى لا يوجد بدونه بل بقصد الحالية وهو حاصل عطف المتناقض او لم يعطف فصور الفرق ان ما يدل عليه في الاول عطف المتناقض وفي الثاني

الواو على ان قوله اي قول الزمخشري ان المستقبل لا يقع حالا ممنوع هذا سؤال آخر
بعد التسليم تقديره ولئن سلمنا ان حرف الشرط غير منسلخ معناها وان دالة على الا
ستقبال لكن قولكم ان المستقبل لا يقع حالا ان اردتم انه لا يقع حالا اصلا
فممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه مسئلة
الكتاب اي كتاب سيبويه وهي قولك مسئلة مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
فان صايدا مستقبل لتقييده بغدا وقع حالا من رجل على ضرب من التاويل
وهو انه وقع موقع ما هو حال على التحقيق اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تع
لتدخلن جواب قسم مذكور او قسم محذوف على اختلاف الاعتبارين في بابه
المسجد الحرام ان شاء الله تع علق عدته بالمشية اما تعليما للعباد او اشعارا
بان بعضهم لا يدخل اما بموته او بغيبته او حكاية لما قاله الملك آتي رويا او النبي عم
لاصحابه آمنين حال من فاعل لتدخلن فالشرط معترض محلقين رؤسكم و
مقصرين حالان بعد حال او من عليها المستكن مع انهما مستقبلان على ضرب
من التاويل وهو انهما وان كانا حالين بظاهر الا ان الحال في التقدير ما وقعا
موقعه كما فسره الشارح بقوله اي مقدرين التحليق والتقصير على معنى مقدرا
بعضكم التحليق وبعضكم التقصير فوضح من مسئلة الكتاب ومن كلام رب
العزة ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة وان اردتم انه لا يقع حالا
من غير تاويل فمسلم لكن لا يجديكم نفعا لجواز وقوعه حالا على ضرب من التاويل
كما عرفت به سمعك ومن هذا التقدير وقفت على ان حاصل جوابه جوابان منع
وتسليم لاحق به ثلاث منع ان حرف الشرط هنا الاستقبال والتزام ان الشرط

الواحد جايز وقوعه بطريق الاولوية وتسليم انه للاستقبال ومنع عدم وقوعه
حالا كما توهم فهذه اي المواضع المذكورة من خبر المبتداء والخبر في باب ان والخبر
في باب كان والمفعول الثاني في باب حسبت وصفا لنكرة والحال هي المواضع الستة
التي ذكرها المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وليست بمقصورة عليها بل
وراءها اشياء اخر هي كالمتشعبة عن هذه الستة منها اي من الاشياء الاخر
المفعول الثالث في باب علمت وهو كالمتشعبة من المفعول الثاني في باب علمت
نحو اعلمت زيدا عمرا واشرف ابوه او ابوه شريف او ان ثابت بكر مكث او عنده مال
فان هذه الجمل كل منها في محل النصب على انه مفعول ثالث لاعلمت ومنها اي ومن
الاشياء الاخر خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف ابوه على قياس ما تقدم
من ايقاع الجمل موقع خبرها بان يقال لا رجل ابوه شريف او ان ثابت بكر مكث او عنده
مال فان هذه الجمل في محل الرفع على الخبرية للا وهو كالمتشعبة في باب ان لان
اعمالها تشبيها لها به ومنها اي من الاشياء الاخر خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو
ما زيد او لا رجل قام ابوه على قياس ما تقدم في ايقاع بقية الجمل موقع خبرهما
كان يقال ابوه قايم او ان نزه يعجبك حسنه او عنده مال فان هذه الجمل منصوبة
على الخبرية لما او للا كالمتشعب من خبر كان وتجمع هذه المواضع التسعة الستة التي
ذكرها المص الثلاثة التي ذكرها الشارح قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد
اذا كانت خبر المبتداء قبل دخول العوامل اللفظية وهذا شامل لخبر المبتداء
فقط او بعده اي بعد دخولها وهذا شامل للمواضع الستة اي الخبر في باب
ان وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر باب اعلمت او صفة للنكرة او حالا وهذا ان

هو هنا عان فحكمت المواضع التسعة وقد يظن ان منها اي من الاشياء
الاخر التي هي كالمتشعبة الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان قوله
الجمل منصوب لكونه اسم ان واسماء مرفوع لكونه فاعل المضاف نحو يوم يقوم
زيد في اضافة اسم الزمان الى الجملة الفعلية واذ الخليفة عبد الملك في اضافة
الى الجملة الاسمية وليس هذا الظن بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه
المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه فالجملة
الحقيقية هي الجملة التي تكون جملة لفظا ومعنى والجمل المضاف اليها اسماء الزمان
والمكان ليست جملا حقيقة اذ هي جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا
تقع مضافا اليها لان الاضافة من خواص الاسم فاذا كانت الجملة المضاف
اليها جملة حقيقة كانت الاضافة الى غير الاسم لان الجملة كما انها ليست بفعل
ولا حرف كذلك ليس باسم لا لفظا ولا معنى بخلاف الجملة المجازية فانها
وان لم تكن اسما لفظا لكنها اسم معنى فيكون الاضافة الى الاسم في الجملة
ولهذا اي ولاجل ان الجمل المضاف اليها جمل في اللفظ لا في المعنى قالوا ان
المضاف اليه في مثل هذا الموضع اي في موضع اضافة الزمان والمكان
الى الجملة هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون جملة مجازية لا جملة حقيقة
قوله فيكون فيها ضمير عايد الى الاسم الاول قال الشارح رح والسبب في اشتراط
الضمير في هذه المواضع لفظا نحو زيد ابوه قايم او تقديرا نحو البر الكر بستين
فنبه على جواز حذف الضمير اذا كان معلوما وفيه كلام طويل الذيل ظاهر حصر
لقوله والسبب لكن لا يجوز ان يغفل عنه فنبه عليه بقوله اذ لولا ذلك لكانت

الجملة

الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية بحيث لم يبق لها تعلق اصلا لا
بالذات ولا بالرابط لان تعلق شيء بشيء اما بذاته او برابط فاذا فقد
لم يكن تعلق بينهما اصلا فلا يصلح اي لا يمكن جعله خبرا او وصفا او حالا
اي لما قبلها فان قلت هذا اي اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في هذا الموضع
ينتقض بالجملة الخالية عن الضمير لفظا ومعنى نحو لقيتك والجيش قادم
وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة بل بكل جملة اتحدت بالمبتدا
معنى نحو قوله تع قل هو الله احد على احد الوجهين فانه قبل الضمير الشان فيكون
الخبر الله احد بلا عايد او لما سئل عنه اي الذي سالتم عنه فيكون الله خبرا
واحد بدلا عنه او ضمير اثباتا يدل على مجامع صفات الجلال كما يدل الله
على جميع صفات الكمال بدليل ما روي ان قريشا قالوا يا محمد صف لنا ربك
الذي تدعونا اليه وقوله تع فانها لا تعمى الابصار وهذا الاشكال في التحقيق نقض
اجمالي تقريره ما ذكرتم من الدليل على اشتراط الضمير في الجملة الواقعة في مثل
هذا الموضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف في هذه الصور قلنا كلامنا
باشتراط الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد لا في كل جملة وقعت موقعه
ام لا وما ذكرتم من الجملتين اي الجملة الحالية والجملة الخبرية عن ضمير الشان
او القصة غير واقعة موقع المفرد فلا ترد نقضا علينا اما الجملة الاولى
اي فان الجملة الاولى غير واقعة موقع المفرد فان الحال المجردة عن ضمير
صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول
جاءني زيد راكب عمرو مثلا فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد

اصلا بهذا ما ذكره في معرض البيان كانه شكل رابع فيكون نتيجة فالجملة
لا يكون حالا مفردة وهي ليست بمطلوبة بل المطلوب ان الجملة الحالية عن الضمير لا
يكون واقعة موقع المفرد وهو غير لازم فلا يحمل كلامه عليه بل على ان ذكر
ما بين المقدمتين لبيان الدليل المضمر الذي يثبت المدعي تقديره لو كان ما ذكرتم
من الجملة الخالية عن الضمير واقعة موقع المفرد لكان في الوجه حالا مفردة مجردة
عن الضمير ذي الحال لكن التالي باطل لان الحال المجردة لا يتجاوز عن كونها جملة
لان بين الافراد والتجرد تنافيا ولذا لا يقال جاء في زيد راكبا عمرو ومثلا وهذا
تقرير مناسب لهذا الموضع لكن في الملازمة بحث لانها لا تتم الا لو كان المراد من
المفرد مفرد تلك الجملة وهو مم واما الجملة الثانية اي واما ان الجملة الثانية
من الجملتين المذكورتين اعني الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان غير واقعة
موقع المفرد فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة لانه للكناية عن الجملة
فاذا اخبر عنه بالمفرد يكون مخالفة لوضعه عن غير داع الى ذلك واذا كان
ضمير الشان مما لا يخبر عنه بالمفرد فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون واقعة
موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي
الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم من حكمنا هذا ان كل ما
هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة موقع المفرد لان المهملة او الكلية
لا ينعكس الا جزئية ثم ان قلت هب ان هذه الجملة غير واقعة موقع المفرد
لكن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها منقطعة التعلق عما قبلها
فلا بد من ضمير يصل بينهما فما السبب في جواز خلوها عن الضمير نقول ثم السبب

في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه
اي بين الظرف وبينها اي بين الجملة الحالية ولهذا قالوا ان لها شبها خاصا
بالمفعول فيه الا ترى انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك
هذا الوقت اي فيه كما ان تقديره قولنا جاء زيد اليوم جاء زيد فيه فاذا لا يكون
بيانا لهيئة الفاعل او المفعول بل بيان الزمان صدور الفعل عن الفاعل
ووقوعه على المفعول على انه في تقدير اتيتك مواضعا قدوم الجيش ويؤيده
ان سيبويه شبه واو الحال باذ وقدرها بها من حيث ان ما بعدها لا يكون
الا جملة كما بعد اذ والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الا ان تقديره لشدة
اتصاله بالمظروف فكذا ما جرى مجراه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن
جني الى تقدير الضمير في مثله فالتقدير في المثال المذكور اتيتك والجيش قادم
وقت اتياني واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها
عن الضمير بل وجب لانها اي الجملة بعده عبارة عما كني عنه في محل الرفع على
انه قائم مقام فاعل كني والضمير المجرور راجع الى الموصول وبالضمير متعلق
بكني وبيان له عطف على عبارة اي لانه بيان المكني عنه بالضمير واذا كانت
الجملة عبارة عما كني عنه بالضمير فهي اي الجملة هو اي ما كني عنه بالضمير في المعنى فجرت
مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل بينهما كما
لا يفتقر اليه قولك زيد اخوك اعلم ان هذا الكلام من الشارح يمكن ان يحمل على
مذهب من لا يرى التاويل في الخبر الجامد فلا ينافي قوله فيما تقدم زيد اخوك
تاويل مواخيك فيكون الشارح مشبها لذلك الظرف بما هو حال عن الضمير

على انه كونه في تاويل مواضيك لا يدل على ان فيه ضميرا والاولى ان يذهب الى ان دليل
المذكور لان ما يستكن فيه الضمير لا بد وان يدل على المعنى النسبي وايضا
ذلك التاويل لا يوجب ان يكون فيه ضمير لعدم العلية واضمحلال قاعدة مقررة
عندهم وهي ان الضمير لا يستكن الا في المشتق فثبت ان لا ضمير فيه فيصح التشبيه
قوله وسيري ذلك مبتدا خبره قوله وعد بيان بهذه الاشيا اي خبر المبتدا والخبر
في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب حسبت وصفة النكرة والحال
لا بتفصيل وقوع الجمل الاربع هناك اي في هذا الموضع اذ ليس في الكتاب بين المتن
منه اي من ذلك التفصيل عين اذ ليس ذلك التفصيل بعينه مذكورا فيه
ولا اثر اي ليس ذلك مذكورا على وجه يستفاد منه ولقد صدق الشارح
في هذا الكلام حيث اورد في هذا اعني المباحث الكثيرة المتعلقة بالجمل
الاربع الواقعة في هذه المواقع على وجه ليس عنه مذكورا في المتن ولا على وجه
يستفاد منه ولما كان من شان المصنفين الطالبين للايجاز ان يحلوا
كلامهم ويشيروا الى بيان حكمه اشارة اجمالية لا فصاح التفصيل الى حلاها
فصدوا من شان رجلين ان يفصلوا تلك المجملات الواقعة في متونهم
اشتغل الشارح بتفصيل وقوع الجمل في المواضع الستة التي اشار اليها المتن
على الاجمال ولكن لما توغل فيه وارتكب ما ليس عينه ولا اثره في الكتاب
فيكون اتيانا بفعل مرضي من وجه غير مرضي من آخر استعذر من فعل نفسه
بعض الاستعذار فقال وهذا اي وعد المص بيانا لا بتفصيل وقوعها
هنا كي الذي بسطا من بسط العذر اذا قبله من عذر اي بعض عذري

الكلام اي لم نشره من بسط الكلام اذا نشره في هذا الموضع فيكون من
على هذا الوجه تبعيضية وحمل الكلام على هذا اولى من حمله على الزيادة
لانها هناك خلافية بخلاف التبعيض ولا تعسف فيه اذ التفصيل الكوع على
المنوال المذكور محل الاستعذار عن مجموعه لكن محل القبول التفصيل لا كونه على المنوال
المذكور فقبول العذر عنه لم يحصل من كون وعد المص بالبيان لا بالتفصيل فاورد
وجها قائلا فقال وقد نبهت بحذف المفعول قصد التعميم والاختصار ههنا
اي تفصيل وقوع الجمل على موز خلا عنها الاصل المنتخب منه وهو المفتاح قوله
الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب لغة ازالة الخالة يقال
عربت الدابة اذا خالت في مرعاها واعربها اي ازالها والتحسين من اعربت
الشي اذا احسنته واما التغير يقال عربت المعدة او غيرها واما ازالة الفساد
وقد ذكرها الشارح بقوله انما سمي الاعراب لانه يبين المعاني المقصودة من
الكلام ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا ابينها ثم اوضح ايضاحه
للمعاني المقصودة بقوله الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون فلم
تعرب لم تعرف انت متعجب عن احسانه ام نافيات للاحسان عنه ام
مستفهم عما هو الاحسن منه متعلق باحسن من الاوصاف والاعضاء بيان
لما قدم الاخبار لان المقصود الاستفهام عنها لا عن اصحابها برمته اذا
لم يعرب لم يعرف جواب هذا الاستفهام فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد
منه اي من هذا القول التعجب عن احسانه واذا رفعت زيدا ظهر ان المراد منه
نفي الاحسان عنه واذا جررت زيدا مع رفع احسن علم ان المراد منه الاستفهام

بما هو الاحسن منه من الاضافة فخرج بزوال الاشتباه وتبيين المقصود اعلم ان
الظاهر من هذا التقرير ان المراد من المعاني المقصودة النفي والتعجب والاستفهام
ويجوز ان يراد بالمعاني المقصودة المعاني العارضة عند التركيب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة بيانه انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون لم
يعلم ان زيدا فاعل احسن او مفعوله او مضاف اليه له فاذا رفعت تعين
انه فاعل فيكون المراد نفي الاحسان عنه واذا نصبت تعين انه مفعوله
فيكون المراد التعجب واذا جررت تعين انه مضاف اليه له فيكون المراد
الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت واعربها
اي ازال فسادها فالهمزة للسلب واثما الاعراب اذ ذلك التقدير اعرابا لان
الاعراب كما يجري في المثال المذكور ازالة اللبس اي الالتباس المقصودة بغير
المقصودة والفساد يحمل الكلام على خلاف المقصود وهذا هو معناه اللغوي
واما معناه الاصطلاحي فقد اختلف العبارات فيه بعضها مبني عن كونه
امرا لفظيا وبعضها عن كونه امرا معنويا وفي ؤه الاختلاف في المعرب فمن
جعله المركب الذي لم يشبه مبني الاصل جعل الاعراب الحركات او الحروف
والاختلاف حكمه ومن جعله ما اختلف اخره باختلاف العوامل جعله
اختلاف آخره باختلافها فلهذا ذهب الاولون الى ان مثل زيد قبل العقد
مبني بسكونه سكون بناء والآخرون الى انه معرب سكونه سكون وقف
ومنهم الزمخشري والمص بدليل انه لو بني لحذي به حذو كيف واين ولم يجعل
التقاء الساكنين عفوا كما لم يجعل في اين ولذا بني على الحركة وايضا لو كان

مبنيا

مبنيا لكان بناؤه اما لازما او عارضا فان كان عارضا يلزم ان يكون فيه
شيء جعله مبنيا وليس فيه ذلك والا لكان معربا في الاصل وان كان لازما
يلزم ان لا يكون معربا اصلا لان ما كان بناؤه اصليا لا يزول بالعارض
فظهر ان الاعراب ليس يجب ان يحصل في المعرب بالفعل فليس مرادهم
به الا انه لو اختلف العوامل في اوله لاختلف آخره وبهذا يندفع كثير من الاسولة
منها ان الاعراب في جاء زيد موجود دون الاختلاف ومنها خروج ما هو لازم
وجها واحدا كالاسماء المنصوبة على المصدر دائما ومنها لزوم كون مثل يا زيد
معربا حال البناء ومنها لزوم ان لا يكون الاختلاف في الماضي او في الحال اعرابا
فلا يكون اسبابا للعدول عن جعل الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم انواعه
رفع ونصب وجر لانها معان بين انواع الاختلاف فضلا عن اللفظ فيه
وهم وقولهم حركات الاعراب وحروف الاعراب وكذا التناسب بين المعرف
والمعرف دليل واضح على كون الاعراب الاختلاف المذكور دون الحركات
وعدم تعرض الشارح لهذا البيان مع انه جدير به كافة لتوقف منه ههنا
ثم يعرض لبيان القيود فقال وانما جعل الاعراب الاختلاف في آخر
الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب كما عرفت علم احوال الكلم ولا
يحسن المصير اي الرجوع الى الحال الا بعد الفراغ من الاصل يفصح عنه قوله بقوله
حتى يصير بعد ما فعلت فهل صبر فقال عن كيف ولان الاختلاف بغير الآخر
ميل له لاحتماله الحركات والسكون دون الصدر والوسط على انه لا يوجد
في كثير من الكلمات وانما قيد اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق

احترازاً عن الاختلاف في آخر من ونحوه في قولك اخذت من زيد بالسكون
ومن ابنك بالكسر ومن الرجل بالفتح وكذا في آخر كم اخذت وكم ابنك
وكم اخيتك وكذا في هذه الحركات فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابيا
لان الحرف وكذا الامر وكم لا حظ لها من الاعراب اما الاول فظاهر
واما الثالث فلانه وان كان اسما الا انه مبني والمبني لا حظ له من الاعراب
المعتبر وانما الحركة في نون من وكذا في ميم كم ودال هذه لاجل التقاء الساكنين
قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب
غير التثنية والجمع على حدها اي على حد التثنية احترز به عن الجمع المكسر فان حكمه
حكم المفرد لا يخلو اما ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول اي صحيح الآخر
يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلثة حال الرفع وحال النصب وحال الجر نحو
جاءني زيد ورجال في حال الرفع ورأيت زيدا ورجالا في حال النصب ومررت
بزيد ورجال في حال الجر واما الثاني على ما يكون معتل الآخر فلا يخلو اما ان
يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري في الثلث
لامتناع الحركة على الالف وانما كان الفا وذلك نحو هذه عصا في الرفع ورأيت
عصا في النصب ومررت بعصا في الجر ويسمى هذا القسم مقصورا لحبس عن الحركة
من القصر وهو الحبس فرق بينه وبين المبني اشتباه لان كلا منهما محبوس عن الحركة
في الاحوال الثلث فاشار بالفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين المبني ان
اعرابه اي اعراب ما آخره الف تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ينبغي اذا اختلف آخره باختلاف العوامل في التقدير اذ اختلاف الآخر انما هو

باختلاف

باختلاف الحركة وذلك انما يكون بعد الحركة وهي موجودة ههنا من حيث
ان الحركة مقدرة في آخر ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر
كسرة منوية ولولا ذلك اي تقدير الحركة في الآخر لما انقلبت الواو والياء
في عصا ورحى لما تقرر في علم الصرف انهما انما تقلبان الفا بعد تحركهما
وانفتاح ما قبلها واعراب المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه اذ المراد وقوعه محلا
لو وقع فيه معرب من المعربات لظهرت فيه تلك الحركة وقد سبق الفرق بتمامه
فيما سبق اي ما وضح ببيان اختصاص حرف الجر بالاسم بين المحل والتقدير وان
كان آخره ياء نقل فان تحرك ما قبلها بالكسر كالقاضي والفتح كالمرمى فان رفعه
تقديري وكذا الجر اذ ه لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها
قيد بالتحرك لانه كما سيجيء اذا سكن لم يمتنع واحد منهما اما الضمة فلكونها
اثقل الحركات واما الكسرة فلاقتضائها الى اجتماع ثلاث كسرات اعني الياء و
كسرتها وكسرة ما قبله وانما علل كونه تقديريا بالاستثقال لانه سبب للحذف
السبب للتقدير فهو سبب السبب سبب وانما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنع
اي الآخر من الفتحة لانه ليس فيها استثقال ولا يلزم منه توالي الكسرات وذلك
نحو جاءني القاضي في الرفع التقديري اصله القاضي فحذفت الضمة للاستثقال
ومررت بالقاضي في الجر التقديري اصله القاضي فحذفت الكسرة لتوالي
الكسرات ورأيت القاضي بالفتح اللفظي وطريق اقرائه في حال الرفع و
الجر تضاعف الثقل بتحرك المعتل فاجتمع الضمة والكسرتان في الرفع والكسرات
في الجر واما النصب فلا يضاعف للثقل لخفة الحركة العلوية فتعين ان الموجب

ترك الاصل وهو استيفاء جميع وجوه الاعراب هو تضاعف الثقل لا نقص
الحركة لان عروضها يوث لخطب علم فلا يوجب ترك الامر المهم وان كان
ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلاث سواء كان ما قبلها
حرف صحيح او حرف علة لحصول الاجهام للسان بالوافقة على ثقلها حصل
وذلك الابهام زال عاذكر من الالمام بحركت لان الاصل لا يترك الا بدليل
قوي وقد وهن وشابها ذكرنا ولانها لما سكن ما قبلها فارقت الالف
لزوال الملازم فلا يمتنع من الحركة لما ان ذلك لتشاركها الالف في كونها مدة
نحو هذا ظبي وكرسي في الرفع ورايت ظبيا وكرسيا في النصب ومررت
بظبي وكرسي في الجر وهذا التفصيل مخصوص بالياء لان ما قبل الالف
لا يكون ساكنا وما قبله الواو لا يكون الا ساكنا اما الالف فلالتقاء الساكنين
واما الواو فلما سيجي عن قريب وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكن وهو جار مجرى الصحيح لما ذكرنا في الياء نحو دلو وذلك لرفضهم اياه تركهم
في الاسماء المتمكنة احترز بهذا القيد عن هو ان ينطرف واو ما قبلها حركة
وقبلهم مبتدا وواو دلو بالنصب على المفعولية للمصدر وحقو في الجمع اي جمعها
على افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين نحو ادلو واحقو اصلهما
ادلو واحقو فقلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد في كلام العرب اسم آخره
واو قبلها حركة فقلبت الفتحة كسرة لاجل الياء فاعل كاعلال قاضي حما
يحققه خبر المبتداء والمذكور والضمير المنصوب للرفض لم يكن لتغيير صيغة افعل
وجر قوله واصل الاعراب بالحركات لان الاصل في اواخر الكلام السكون لخفته

المطلوبة

المطلوبة الا ان ما عرض عند التركيب من المعاني ما لم يتبين به احتاجوا
منه الى ما يدل عليه وهو وان حكم بالنقصان الا انه لا ينافي ذلك
العارض لكونه زايدا فتعين الزيادة وهي بالحركات اولى من الحروف لان
مناسبتهما للاصل اكثر من مناسبة الحروف له من جهة القرب لان الحركات
هي اقصى في الخفة لانها اجزاء الحروف التي هي اقوى من ساير الحروف فعلم
ان الاصل فيه ان يكون بالحركات في الحالة الثانية كما ان الاصل السكون
في الحالة الاولى ولانه لما احتيج بالضرورة كان ضرورة الاحتياج يندفع
بما هو اخف فليس بنا حاجة الى تكلف زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرو رة
يتقدر بقدرها ولان الانسب ان يجعل العلامة غير المعلم كالطرائق للثبوت
فوجب ان يكون هنا كذلك غير الحروف لان المعلم الكلمة المركبة من الحروف وهو
الحركات قال الشارح اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلايل الاعراب
اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرضه من هذا ان يقول الحركات هي
الاصل في الدلالة على الاعراب يدركه من له ادراك على حقه والاما صح
جعل قوله ولذلك مرتبطا به لان عدم عدولهم الى غيرها ليس لاجل
انهم جعلوها دلايل الاعراب ولا الحركات مختصة بهذا الجعل بل لكونها
اصلا في هذا الجعل لا تراهم يعدلون منها الى الحروف الا عن ضرورة لان
الاصل لا يعدل عنه الا لاقتضاء ما يقتضيه فالاستثناء عن الرؤية المنفية
وفي بعض النسخة تراهم يعدلون فح يكون الاستثناء عن العدول المنفي
فكلا الوجهين اصاب شاكلة الرمي بلا فرق فاعتبار الثاني دون الاول

لم يصبها وفي بعض النسخ لاتراهم لايعدلون وهذا عن المدام بجزاحل
وذلك اي العدول لضرورة في ثلاثة مواضع احدها الاسماء الستة
المعتلة مضافة ومكبرة كان عليه ان يقيده به فلعله تركه اعتمادا على
ما يغنيهم من الامثلة هكذا قيل وفيه ما فيه واعلم اولا انها اي تلك الاسماء
الستة محذوفات الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي محذوف اواخرها
حالة الافراد اي حال كونها غير مضافة فعلية بيان احوالها فالغاء في
فاصل للسبب اذ اصل اب ابو كعصو بدليل ما قالوا في التثنية ابوان
كعصوان اذ التثنية ترد الشيء الى اصله فكان القياس ان تقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقرر ذلك في علم الصرف كما كان القياس
ذلك في عصا وكذا اصل اخ اخو بدليل اخوان وهن هنو بدليل هنوان
وحم حمو بدليل حموان وذو ذوو بدليل ذووي كعصوي ثم حذفت على
الفعل لكثرة استعمالهم اجتماع الواو بين الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي استحسان
قال الزجاج حذفوه اي آخر الكلمة منها ولم يحذفوه في غيرها فرقا بين المتثبت
وغير المتثبت كعصا لان من عادتهم انهم اذا كان بين المدلولين تفاوت
اثبتوا ذلك التفاوت بين داليهما فان قلت التفاوت بين الدالين
حاصل بعكس هذا الكلام فلم لم يعكس اجاب بقوله والحذف بالمتثبت
اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف
اليه الغير المذكور التزاما يعني سلمنا ان ذلك التفاوت حاصل بعكسه
لكن الثقل المعنوي جعل المتثبت اولى بالحذف لكونه جديدا بالتحقيق

وهو دلالته على المضاف اليه التزاما لا مطابقة لان المضاف اليه ليس تمام
ما وضع له ولا تضمنا لانه ليس بجزء منه وهو ليس من القيود المخرجة
بل من القيود المظهرة فهذا القيد اظهر ما في الواقع من الدلالة والا فغيره
ليس بمعتبر اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ما ذكروه في تعريف الاب
من انه حيوان يتولد من نطفة حيوان آخر ليس تعريفا حقيقيا بل تعريفا
اضافيا اي بيان لمفهومه العارض بسبب عروض الامر الاضافي وهو الابوة
اللازم لها الابن فيكون لازما لما وضع له لان لازم فظهر ان معنى قوله
تضمنه الاضافة ليس ان الاضافة مدلولها التضمن حقيقة بل باعتبار
كونها نسبة للمضاف اليه المأخوذ في المفهوم المذكور العارض له ولا يلزم
من الجزئية للعارض الجزئية للمعروض ولهذا افرده بدلالته على المضاف
اليه الغير المذكور على طريق العطف التفسير فيكون المتضمن بالحقيقة هو المضاف
اليه الغير المذكور وبواسطة الاضافة لانه اذا كان متضمنا للمضاف اليه
كان متضمنا للاضافة العارضة له هكذا قيل وفيه تعسف والحق اي يحمل
التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة على الاضافة النحوية فلما كان فيه
زيادة الثقل طلبوا زيادة التحقيق فحذفوا اعجازها دون اعجاز غيرها
فاذا في بعض النسخ اما اذا اضيف الى غير ياء المتكلم خص الاضافة بكونها
الى غير ياء المتكلم مع ان حكم الاضافة الى ياء المتكلم كذلك لان الحكم الآتي
انما يترتب على هذه الاضافة لا على الاضافة مطلقا وبابهام غير دخل تحت
هذا الحكم الاضافة الى المظهر الى بعض النقل اذ الاضافة الصريحة ازالة

التضمن اي تضمن الاضافة الضمنية او المتضمن الحقيقي هو المضاف اليه كما
بيناه وقد صرح به اي بالمضاف اليه الجار والمجرور اعني به في محل الرفع على المفعول
ما لم يسم فاعله الصريح واذا كان مصرحا به لم يكن متضمنا واذا لم يكن
متضمنا لم يكن الاضافة متضمنة فيظهر ان الثقل المعنوي كان زايلا وسو
بعض الثقل اذ في ابو كافر ثقل لفظي وهو كونه على صيغة فعل بتحريك
العين وهذا من مزال الاقدام وموضع مجبر الاوهام فرد ما حذف منها
اي من الاسماء الستة لاجل الثقل المعنوي الحاصل ان الموجب التام للحذف
الثقل اللفظي والثقل المعنوي اي بمجموعهما فاذا زال ثقل المعنوي زال الموجب
التام فيعود المحذوف اذ الآن قد يعود عند ارتفاع المانع واذا رد والمحذوف
فلم يثبت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لاستثقالها عليها
يعني لو جعل اعرابها بالحركات بعد رد الواو لو قعت الحركات على الواو ومتى وقعت
عليها لزم الاستثقال المستبشع لاستثقالهم الحركة عليها يعني لو جعل
اعرابها بالحركات بعده لزم الاستثقال لكن لا سبيل الى الثاني اذ لا ايصار
اليه مهما امكن فلا سبيل الى المقدم فان قيل فليندفع بالقلب كما
في عصا وهو مؤيد بما روي عن ابي حنيفة رح وسيجيء اجاب بقوله ولم
يجعلوا الواو والفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا
اعرابها بالحروف تمهيدا لما نووه اي قصدوه من اعراب التثنية والجمع على
حدهما بالحروف على ما سيجيء بعد هذا البحث فاعربوا هذه الستة من
الاحاد بالحروف ايقافا للانس بها اي بباب الحروف واستقامة اي حصول

من استقامة له الاعراب اعتدال للطباع الى قاعدة الاعراب قال الله
تع فاستقيموا اليه اي في التوجه اليه اي تعديلا للطباع في التوجه الى قاعدة
اعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين في محل النصب
على الحال من الضمير التثنية في يبقيان بلا نظير لهما متعلق بيبقيان معناه
بسبب عدم نظير لهما في الاحاد اذ لو لم يكن لهما نظير في الاحاد ولبقيا
كالاوابد فينفران عن الطباع ولا يالفان الاذهان والاسماع فاذا قلت
فلم عينت هذه الاسماء الستة للاعراب بالحروف مما ذكرت من الاستقامة
الطبع واعتدال السمع الى الاعراب بالحروف في التثنية والجمع اجاب
بقوله وانما خصوا هذه الستة للاعراب بالحروف لما ذكرنا لانها مقتضية مح
للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت اي شابهت التثنية بكونها
فرع الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه والاصل
ابوه وابوه بالحركات الثلاث في الواو فغيرت الى ابوه بضم الباء وغيره
من اباه وابيه ولهم في هذا وفي بعض النسخ في ذلك التغيير طريقان احدهما
انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلاث الرفع والنصب والجر واتبعوها
حركة الواو كما فعلوا ذلك الاتباع في امرئ وابنم في الاحوال الثلاث فجاء
الثقل ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا وازالة لذلك الثقل
وصار ابوه في الرفع فصار فيه اتباع وتحقيق وابيه بعد الانقلاب اي
انقلاب الواو الساكن ياء في المجرور كما قلبت في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة

ففيه اتباع وتحقيق وقلب وانقلبت الالف في حالة النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها
ففيه اتباع وقلبت بهرا ما فهم القوم من بيان هذا الكلام فورد عليهم ان حاجة
الى الحذف والاتباع في حال النصب ولا لزم تحصيل الحاصل اقول يمكن التقدير
على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على اصل هذه الاسماء ما ذكر
فكان القياس ح ان تقلب الفا ويجعل الاعراب كاعراب المقصور ولكن
تقلبوا بل غيروا الى هذا النمط ليكون اعرابها بالحروف وتمهيدا لما نووه
من اعراب التثنية والجمع بما ذكروا ولذلك التغير لاجل التمهيد والتقدير
طريقين احدهما انهم لما حذفوا اي ارادوا حذف حركة ماقبل الواو في الاحوال
الثلاث او اتباعها حركة الواو لما وجدوا ذلك الطريقة المسلوكة فيما بينهم
ولم يمكنهم ذلك في جميع الاحوال بل في حالة الرفع والجر فعلوا ذلك فيهما
كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنوا الواو في حالة الرفع والجر تحقيقا
الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في
ميزان وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار
اباه ويدل عليه عدم ذكر في الاحوال الثلاث في امرئ وابنم مع ان
الاتباع جار فيهما فيها فاذن اندفع المقال فالحمد لله الواجب المتعال
على ما اشرنا الى حقيقة الحال ويمكن ان يقال ودفع بعد اجراء الكلام
على ظاهره بانهم لما اتبعوا في الرفع والجر لامكانه قدروا في النصب
ايضا ذكر الاتباع ليتوافق الاحوال فيكون الاتباع في هذا الحال تقديريا

وفي

وفي الحالين تحقيقا لاجل التوقف المذكور فقلبت التحقيقي على التقدير
فقال واتبعوها والطريق الثاني من طريق التغيير انهم نقلوا حركة الواو
في حال الرفع الى ماقبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما ذكر
من تحركها وانفتاح ماقبلها ونقلوا حركتها في حال الجر الى ماقبلها وقلبت
ياء لما ذكر من سكونها وانكسار ماقبلها فيها اي في هذه الحروف النقل
في غير حال الرفع والقلب لا غير حال النصب في القلب والنقل حال الجر فذكر و
عن جدي وهو الجزري في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها اخر وهو ان
الواحد على النصف من المثنى لانه زايد عليه بواحد والواحد من الاثنين نصف
والمفرد اعني غير المضاف من هذه الاسماء على نصف من المضاف من هذه الاسماء
وكذلك الحركات الضم والفتح والكسر على النصف من هذه الحروف اي الواو والياء
والالف لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذا حاصلة من ضمتين
وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة والياء كسرة ومدة ومدة الكسر كسرة
فالالف من فتحتين والياء من كسرتين فلما جعل اعراب الواحد والمفرد الناقصين
عن المثنى والمضاف بشطر الحركة الناقصة عن الحرف لزم اعراب المثنى والمضاف
الزايدين عليه اي على كل من الواحد والمفرد بشطر بالحروف الزوايد على الحركات
بشطر اي بنصف لان رعاية التناسب حسن مستوجبات هذا الفن فان قلت
لنا غير هذه الاسماء من المقتضيات للاضافة بالمحذوفات الاعجاز كيد ودم فلم خصت
هذا دون دون غيرها فهل هذا الا تحكم اجاب بقوله واختصوا من بينها هذه بالستة

دون سائر المقتضيات للاضافة الحاضنات الاعجاز بالاعراب بالحروف اذا
اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعني مطرد الابوان والاخوان وعلى هذا تجري ما
ولا يقال يديان الا من يقول في الواحد يدي ساكن العين على وزن فعل او يدا
كرحا قال الجوهري تثنيتها على هذه اللغة يديان كرحيان بل يدان بل يداه مبسوطتان
والاولى ان يمثل بابن لانه من المقتضيات للاضافة المحذوفة دون يد اعلم ان
الشارح ذكر في اعراب هذه الاسماء وجوها ثلاثة حال كونها مضافة الاول ان تكون
اعرابها بالحروف يريد ان تجعل الحروف دلائل الاعرابية كما ان الحركات دلائل
الاعراب لقوله في صدر البحث اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب
ولذلك لا تراهم يعدلون الى الحروف لان الاعراب عند المص وهو الاختلاف
والحركات دلايله فيكون الحروف ايضا دلايله فيكون هذا المذهب مذهب
المص وهو محقق كلام سيبويه لانه ذكر في بيان الطريق الاول من الطريقين
وظاهره يدل على ان له اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف لانه قدر
الحركة في الواو انهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال في الواو
علامة الرفع مع يرد عليه انه تقديرهم بعهد مثله وليس مراده ذلك بل ما ذهب
اليه المص وقول سيبويه انه حرف اعراب لا ينافيه لان حرف الاعراب يطلق
على حرف الاعراب لفظا كدال زيد وتقديرا كالف عصا وعلى حرف يتغير للاعراب
فيجوز ان يحمل على الاعتبار الذي لا ينافي ان يكون هذه الحروف دلائل الاعراب
كالحركات ومن جعل الحركة نفس الاعراب جعل الحرف نفس الاعراب وهو مذهب
قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وابن مالك لما عرفه اشباع

كما

كما هو مذهب المازني والزجاجي لان بابه الشعر ولبقائه فيكون ذي مالي على
حرف واحد وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقول عنها اليه وهو مذهب
قوم منهم الزجاجي لان شرط الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول
عنه واللزوم جعل غير الآخر حرف اعراب مع بقاء الآخر او غير المنقولة وهو مذهب
قوم المتاخرين منهم الاعلم وابن ابي العافية لان هذه الحروف ان كانت زائدة
فهو المذهب الثالث والا فيلزم ما يلزم الرابع ولا هي مع الحروف وهو
مذهب الكسائي والفراء لانه لا نظير له ولا في بعض الاسماء وهو ابوك واخوك
وحموك حتى يكون في فيك بحركات مقدرة في الحروف لعدم اطراد ابا ب
ودلايل على معنى انها حرف اعراب والاعراب لا ظاهرا او مقدرا فيكون دلايل
انه يؤدي الحرف اعراب بدونه والثاني ان يكون اعرابها بالحركات من غير زيادة
حرف اشار اليه بقوله ومن العرب من يقول بجعل وفي بعض النسخ من يجعل فعلي
الاول مصدر وعلى الثانية فعل مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ياء
المتكلم بالحركة مثلها بالنصب حال من الاسماء اي حال كونها مثل الاسماء حال كونها
مفردة احترز عن الاعراب بالحركات في المذاهب السالفة ذهابا بالمضاف
مذهب المفرد فتقول جاءني ابه ورايت ابه ومررت بابه قال ومن يشابه ابه
فما ظلم حكاه الفراء فيكون في الاب لغتان وقد يشدد باؤه حكاه الازهري
وتقال استابيت فلانا ببائن اي اتخذته ابا اعلم ان هنوه وهنه لغتان
مشهورتان وهي كلمة كناية ومعناها شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره
التصريح به اصله هنو على وزن فعل بدليل هنوات وهنوان لكن الاشهر النقص

وذكره من هذه الاسماء مذهب سيبويه حيث قال ومن العرب من يقول هناك وهنوكا
وهنيك ولم يحفظ الفراء ولهذا لم يعده قوم من هذه الاسماء وكذلك حموه وحمه
لغتان مشهورتان ايضا ذكر الحلبي في المغني انه لان الحم يطلق على اقارب زوج
المرأة كالاب وغيره كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكر الجوهري في الصحاح واصله
حمو على وزن فعل كما ان اصل اب ابو عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فانه
يقول اصلهما ابو فعل بالتسكين وفوه وفمه لغتان مشهورتان ايضا ثم
شرع ان يوضحه بايراده الامثلة على الترتيب المذكور فقال ومصداقه في الحديث
من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه معنى الحديث من انتسب نسب الجاهلية
اي افتخر باباءه او قبائله الكفار فقولوا له اذكر قبائح قبائلك واباءك من عبادة الصنم
والزنا والشرب او علانية انتم يا مسلمون قبائح اباءه فمن كان له قبائح الافعال فكيف
يفتخر بها ولا تكنوا اي ولا تذكروا قبائحه وقبائح اباءه على الكناية بل صرحوا بما فعله
ليستحي من الافتخار باباءه فيكون المراد بالهن القبيح من الفعل والقول والمقصود
من ايراده لفظ هن فانه مضافا الى ابيه ومعرب بالحركة ومصداقه ايضا
من ابيات الكتاب اي كتاب سيبويه رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك
من الميزر رحت بكسر التاء خطاب لامرأة من الرواح ضد الصباح وهو اسم
للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا
والهن كناية عما يكره التصريح به عند اصحاب الحياء الميزر بهمزة الالف اصله
مازر على وزن مفعل بكسر الميم بمعنى الازار والغرض من ايراده هنك فانه منقوص
اعرب بالحركات قال سيبويه انما سكنه للضرورة وفي مصداق مجيء فم مقصورا

في كلام

في كلام قوله قلت لبواب لديه دارها تيذن اي علم امر حاضر لحذف اللام قال ابو
جعفر رح جاز حذفها لاجل الضرورة وكسر التاء على لغة تعلم فاني حمها وجارها
والمعنى ظاهر والمقصود منه حمها فانه مع انه منقوص اعرب بالحركة ويروى جارها
مكسور الجار ساكنة الميم مهموزة اللام وجيئه مع مصاحبة الحرف في الحديث لا يدخلن
رجل على امرأة وان قيل حموها الا حموها الموت العرض منه حموها فانه اتى مع
مصاحبة الحرف ومصداق مجيء فم مقصورا في قوله كالحوت لا يرويه شيء
يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه معنى لا يرويه لا يسقيه ويلهمه من الباب الرابع
يبتلعه ويصبح يدخل في الصباح فظمآن عطشان انتصابه على الحال في البحر فمه
جملة حالية وجيئه منقوصا ومصاحبا بالحرف قوله وفي فمي ماء وهل ينطق من
في فيه ماء فانه اعرابه في الاول بالحركة وفي الاخر بالحروف قبله قالت الضفدع
قولا فيه حكمة اي الحكماء واصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين
عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فان عنده على وزن فعل بالضم والسكون
بدليل افواه ونحوه فحذف الهاء حذفا غير قياس كما حذف حرف العلة من نهاية
ابي الهاء ثم خففا نهايتها اي حرف العلة فبقي فو وهو مستقبح اذ لم يكن في كلامهم
اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم لتقارب
مخرجهما لانهما وان كانتا شفويتين الا ان الميم تحتاج الى ضمتها دون
الواو وقد يثلث الفاء والفتح وهو المشهور والضم حكاه الثاني والفراء والكسر
حكاه اللحياني ايضا وحكى في تثنية فموان وفميان وقد يضعف مع
التثليث وفي التاء بدليل افمام فدل على انه لغة الا ان ابن جني رده

حكاه صاحب الثواقب وقد جوز الاتباع حكاه الفراء فانفتح بهذه الوجوه
ان له اربع مواد ف وه وفام دخ وحم م فلما الحيف رد الى اصله
ذهابا بمذهب خواته والثالث ان يجعل هذه الاسماء مقصورة واليه
اشار بقوله ومنهم اي ومن العرب من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول
اباه في الاحوال الثلث كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر ان اباها
وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال اباها ولم يقل ابيها فجعله
مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني الحارث باعتبار ان
المجد صاحبين اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب
الاب ايضا غاية وتانيث الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وقول
ابي حنيفة رحمه لا في جواب من سال عنه هل يجب القود على من رمى انسانا بالحجر
فقتله لا اي لا يجب القود ولو رماه بابا قبيس وهو جبل بمكة وارد بالرفع
على انه خبر لقوله وقول ابي حنيفة رح على هذا اي على القصر فانه لم يقل بابي قبيس
بالياء مع انه في موضع الجر ولم اظفر بمثال قصره غيره الا الفم فانه حكاه الفراء
وانشد يا حبذا عينا سليمى والفما وانشد الكوفيون للعجاج خالط من سلمى
خياشيم وفا فخرجه ابو الحسين وتابعه ابن مالك على حذف المضاف وبيته
اراد خياشيمها وفاها ابن كيسان على انه موضع لا يلحقه تنوين فحذف وبقي
مفردا على حرف فان قلت ان هذه الاسماء متى اضيف الى ياء المتكلم لم يرد حرف
العلة خلافا للمبرد واستدل لا بقوله وابى مالك ذو المجاز بدار وهو مردود
باحتمال الجمع اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو ابي واخي فانهما قبل الاضافة

ابون

ابون واخون لان الاب يجمع على ابون وكذا الاخ على اخون يدل عليه قوله و
قد بينا بالابنا وقرا بعضهم اله ابيك ابرهيم واسماعيل واسحاق
فاضيفا الى ياء المتكلم فسقط النون للاضافة فاجتمع الواو والياء الساكن
سابقهما فقلب الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة كسرة سلامة للياء فصار
كما ذكرنا فلو ردت الواو في مفرده المضاف الى ياء المتكلم لاجتمع الواو
والياء الساكن سابقهما فاذا اعل على المنوال المذكور يعود الى ما ذكرنا
فيحصل الالتباس قلت لم لا يلزم من ذلك التباس الواحد بالجمع في فم حيث لم يكن
له جمع سلامة ردت اي حروف العلة فقيل في وقد جاء فمي بالحركة كما جاء
فمه في الاضافة الى ضمير الغايب من غير اختصاص بالضرورة خلافا لابي
علي الفارسي فانه لا يدعي ان الميم لا يثبت الا فيها وهذا اي ما حكاه العارية
عن الدليل لدلالة النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد سمعت واعرى من
هذا قول واقبح من ذلك تشديد ميمه كقوله يا ليتها قد خرجت من فمه وقد سمعت
ان لغة اما ذو وفاصله ذوو بالتحريك عند سيبويه والبصريين وبالسكون
عند الخليل من باب قوة وعند ابن كيسان يحتمل الوزنين او ذوي قال ابن
يعيش الثاني اثقل لان الاول اثقل ولهذا كان الثاني اكثر والحمل على الاكثر اولى
قطع الجوهري على الاول فانها لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة
لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة
الى وصف المعارف بالجمل على ما عرف نحو في باب الرابع فليس هو وصفا بل هو
ما اضيف اليه فلا يكون الاسم جنس مظهر ولانه لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس

في بعض المواضع مثل ذاك حمل حمل تحملية ليستمر الحكم في الكل حذف الهمزة من اخوات
ما اكرم ونحوا ايا من البوار وهو الهلاك اي اهلكت ذوي ارومتها وهي بمعنى
الاصل ذووها اي اصحابها الضمير الاول للخزرجية والثاني للمرهفات في المصراع الاول
وهو قوله صبحنا الخزرجية مرهفات اجتنبها من الصبوح وهو الشراب بالغداة
تعالى صبحته اصبحته صبحا اي سقيته واراد بالخزرجية قبايل خزرج وهو من
قبيلة الانصار امه قبيلة وابوه حارثة بن ثعلبة من اليمن والمرهفات جمع
مرهفة بمعنى رقيقة عاشقة الشبوق بالشراب في الوصل الى الباطن في القصم
كان المرهفات استعارة بالكناية وصبحنا استعارة تخييلية او الايقاع
بالسقي كان الاستعارة في صبحنا وقرينتها المفعول لان المعنى سقينا قبيلة
الخزرج بدل الشراب سيوفا مرهفة للحراب حتى بلغت كيفية الحال الى ان اهلكت
اصحابها تلك السيوف اشراق تلك القبايل حتى كان ذلك اليوم يوم هابيل ومرة
ايا دمع ابار وداهان بمعنى فصل اي فصل او سهم من احياء وهم شاذ جزء قوله و
نحو جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ما ذكرتم من ان ذو لا يضاف الا الى اسم
الجنس الظاهر منقوض بنحوها في قوله ابار ذوي ارومتها ذووها فان ذوو جمع ذو
وقد اضافته الى الضمير فاجاب بانه شاذ والحق انه ان كان المرجع اسم جنس فهو
وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما فيكون صح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا
يرى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه
هذا اولى من اضافته الى ضمير زيد وعمرو والثاني من المواضع الثلاثة التي عدلوا
بالحركات فيها الى الحروف التثنية والجمع المصحح فجعل اعرابهما بالحروف لانهما

متفرعان

متفرعان على الواحد لان المثنى واحد التحق باخره الف او ياء ونون والجمع
واحد التحق باخره واو او ياء ونون والاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركات وقد عرفت فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل رعاية
التناسب هذا مذهب الجمهور واكثر اللغات وبعض العرب يجعل اعراب
مثل سنين وغيره من المعتل اللام في النون فمنهم من ينونها وهم بنو عامر
ومنهم من لا ينونها وهم بنو تميم فظاهر كلام ابن مالك انه يجر بالكسر وظاهر
كلام الفراء بالفتح لعدم انصرافه حيث قال في لغة بني تميم الالف و
اللام من السنين لم يجروا اي ولم يصرفوا كما هو دأب الكوفيين وعلى كلا
التقديرين لا يسقط نونه الاضافة لانه بمنزلة نون مسكين ويلزمه الياء
لشبهه بغسلين ولئلا يجتمع اعرابان في كلمة واحدة قال ابن مالك ولو عومل
بهذه المعاملة نحو زيدين لجاز في سيا وان لم يرد به سماع وقد فعل بذلك
بنين وكذا الواحد من باب عشرون واخواته لانها ليست جموعا انتهى ومنهم من
يجعل اعراب هذا الجمع في النون في المعتل وغيره وانما اختصت التثنية بالالف
والجمع بالواو واشتركا في الياء لان هذا يشتمل على مطلوبين الاول اختصاص
الواحد من هذه الحروف بالتثنية والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثاني كون
ذلك الواحد في التثنية الالف وفي الجمع الواو والمشترك بينهما الياء فاثبت
الاول بقوله لان الحروف ثلاثة ومحل الزيادة اثنان وتمام بيانه ان
التثنية والجمع لا بد وان يكون بتغيير الواحد دفعا للالتباس بالزيادة فيهما
لزيادة المعنى في الاخر لانه اسبق به الى الاواخر من الحروف لاستمرارها الثقل

اي حروف المد واللين لكونها خفيفة لذواتها وان يكون فيها دليل على الاعراب
ليكون جمعا بين الفرضين على طريق الايجاز والاختصار لكن هذه الحروف
ثلاثة ومحل الزيادة اثنان واحوالهما في الاعراب ستة فيلزم الاشتراك
في كل من تلك الحروف وهو خلاف الاصل فيجب ان يكون في بعض تقليلا لخلاف
الاصل بقدر الامكان فاختص واحد بهذا اي الالف بالتثنية وواحد اخر
اي الواو بالجمع واشتركا اي التثنية والجمع في واحد وهو الياء ضرورة لانه لا
يقبل التوزيع بين المحلين وانت الخ بقوله ووجه اختصاص الالف بالتثنية
والواو بالجمع هو ان كان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
بالعقلاء المذكور اسما كان او صفة بل اذا كان اسما يختص كما يختص بها
بالعلم واذا كان صفة فبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مذكرا
في لفظ التاء وكذا في تقديره وغرض الشارح بيان كثرة التثنية في الاستعمال
بالنسبة الى الجمع وهذا القدر كاف فيه ولذا اقتصر على ما ذكره بخلاف التثنية
فانه الاختصاص لها بها والالف اخف من الواو لانها مدة هوائية لا يحتاج
الى تحريك الاعضاء بخلاف الواو فانها يحتاج الى تحريك الشفتين فاختص
الاخف اي الالف بما هو الاكثر في الاستعمال اي التثنية والاثقل يعني الواو
بما هو الاقل فيه اي في الاستعمال وهو الجمع على ما يقتضيه طريق التعادل ويمكن
ان يثبت بطريق التذكر وهو مبني على الزيادة في المباني تدل على الزيادة
في المعاني فخص الواو بالجمع بتثقيل الياء على تكثير معناه والالف بالتثنية ليدل
بتحقيقه على تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعلا اي الالف في التثنية

والواو

والواو في الجمع علامتين للرفع لان الواو بنت الضمة لما سمعت مما تلونا عليك
من ان الواو ضمة ومدة والضمة يناسب الرفع لانه ضمة مع زيادة مع الاختصاص
واذا كان الامر كذلك فهي اي الواو على الرفع اول منها اي من الواو على غيره و
هو النصب والجر معناه دلالة الواو على الرفع اكثر من دلالته عليهما فجعل علامة
للرفع في الجمع والالف لما كانت بمنزلتها اي بمنزلة الواو في كونها علامة او في
كونها ضمير الفاعل في الفعل مثل يضربان ويضربون في التثنية حملت عليها اي
على الواو في كونها علامة للرفع فان قلت هلا عكسوا الامر بان جعلوا الالف
في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة فهي على النصب اول منها على غيرها
وحملوا الواو في الجمع عليها لكونها بمنزلتها قلت انما لم يعكس لما في ذلك العكس
من وقوع الشركة بين الرفع والجر لان محل الاعراب ستة وحروف الاعراب
ثلثة فلا يمكن ان يوزع الثلثة على الستة بحيث يستوفي كل منهما واحدا منها
للزوم الالتباس ولا على احدى الثلاثتين دون الاخرى لبقائها بلا اعراب
فاذن دعت الضرورة الى جعل الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا
وقوع الشركة بينهما على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين
النصب والجر دون الرفع لما سيأتي فاشتراكهما اي الجر والنصب اكثر اي
في جعلهما علامتين اولى ولما جعلا اعني الالف والواو علامة الرفع في التثنية
والجمع الالف في التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما والا لبقي
الجر بلا علامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية
فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بفتح ما قبلها في الجمع وكثرة في التثنية فيما

الشرح صحيح في هذا اجاب بقوله والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر من ان التثنية
اكثر في الاستعمال من الجمع فلم يبق للنصب علامة فيهما فحملوه على الجر دون الرفع
من وجوه احدها ان الجر الزم للاسماء من الرفع لان الجر لا يوجد الا فيها لانه لا يدخل
القبيلتين اي الاسم والفعل والرفع فانه يدخل القبيلتين فالحمل عليه اي حمل النصب
على الجر اولى من حمله على الرفع لان من الظاهر ان الحمل على ما هو على قرار واحد قريب
من القطع للاسماء في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء لكثرة المناسبة و
الوجه الثاني ان الجر اخف من الرفع لان الجر اخت الياء والرفع اخو الواو والياء
اخف من الواو لاحتياجها الى تحريك الشفتين دون الياء فالحمل عليه
اي على الجر اولى من الحمل على الرفع لكون الخفة مطلوبة والوجه الثالث ان
بين النصب والجر من التآخي ظرف مستقر حال من الموصول في قوله ما ليس
في بين بينه الرفع لاشتراكهما اي النصب والجر في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونه لان النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور والكلام يتم
بدونهما بالمرفوع فيكونان فضلتين فاذن يكون النصب والجر فضلتين
بخلاف الرفع فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم بدونه واشتراكهما
في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت بزيد فانهما مفعول واشتراكهما
في الكتابة نحو رايتك ومررت بك فان الكاف في مررت بك ضمير مجرور
والكاف في رايتك ضمير منصوب وهما متحدان صورة ولفظا والوجه
الرابع ان النصب اولى الجر اقرب منها الى الرفع في المخرج فحمله عليه اولى في ذلك اي كونه
اقرب في المخرج لان النصب من اقصى الحلق لكونه اخا الالف والجر من وسط الحنك

لكونه

لكونه اخا الياء والرفع من الشفتين لكونه اخا الواو ولا شك ان الحلق اما الوسط
اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب ام
دلايل الاعراب ام نفس الاعراب فذهب الخليل وسيبويه ومحققو الاعلام الى انها
حروف الاعراب لانه قد قرع سمعك فيما سبق ان حروف الاعراب يطلق على
الحرف الذي يعتوره الاعراب وعلى الحرف الذي يتغير لم فهذه الحروف وان لم يكن
حروف اعراب بالمعنى الاول لانها حروف اعراب بالمعنى الثاني وقال اصحاب سيبويه
ان معناه ان فيها اعرابا مقدرا ووجهه انها حروف لخفة آخر معنى صارت كالف
التأنيث وياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزيادي
الى انها دلايل الاعراب والاعراب مقدر في متلوها فعلامة الرفع في قام الزيدان
ضمة مقدرة في الدال منعها عن ظهور الالف فيكون الالف دليل الاعراب
وهو ضعيف من وجوه الاول انها مكملة للاسم فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب
كالف التأنيث والثاني انه لو كان الامر كما ذكروا لم يحتج اي التغيير كالمقصور
والثالث انه انما جيء الاعراب لبيان ما يحدث بالعامل فهذه الحروف حاصلة
لذلك فلا يعدل عنه وذهب الكوفيون وقطرب والزجاج والزجاجي
وهو اختيار ابن مالك والمص الى انها نفس الاعراب ووجه ما ذكرنا و
رد هذا بان الاعراب لا يختل معنى الكلمة لسقوطه فلو كانت هذه الحروف
اعرابا لما اختلف معنى الكلمة بسقوطها واختار الشارح مذهب سيبويه
فقال والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب على ما ذكره
وما اورده عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب في الجمع كالمنقوص وقلت

ايا الالف في التثنية فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر تسودا بينهما في تقوايم
الحركة ولم تقلب الياء الفا في المثنى فرقا بينه وبين المقصور وقد لا احظ الاصل
نحو الحارث ومن وافقهم فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من
زيد وهي فيه اي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالف عليه لا بمنزلة الدال
المتحركة بحركة الضمة والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور
من زيدان بمنزلة الدال وفيه اختصاص الفتحة او الكسر بالمفعولية او الاضافة
ذهب الجرمي وهو مختار ابن عصفور الى ان الاعراب هو الانقلاب
فالانقلاب علامة النصب والجر فاذا دخل عليه عامل الرفع لم يغير شيئا ورد
ان الالف والياء ثابتان قبل التركيب وقبل دخول العامل وزعموا بان
العلامة لو صح جعل علامة للاعراب لكان النصب به اولى لان الجر له الياء
والرفع له الواو وان تقدير الاعراب اذا امكن رجح على عدمه وقد امكن
ههنا بالمغايرة التقديرية كما في نعم الزيدان انتما يا زيدان ونعم الزيدون
انتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مسلمين لما كان في اخر المثنى و
المجموع زيدان وبين احدهما حرف الاعراب وجب عليه ان يشير ان الاخر لاي وجه
زيد فقال واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين ان ثبتت في الواحد
لان الالف مثلا في زيدان كما عرفت حرف اعراب كالدال في قايمة والياء
في هاشمي وفيها حركة والتنوين كما للميم فوجب ان يكون له كالدال فلما امتنعا
جعل النون عوضا منهما لان ما يعرى عن البناء من الاسماء لا يجوز ان يعرى
عنهما لبدل الحركة علما لمعنى الطاري عليه والتنوين على تمكنه وما قيل ان الدليل

سقوط

سقوط النون حال الاضافة وثباتها حالة الالف واللام فغير صحيح لان الدليل
على السقوط كونها عوضا منها فيكون دورا او اعلم ان التنوين يقتضي السقوط
والحركة يقتضي الثبوت فلكونهما من المتضادين لا يمكن العمل بهما فوجب المصير
الى العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع بين الوصل
والفصل وبين الزيادتين دون السقوط نعم عمل جهة الثبوت في التعريف
نظرا الى جانب الحركة ولم يعكس لما ذكرنا وهو غير لازم فيه ولان ثبوت النون
مع التنوين يؤكد معناه لانه يفصل الكلمة كما يفصلها النون ولان الاضافة
في الاخر فحله محل التنوين بخلاف حرف التعريف لان الحرف معه يؤدي
الى التثقيل في بعض المواضع فيهما يلحقون الواحد المنصوب الالف الاطلاقي
في القوافي وفي اواخر الاي وهذا مذهب ابن ولاد وابي علي وابن طاهر وفيه
مذاهب اخر الاول مذهب الزجاجي وهو انها عوض عن الحركة لثباتها مع الالف
واللام في مذهب ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها في
الاضافة والثالث مذهب احمد بن يحيى انها عوض عن تنوينين في التثنية
وعن ثلاث فصاعدا في الجمع والرابع مذهب الفراء وهو ان النون للفرق
بين رفع الاثنين ونصب الواحد في والخامس ما نقله هشام عن الفراء وهو
ان هذه النون هي نفس التنوين والسادس مذهب ابي الفتح وهو انه
عوض عنهما فيهما وحرافيه وعن التنوين فقط في نحو عصا وقاض وعن الحركة
فقط فيما لا ينصرف وقد لا يكون عوضا عنهما ولا عن احدهما في نحو هذا
او حيلا وهو مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب ابي مالك وهو

بينهما فاوثر لها اي للحرف الساكنة ما هو ابعد الحركات عن المعربات
وهو الكسر اذ قد وجدنا ما لا تدخل النوعين من المعربات وهي الاسم الغير
المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيهما وهما الضمة والفتحة لانهما
تدخلان عليهما فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحوا
نون الجمع فرقا بينهما فان قلت الفرق حاصل بالضمة اجاب بقوله ولم يضم لثقل
الضمة ومن العرب من يجري ياء التثنية الغير اللازمة كيف واين فيفتحها في حال
النصب والجر وفتحها بعضهم في حال الرفع وحكي عن بعضهم ضمها ولكنها شاذان
ولك وجه اخر في هذه الاختصاص وهو ان نون التثنية اما وقعت بعد
الالف في حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في حال النصب والجر فلم تستثقل
فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها في حال الرفع او
ياء مكسورة ما قبلها في النصب والجر فاستثقلت الكسرة فيه اما التوالي الاجناس
في النصب والجر اما الخروج من الضمة الى الكسرة في الرفع ففتحت النون تحقيقا
ووجه ثالث وهو ان الجمع اثقل من التثنية ووجه رابع وهو ان التثنية اكثر
من الجمع وخصوا الاثقل بالاكثر حفظا للتعادل والموضع الثالث من المواضع
الثلاثة التي كان الاعراب فيها بالحروف كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه
كاعراب المثنى يعني بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر لوجهين
احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه
منقلبة جعلته اسمية وقعت حالا من الضمير المستكن في كان ان قرئ منقلبة
بالرفع وان قرئت بالنصب كان الالف منقلبة معطوفة على الاسم والخبر

عن الواو

عن الواو والياء على اختلاف فيه اي في اصل كلا قال ابن جني عن الواو لقولهم كلتا
بالتاء اذ هي اما للتانيث او للالحاق او بدل عن الياء او عن الواو لا سبيل الى الاول
لانها لا تكون وسطا ولا الى الثاني والا لقيل في النسبة كلتوي كلتوي فتعين الثالث
بل في سبيه الثاني لان الواو كثيرا ما يبدل عن التاء وقال ابو علي عن الياء بدليل امالتهم
اياها اذ لا يميلون اسماء لا مثنيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء فوزنه
فعلى كذكرى وبدليل قولهم في النسبة كلوي وكلتوي كما قالوا ذكروي وذكروي
وهو اي حسن من ان يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه واما كلا فوزنه فعل
فكان القياس ان يبقى في جميع احواله اي في الاضافة الى المضمر والاضافة الى المظهر
على الالف لفظا على ما ثبت في علم الصرف كعصاك وعصا زيد قوله فكان القياس
الى جبران والفاء زائدة الا انه شبه بالى وعلى للزومها الاضافة لزومهما
يدخلان عليه من الاسماء فاعطي حكمهما فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر
فقيل كلاهما كيت بدون القلب في الاحوال الثلاث وكليهما بالياء في الرفع اذ
لا حظ اليه وعليه في الرفع فيحمل كلا عليهما بخلاف النصب فانه قد يكون في صورة الجر
وهو ايا ر فاعتبار الاتحاد صورة كان لهما حظ في النصب في الجملة ويقول
في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك القلب في الى وعلى لانهم
لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما تدخلان عليه لان الحرف لا يستقل بالافادة
بل لا توجد الا داخلة على الاسم ورأوا الضمير المجرد يحتاج الى ما يتصل به ولا
يمكن ان يكون مبتدأ به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور كان الاول في
افادة محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصار

انما الرفع نوبهم الاضافة والافراد فجملة المذاهب ثمانية وما ذكره الشارح
اولى من غيره واليه ذهب صاحب الكشاف فان قلت اذا كان الالف في
الزيدان بمنزلة الدال المرفوع بزيد فاي حاجة تمس الى زيادة النون بدلا
من الحركة اي لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال والحركة فيكون
الحركة نابتة غير زائلة قلت ليس معنى كون الالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة على الاطلاق بل معناه انه
بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة الفاعلية الحالة الطارية حال من المسكن
فمنزلة فني هذه الحروف لا بدوان ليكون دليل وهو الاختلاف على معنى
اختصاص الحركة اي على معنى هو اختصاص الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون
حال كالمفعولية كما في آخر زيد الحاصل ان فيه ثلاث اشياء حرف الاعراب
الذي هو من نفس الكلمة واختلاف هو الاعراب وما نشئ حرج الدال منه
بمعنى كونه حرف اعراب بزيادة الالف وكانت حرف اعراب اذ هو من نفس
الكلمة وقد حصل فيه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فمست
الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر البدل يقوم مقام ذكر
المبدل منه فان قلت الموجود في آخر زيد حرف وهو الدال والاعراب وهو الحركة
فلما كان الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون بدلا عنها لزم ان يكون له اعرابان
اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب اي لا نم ان الاعراب هو
الحركة لانه كم من حركة لا يكون اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف والحركة
دالة عليه فلما كان الالف بمنزلة الدال وليس فيه لفظا اي اختلاف وجب

ان يعوض عن الحركة دالة عليه النون ليكون زيدان بمنزلة زيد في استعابه
الاختلاف والحركة والتنوين اقول كان الشارح اراد تفصيل ما ذكر
فيما تقدم من قوله بمنزلة الدال المرفوع من زيد الخ والا فلا حاجة اليه
وايضا قوله معلوم ان الحركة تغاير الاعراب لا مدخل له في الجواب
بل لما ذكرنا وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما
فان قلت البت الفنية قد حصلت عنه اي عن الفرق بينهما بالحركة
باختلاف صيغتهما فان صيغة التثنية تخالف صيغة الجمع لان ما قبل الياء
مكسور في الجمع ومفتوح في التثنية قلت ان الصيغتين قد تتحدان
في بعض الاسماء المعتلة فيكون ما قبل الياء مفتوحا في الجمع بالاعلال
فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرامين والمعلين و
المصطفين فان كلا منها يحتمل تثنية وهو ظرف جمعا فاصل المرامين
مراميين فاعل فصار مرامين وكذا البواقي ثم اعلم ان بيان هذه اللطيفة
من مباحث الصرف لكن اعتبار الاعراب من مباحث النحو فلا اعتبار
لحركة النون ايضا لحذف النون في الاضافة فيلزم الفرق بغير حركة
النون فان قلت الفرق حاصل بالعكس فلم لم يعكس اجاب بقوله ووجه
اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتح بنون الجمع هو ان اصل هذه النون
ان يكون ساكنة لانها حرف مبني والاصل في البناء السكون الا انها
قد حركت لالتقاء الساكنين حرف العلة والنون والاصل في تحريك
الساكن الكسر لان حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء وهو ما للمناسبة

كاسم واحد في ان الشطرين لا يستقل بدون الآخر فلما حصل بهذه الامتزاج مع المضمر
دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به اصنعوا اي
ان ينصبوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء
لا يوجد اصلا في اواخر الكلم الا ما اتى في ظبي مجاز مجرى الصحيح وفي غلامي ليس من نفس
الكلمة نعم يلزمه لدي فكان الواجب ان يذكره مها وانما توجد كثيرا في اواسطها
كبيد وميد وذيل وعيب ونحو ذلك من بين واذا لم يوجد هذا الامتزاج في المظهر
لان الاحتياج فيه من جانب واحد فقط لم يقلب الفه ياء فان قلت ان هذه الاتحاد
الذي في الى وعلى يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر لان ما سوى حرف الاول هو
محتاج الى ما يدخل عليه والا من مضمر متصل يمكن ان يكون مبتدأ به فيكون
الاحتياج من الطرفين فوجب ان ينصب بهذه العلامة في الكل قلنا نعم ان
هذه الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه ان ينصب علامة في الكل لانه قد
امكن فيهما اي في الى وعلى نصب العلامة لان في آخرهما الفا يمكن قلبه ياء بخلاف
البواقي لان بعضها عاري الآخر عن الالف وبعضها وان كانت في آخره الف
لا يدخل على المضمر فقلبوا ههنا دون ثمه لان الميسور لا يسقط بالمعسور
اعلم ان ما يلوح من كلام الشارح ان من جعل انقلاب الفه كانقلاب الف الى و
على يجعل الفها اعرابه بالحروف وليس كذلك بل اعرابه بالحركات وهو مذهب سيبويه
ومن وافقه والوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ
مثنى المعنى يدل عليه لزوم الالف مع الظاهر في اكثر اللغة ولو كان مثنى لالزم
خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه مثنى واستدلوا بالاعراب وهو يحتمل ان

ان يكون

ان يكون للعامل وبالاخبار عنه بالمثنى مع احتمال كونه باعتبار معناه واما
كلت في كما قوله في كلت جلها ممل اهي واحدة كلتاهما مقرونة بزايدة محدود
ولو سلم فالمراد كلتا ولو سلم لزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا الحاصل ان
المراد والمدلول فصحيح وان ارادوا اللفظ ايضا ففاسد الا اذا سمي فيثبت
انه اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند
الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين اي اعتبار اللفظ
واعتبار المعنى حقهما كما هو العادة اي لو افقه عندهم لكل شيء كذلك وهذا الوجه
اولى من الاول لان القلب ل وعلى غير قياس وانضمامه لف في مبني فلا يلزم مثله
في المعرب فان قلت لم لم يعكسوا القضية اي لم يجعل حكمه عند الاضافة الى
المظهر حكم المثنى وعند الاضافة الى المضمر حكم الاسم المفرد المقصور قلت لان المظهر
هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع لانه قد لا يستقل بنفسه والمثنى فرع
فجعل الفرع اي كونه مثنى واعرابه كاعرابه مع الفرع اي مع المضمر والاصل اي كونه مفردا
واعرابه كاعرابه مع الاصل وهو المظهر اي مع الاضافة الى المظهر لما فيه من رعاية المجانسة
والجنس كما قيل اميل وهذا اي بين ما ذكر من الوجه الثاني معنى قوله اي قول المص
في المتن واذا اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا في هذا القيد وجه الاول
قوله اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذا لفظ كلا لا يتغير فيها
واما في لغة كنانة فحكمه في كليهما واحد ولهذا يظهر صحة قول من جعل كلا من المعرب
بحرف لا بحركة وزعم الفراء انه يضاف الى المضمر ويكون بالالف كما في الظاهر
ومنه قول العرب كلاهما وعرا فيه ثلاث لغات وكذا في كلتا ذا الوجه الثاني قوله

ويقال ان قوله لفظا احتراز عن نحو كلا اذ ليس حكمه حكم العصا لفظا لان العصا
لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف
كما عرفته فمن جعلها منقلبة عن الواو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن اليآء
كان ينبغي ان يكتبها باليآء والوجه الثالث قوله وقيل انها في حال الرفع يكتب
بالالف وفي الجر والنصب يكتب باليآء اضربها اي كلها يعرف اي بسبب
عرف واتصال من المناسبة القريبة الى اليآء في حالتين اي في حالتي النصب
والجر دون الرفع اذا اضيف الى المظهر يقال ضربت فيه فلانة يعرف معناه
ان هذه يناسبها مناسبة قوية مؤكدة يعني ان كلا اذا اضيف الى المضمر يكتب
في حالتين اي حالتين علامة للنصب والجر فدعت المناسبة القوية بين كلا المضافة
الى المضمر وبين كلا الى المظهر ان يكتب باليآء ايضا فيهما اذا اضيفا الى المظهر
قوله ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قال الشارح قد سبقت الاشارة
الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يعاد
حذرا عن التطويل او اما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزيادتهما ولم يحتج الى
التصريح بهذا القيد لاضافة الجمع الى المؤنث واما من اطلقه فهو محتاج اليه احترازا
عن نحو قضات وابيات ووجه الاطلاق ليتناول مثل بيهات يسمونه جمع المؤنث
تغليبا فعلى هذا قال جمع المؤنث سواء غير بناء واحده نحو عرفات او لم يغير فانما
استويا اي النصب والجر اجراء للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكور
وان لم يقم فيه اي في جمع المؤنث العلة التي اوجبت الحكم وهو الاستواء هناك اي
في المذكر ولهذا اي للاطراد المذكور نظائر لا يختص مثل اعلال غير يعد على يعد مع انها

لم تقيم فيه العلة التي توجب الاعلال مع انه لم يكن فرعا عليه فحمل جمع المؤنث الذي
هو فرع على المذكر على جمعه اولى واما ما لا ينصرف فانما استوى فيه لانه لما منع
الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك في بحث غير المنصرف كان اولى الحركات
بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما التسوية
في الضمير بينهما فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى في بحث الضماير قوله ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان اعلم ان اعراب الاسم كما عرفت قد يكون
بالحركات وقد يكون بالحروف كذلك اعراب الفعل قد يكون بالحركات وقد
يكون بالحروف فاراد وان يبين ذلك فقال ومن قيام الحرف الخ قال
الشارح اعلم ان النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين معوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها اي النون
عنها اي عن الحركة لانه اي الشان لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء
مضارعتها بالاسم بعد لحوق هذه الضماير وعلة الاعراب موجودة وهي وجوده
حرف المضارعة سالمة عن المعارض ولم يمكن ان يجعل اللام متعقبت الاعراب
اي محله لان هذه الضماير بعدها اي بعد اللام اوجبت كونها اي كون اللام على وجه
واحد اي الالف اوجبت كونها مفتوحة والواو كونها مضمومة والياء كونها
مكسورة ولان بعض انواع الاعراب الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء الساكنين
ولا يجوز حذف احدهما ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها
في الحقيقة ليست من نفس الفعل فان في الحقيقة لانها من نفس الفعل بالاعتبار
فلا يكون محل الاعراب لان اعراب الكلمة يجب ان يكون فيها لا في غيرها ولان

محل الاعراب يجب ان يكون محل الاختلاف وكل واحدة منهما لا يختلف لزم جوابا
بالزيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا الحروف بذلك اي بالزيادة
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير
اجلا لاجلها فانما لمكان متعلق بمنع ان هذه الضماير تمنع زيادة تلك الحروف لتأديتها
الى اجتماع الساكنين فيلزم حذف احدهما اما حذف احد الضماير او حذف
الاعراب فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون فقد وقعت على ذلك في بحث
المضارع فاخروها عن الضماير لانها فاعل فيكون آخر جزء وحرف الاعراب لابد
وان يكون في الآخر واختصت بحال الرفع لانه اي الرفع اول احوال الاعراب
فالمستحق بها اي فاختير الرفع بثبوت النون دون سقوطها لسبقه عليه كما ان
الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انهما محتاجان اليه الا ترى انك لا تقول
عمروا بالنصب وعمرو بالجر الا بعد سبق المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف
الحركة التي هي اي النون عوض عنها اي عن الحركة يعني جعلوا سقوطها في هذه الافعال
علامة الجزم كما جعلوا سقوط الحركة علامة الجزم قبل لحوق هذه الضماير و
حملوا النصب على الجزم لانه اي الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فكما حمل النصب
على الجر في الاسم حمل على الجزم في الفعل ولان الجزم اخف فالحمل على الاخف اولى
ولان النصب يشبه الجزم في ان كلا منهما يعقبه الخفة وفي ان كلا منهما بعامل
لفظي فقيل هما يفعلان بثبوت النون في الرفع ولم يفعلا ولن يفعلا بسقوط
النون في الجزم والنصب وكذا البواقي اي هم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين
ولم تفعلوا ولن تفعلوا ولن يفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي ثم انهم اجروا حروف

المد واللين في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة في الحقيقة لانها اي هذه الحروف اشبهت الحركات من
حيث انها اي من حيث ان هذه الحروف مركبة منها اي من الحركات على قول البعض
النحويين والحركات مأخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة
حاصلة بين هذه الحروف والحركات فيحمل في الحذف عليها وايضا الحركات لا تقوم
بها كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة من نفس الحركة وبهذه الحروف في عدم قيامها
بها فحذفت الجزم حذف الحركة فقيل لم يغز في حذف الواو ولم يرم بحذف الالف
ولم يخش في حذف الالف واثبت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة
عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف
في النصب بناؤها في الرفع لامتناعها من الحركات اعلم ان كلام الشارح
هنا يمكن ان يحمل على ان حذف الاحرف الجوازم ويمكن ان يحمل على انه عندها
والمشهور فيما بينهم هو الاول ومقتضى النظر هو الثاني وجه الاول ان الرفع
اول الاحوال فهو محذوف قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم لم يجد الا
حرف علة مشابهة للحركة فحذفها حذف الحركة ووجه الثاني ان القياس
لما كان هو حذف الحركة حذف الجازم الحركة المقدرة فلما كان الاقتصار عليه
ملبسا بالمرفوع حذفها الجازم وحذفت هذه لئلا يلتبس وحكي عن ابن السراج
انه شبه الجوازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء كما
ان الدواء ان صادف فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك
الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الكلم وهذه الحكاية

ان صحت يعضد الاول اعلم ان ههنا مسئلة لابد من معرفتها وهي ان هذه
الحروف اي حروف العلة اذا كانت بدلا من همزة لم يحذف عند دخول الجوازم
ان قد قبل البدل لان الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال
والا جاز الحذف نظرا الى اللفظ وجاز الاقرار نظرا الى الاصل ومنع بعضهم الحذف
وقوله جرى متى يظلم تعاقب بظلمه سريعا وان لا يبد بالظلم يظلم لا حجة فيه لاحتمال
ان يكون على لغة من تقول بدى يبدى مثل بقي يبقى او على الضرورة وهذا
الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والاسماء على ضربين قال الشارح لما كان المعرب
هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابل
وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فيكون حركة آخره
وسكونه لا لعامل اوجب ذلك بل هو المبني مبني عليه اي على كل من الحركة و
السكون قوله ثم المعرب على ضربين منصرف قال الشارح وانما جعل التنوين
علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين و
لم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع مثلا اذا
زيد الالف التبس بالتثنية واذا زيد الواو التبس بالجمع واذا زيد الياء
التبس بالتثنية او بالجمع لان النون غير لازمة لهما لسقوطها عند الاضافة
فزادوا ما يناسبها وهو التنوين اذ التنوين هي النون الساكنة وبينهما مناسبة
كما عرفت قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين قال الشارح
بينهما اعلم ان احد مذهبي النحويين وهو ان غير المنصرف يشابه الفعل وكان

التنوين

التنوين علامة التمكن وان لم يكن في الفعل اي لم يوجد التمكن فيه او لم يكن ثابتا فيه
قصدوا الجواب لما ان يمنعوا ابا ابا اي ان يمنع والاسم عن التنوين او على العكس
اي ان يمنعوا عن الاسم التنوين لموجب الشبه قيل الموجب الذي هو الشبه وقيل يكون
ما يكون موجبا للشبه مترتبا عليه ويجوز ان يراد الايجاب الشبه ان يمنعوا ابا ابا
ولم يكن الجر مقصودا بالمنع لانه في الاسم بمنزلة الجزم في الفعل فلا يمنع غير
المنصرف ما بمنزلة ما في الفعل الا انه منع تبعا له ليعلم ان سقوط التنوين
يمنع الصرف لا لغيره اذ كثيرا ما يحذف لغيره احتاجوا الى نصب علامة يستدل بها
على ذلك فمنعوه تبعا له لمناسبة بينهما وذلك لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم يعني كما ان التنوين خاصة الاسم كذلك الجر خاصة بخلاف الرفع والنصب
فاستتبعت الخاصة قال ابو علي لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم التنوين نحو
مررت باحمد وابراهيم لكان مشابها بالمبنيات نحو ليس وخير فلذلك حذف
من الاسم فان قلت كما ان الجر شريك التنوين في الاختصاص كذلك غيره من
خواصه شريك لها في الشرح سقوط الجر بالتبعية دون غيره وانما ذكر الا يحكم
اجاب بقوله وقد حصل له اي للجر انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة
تفسير للجملة الاولى لانه يكون اذا وجد التنوين في آخر المضاف اليه واذا وجد الجر
في آخره انتفى التنوين في آخر المضاف فانظر في راقود خلها وراقود خلا فظهر
لك ما عرفته لا بغيره من خواصه فرجح على غيره او حصل للاسم انه قام مقام
التنوين وعاقبه الاضافة وذلك مما في مناسبة التنوين للاسم اشد من مناسبة
الجر له لعدم وقوع الاسم موقع الجر على طريق المعاقبة فامتنع هذا بالاحالة

وذلك بالتبعية فيكون جوابا للسؤال آخر تقديره اذا اشتق في الاختصاص
فلم عكس الامر لكن الوجه الاول اولى لانه يمكن ان يجعل قوله والدليل على ان الجر
غير مقصود بالمنع جوابا لهذا السؤال المقدر اي والذي يدل على ان التنوين
مقصود بالمنع دون الجر ان انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا لحاق
التنوين بالاسم بالاضافة اي بسببها ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من
قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوبه حيث امنوا لحاق التنوين لكنهم اتوا به
حيث امنوا ولا يكون قصدهم منعه على حدة ولهذا اي ولكون الجر غير مقصود
بالمنع على حدة اثروا اي اختاروا مع على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين
وذلك لان مع للمصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا يوجب
امتناعه عند الانفراد والمذهب لنا هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة
وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهو التمكن من واو اذ ليس الآتي
المعربات كهو فلا بد ان يقال وهذا الباب اي باب ما لا ينصرف لما شابه
الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء
اثروا الواو على مع فقالوا مع الجر والتنوين لان الواو للجمع المطلق فيحتمل
ان يمتنع الجر عند الانفراد ايضا قال ابن الحاجب في كلام النحويين ان هذه
القسمة حاصرة لجميع المعرب وتقسيمهم القسمين بنفسه فانهم فسروا المنصرف
بما يدخل الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وغير المنصرف بما لا يدخله
الجر والتنوين لذلك الشبه ويتحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا يبقى اشياء
كثيرة لا يبقى بحث واحد منها كالجمع المذكر السالم حيث لا يصدق تعريف بما علم

قول

فدل على انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا منهما ما هو منصرف وما غير منصرف ولم
يتعرضوا لما عداهما اقول تفسيرا لبعض لا ينفي الحصر اذ قد يصدق على مثله ما يدخله
الجر مع التنوين لان النايب كالمنوب في الحكم فاستغني عنه بذكر التنوين قوله
وكان في موضع الجر مفتوحا قال الشارح هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه
اي هذا القول لشارح منه اي من صاحب الكتاب في عبارة لان الفتح من القاب
البناء فلا يستعمل في المعربات وما لا ينصرف ليس بمبني وهذا شانه لا يستعمل
فيه الفتح فما لا ينصرف لا يستعمل فيه الفتح وهو المط فحقه اي حقيقة القول ان
يقال وكان في موضع الجر منصوبا فاراد الشارح ان يحقق كلام صاحب الكتاب
بحيث لا يكون فيه قادح فقال والحق ان استعمال الفتح هنا تحقيق وتلقيبه
بالقول حقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فقط لانه قد استقران انواع
الاعراب ليست حركات ساذجة بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية
من شانها من شان تلك الفتحة ان تزول بزوال ذلك المعنى اي مع المفعولية
كما في زيد في رايت زيدا وكذا الرفع والجر بخلاف الفتح واخوته لانك
اذا قلت زيد مفتوح فمعناه ان فيه فتحة بلا غير قولا ان يزول فاعل الظرف
المقدم عليه اي من شانها لاعتماده على الموصوف وهو فتحة ومعلوم ان الفتحة
في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا يدل على ما يدل عليه الفتحة في رايت احمد
وضربت زيدا كيف واحمد في باحمد مضاف اليه بواسطة الحرف والفتحة في رايت
احمد علم المفعولية فيصح بالنصب على تقدير ان جوابا لشكلا يدل اطلاق النصب عليه اي
على ذلك الفتح الواقع فوق دال باحمد بل هي اي الفتحة في باحمد اضرب عن قول الاول

فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على موضوع
وهو المفعولية

حركة قامت مقام اختها يعني الكسرة وتنايب عنها العلتان اوجبت ذلك القيام
والنيابة وهي ان ما لا ينصرف لما منع الجر ارتد تحريكه مثلا يلزم السكون
المهروب عنه فحرك بالفتح لخفة المطلوبة مع انه بينهما تآخيا فلما لم يكن فتحا
اي فتحة دال بالجمود دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا يعني المفعولية
قيل وكان حق موضع الجر مفتوحا كما يقال وكان متحركا في موضع الجر بالفتح اي
بالحركة العلوية من غير ان يتعرض لكونه مبنيا ولو قيل منصوبا لم يصح
في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا لما ذكرنا من
دلالة النصب على المعنى المخصوص وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يقال هكذا
ويراد به على صورة المنصوب او على انه مفعول غير صريح قال ابو الحسن وابو
العباس ان غير المنصرف في حالة الجر مبني فيستعمل فيه الفتح واد بان ذلك
لا نظير له وقيل منصوبا فيما فيه معنى المفعولية في الجملة ومفتوحا في العاري عنه
قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة قال الشارح انما منع الاسم من الصرف
بهذه الاسباب التسعة لانه اي الاسم قد شابه بها بتلك الاسباب الفعل وكل
ما بهذا شانه منع من الصرف يعني التنوين والجر لما ذكرنا وانما قلنا شابه بها
لان الفعل بعد الاسم في التاليف اي في تركيب الحروف لانه مشتق من المصدر
على ما سيأتي من بعد فيكون فرعا للاسم وثانيا له وكل واحد من هذه الاسباب
التسعة ثان لاول وفرع على اصل فحصلت المشابهة بين الاسم والفعل بهذا
الوجه فمنع مما لا يكون في الفعل فالعلمية فرع الجنسية لجنس الاسم اولا و
اعتواره التعريف ثانيا فان ذات زيد قبل ان يسمى به كان منكرا ثم

بتعلقه ثم بنفسه وجنين ومولود وطفل ونحوها وكل منها كثرة ولهذا كانت
المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع للنقل عن الاصل كنقل جعفر عن اسم
النهر وهو نكرة شايعة الى واحد بعينه وانما اعتبر العلمية من بين المعارف
لان المضمرات والمبهمات لا مدخل لها في الاعراب والمعرف باللام والاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه وعند الخليل التعريف الاضافي معتبر حتى
قال لعدم انصراف اجمع لوزن الفعل فالاصل اجمع فهو معتبر عند الخليل
وقيل تعريف التواكيد اما باللام او بالاضافة وقيل تعريفه داخل تحت
تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي
والتانيث فرع التذكير لمجيئه اي التذكير في الامر العام اي الغالب احسن زيد من
الاعداد من الثلاثة الى العشرة وعن طلحة وحمزة عليين للمذكر مجردا عن الزيادة
بشهادة الاستقراء ومجيء المؤنث فيه مع الزيادة قرينة ان المذكر اولى مقدمة
على رتبته اي من المؤنث اذ المجرد قبل المزيد كما هو المذكور في الاوزان لانه ادخل
في القياس واجرى على سنن المناسبة وكلامهم مبني على رعاية المناسبات فيكون
التانيث خادما وثانيا للتذكير ولان الاسم قبل الاطلاع على حاله من التذكير والتانيث
يعبر عنه بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فكان التذكير سابقا في الاعتبار
فيكون حقيقا بالاصالة وكذا وزن الفعل ثان لوزن الاسم وفرع عليه وذلك لان
امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال اذ الاسماء مخالفة للافعال فلا بد
من اختلاف الامثلة في ذينك القبيلتين فاذا وجد فيها اي في تلك الاسماء وزن
الفعل كان ذلك ايما وجد وزن الفعل فرعية اي كسبيا لكونه وزن الاسم اصلا لوزن

لوزن الفعل لان وزن كل نوع ان لا يوجد في وزن نوع آخر فاذا وجد
فيه كان ذلك فرعية مختصا به او غالب فيه وكذا الوصف ثان للموصوف
وفرع عليه لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته كما قال فعلت ذيل
صبر فيسال عن كيف لان حاله فيد لاد وجود الشيء مطلق قبل وجوده مقيدا
فيكون ثانيا له وهو ظ وفرعا عليه لان ما هو متاخر اولى بالفرعية ولان الصفة
يحتاج الى الموصوف احتياج الفعل الى الفاعل وكذا العدل ثان للمعدول
عنه وفرع عليه وذلك لتاخره عن المعدول عنه ولان العدل كما اريد به غيره
دال على شيئين لفظ الغير ومعناه كدلالة ثلاث على لفظ ثلاثة ومعناه
فدلالته على شيئين كما ان الفعل دال على شيئين فخرج عن حكم الاصول و
انخرط في سلك الفروع وكذا العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب
فلا يختص بلغة فارس ثان لاوله وفرع عليه لان لغة العرب مقدم عندهم عليها فاخذوه
من اللغة من غيرهم وكذا الكل لغة قوم فانها بالنسبة اليهم اصل ومقدمة على غيرها
وكذا الجمع والتركيب ثانيا الاول وفرعان عليه وذلك لتاخرهما عن الواحد والمفرد
اي لتاخر الجمع عن الواحد والتركيب بمعنى المركب عن المفرد فظهر بهذا الفرق بين
الواحد والمفرد فيكون الجمع فرعا على الواحد وثانيا له والمركب فرعا على المفرد وثانيا له
اما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من
حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب بعد الاسماء لغير المنصرف فهذا [illegible]
فرع ان المشبه فرع المشبه به في وجه الشبه وهو ظ واما كونهما ثانيين فلا بد
من بيانه بان يقال لما كان الالف والنون مشبهتين لالفي التانيث وكان

وكان المشبه عن المشبه به في المرتبة حصلت الثانية الاعتبارية لهما وقال
الكوفيون منعهما من الصرف بالاصالة لا بالمشابهة فيكونان فرعين على
زيدا عليه ثانيين له فكان الشارح صدر بانه باثار دون غيره من الاسباب اشارة
الى هو الاختلاف وان الماخوذ عنده مذهب البصريين قوله متى اجتمع في الاسم
سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منع الصرف فالشارح انما
منع الاسم الصرف لمشابهته الفعل من وجهين اي من جهة ثبوت الفرعيتين
فيه كما في الفعل من حيث ان الفعل فرع على الاسم من جهتي الافادة والاشتقاق
وهذا الاسم قد دخله الفرعيتان من جهتين كما بيناه انفا واما السبب الواحد
فلا يمتنع الاسم الصرف الا اذا تكرر كما سيأتي وذلك لان الاسم مع السبب
الواحد متمايل بين الفرع اي عدم الانصراف والاصل اي الانصراف فلم يترجح
فيه الفرعية اذ ثان ان يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمتنع الصرف يعني
ان السبب الواحد لا يثبت في الاسم الا مناسبة الفعل به لا يخرج الاسم عن حالته
اما السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الى الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف
واذا اجتمع وجهه ولو فرض ان يخرج بوجوه المضارعة فلو ثبت المنع باظهار الاثره
لزم دفع حكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف لا ثباته جنس ما كان
ثابتا بينه وبين الاسم فاذا انضم اليه سبب آخر يقوى فيظهر اثره بخلاف الحرف
اذ لا مناسبة بينه وبين الاسم اصلا فاذ اناسب وان بوجه ما فلهذا السر
اكتفي في سلب الاعراب بواحد دون عدم الانصراف ولانه انما منع لمشابهته
بوجهين فلا منع الا اذا اجتمعا او كان في حكم المجتمعة في حالة التسعة والعشرة

خلافاً للكوفيين في الضرورة فانهم يجيزون ولكن وجه الا العلمية وحده مستدلين
بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فانه منع صرف فاذ لم يحصل
فيه الا العلمية وهو ليس بثبت اي انه مردود لكونه على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء لا يصلح لثبت فلا يرد علينا لا على ان الرواية يفوقان شيخي كما ظن
فلان بهذه الرواية صحيحة منقولة في صحيح مسلم وغيره فلا ينافي الرواية الاخرى
لعدم التعارض فيكون العدول للاحتراز عن ارتكاب امر جائز فيه ضرورة
ولان الاسم مع السبب الواحد لما كان متمايلا بين الفرع والاصل جذبه الضرورة الى الفرع
لان الشعر له حروف وسكنات وحركات وصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها
فيكون ان عدم سلوك الاحتياط قوله ان يحمل اي بهذه الحركات قوله وجد فيه ذكر
احد عشر اسماً خمسة حالة التنكير قال الشارح انما منع الصرف بهذه الخمسة حالة التنكير
لاجتماع السببين فيها اي في تلك الخمسة او واحد منكر وراء التعريف اي العلمية
والمراد غيره وفيه اشارة الى ان التعريف غير معتبر في العلمية في الاسم الذي فيه سبب
منكر ركب منه قيل ههنا بحث لغفل لان واحد عطف على السببين فح يكون تقدير
الكلام ولاجتماع واحد منكر وبهذا لا ظن اقول لا نعلم انه معطوف على السببين
ولا محل فيه ولما كان هذا البيان مجملاً فصله وقال اما افعل منع من الصرف حال كونه
صفة فافعل فاعل بمعنى معرفة لكونه علماً لهذا الوزن ولهذا منع من الصرف
فالوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم اي لان افعل
الكاين او كاينا في الفعل اكثر من افعل الكاين او كاينا في الاسم ولا عليه فاتم الذي سمي
به لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى

منه

منه فاعل واورد بان الاغلبية لافعل في الافعال لمجيء افعل التفضيل من كل فعل
ثلاثي ليس بلون ولا عيب وافعل الصفة المشبهة وافعل في الكلمات التي لا فعل
لها كاجدل واخيل اجاب عن الاول انما انصرف خاتم وان كان وزنا غالباً
في الفعل لمشابهته بالاسماء التي ليست على وزن الفعل كما في الجمع الاقصى الذي
اوسط ما بعد الفه متحرك كصيافلة وعن الثاني ان افعل يجيء من كل فعل
ثلاثي بخلاف افعل التفضيل ونحو اجدل واخيل لما افعل له لا يوازنه في الكثرة
فافعل في الافعال اكثر منه في الاسماء واما فعلان فعلى فالوصفية والالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث احترز به عن المثنى المسمى به فانه
منصرف وان كان علماً لعدم المشابهة الالف والنون فيه لالفي التانيث لان
الفي التانيث لا يتغير بخلاف ذلك اذ النون يحذف منه عند الاضافة والالف
تقلب ياء في حالتين اعلم ان وجوه المضارعة بينهما من وجوه احدها وجود الزيادة
فيهما وثانيها كون الزائد حرفان وثالثها الزيادة المعينة ورابعها كونها في الآخر
وخامسها تساويهما في الحروف والحركات والسكنات وسادسها اتحادها
في زنة ما قبل الالف وسابعها انتفاؤهما في اول الزايد وثامنها اختلاف صيغتي
المذكر والمؤنث فيهما وتاسعها مجيء ثانيهما لمعنى التانيث اذ النون يجيء
له نحو ضربت ويضربن وعاشرها عدم قبولهما التاء لكن لما كان حاصل الوجوه
السبعة ثلاثة والثلاثة الباقية غير معتبرة عندهما لان التساوي في الحروف والحركات
والسكنات والاتحاد في زنة ما قبل الالف كل منهما موجود في فعلان
فعلانة والنون وان جاءت للتانيث الا انها ليست له نحو بخلاف الهمزة في حمراء

آخذ من سببها ثلاثة اوجه فقال وجه المضارعة بينهما ان الالف والنون بناء اي
فعلان فعلى زائدتان معاً كما ان الالفين كذلك اي همزتا تانيث زائدتان معاً
اي في حمراء فيندرج تحته وجود الزيادة وكون الزيادة حرفين وكون الزيادة
في الآخر اذ هو الغالب فيه والاتحاد في الاول والاختلاف في الآخر لا يقال الف
سكران للتانيث ثم ضم اليه النون لان الصفة اذا كانت للمذكر لا يكون فيه
علامة ولا يجوز ان يختص بالمذكر بعد ما لحقه النون لان الاسم بالزيادة لا ينتقل من
التانيث الى التذكير بل الامر بالعكس نحو ضارب وضاربة والاعداد من الثلاثة الى
العشرة لحوق ان ربما التبس المذكر بالتانيث بمعنى الجماعة لكن لما اوجبت
الضرورة اسقاط ان المؤنث لدفع اللبس صار شائعة على المذكر وسقوط التانيث
مثبت ان سكران في حد ذاته والالف والنون من غير تجه زائدتان معاً كما ان الالفين في حمراء
كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث
لا تجمع مع الالف والنون بناء اي في فعلان وفعلى كما لا تجمع تاء التانيث مع الالفين
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة وهذا اي عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة
من ثلاثة اوجه واذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فيتحقق التانيث لكونه
غير منصرف للعلمية وان انتفت فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة في الاسماء
وعريان وعريانة في الصفات لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين
الاخيرين لمخالفة صيغة المذكر لصيغة المؤنث حيث كان مؤنثه اي فعلان
من لفظه اي من لفظ مذكره كفعلانة وعدم قبول التاء حيث دخلت التاء فان

سكرى به

سكرى به لم ينصرف لان فعلان لم يتحقق له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع
التاء الذي هو الوجه الضروري في المشابهة لان الوجهين الاولين لا يوثران
بدونه وذلك لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف الذي ليس
للتحقيق فقط واما قيدناه بذلك لانه ينقض نحو العلم الى الم اعلم ان الالف
والنون اما ان يكون في اسم او في صفة فان كان الاول فيشترط العلمية في المنع
لتاكيد المشابهة لامتناع دخول التاء وان كان الثاني فيشترط قبل انتفاء
فعلانة لتحقيق المشابهة لا الى التانيث امتناع دخوله وقيل وجود فعلى
لكونه مستلزما له لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين
المذكر والمؤنث بناء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول
هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء
فعلانة لان كل ما هو جاء منه فعلى لا يجئ منه فعلانة الا عند بعض اسد فانهم
يقولون سكرانة ويعرفون المذكر قبيل ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا لذاته
لان الاختلاف بين صيغتي المذكر والمؤنث يحصل فيهما وهذا احد وجوه المشابهة
المعتد بها ومن ثم اختلف في منع صرف رحمن لوجود احد الشرطين دون
الآخر واتفقوا في منع صرف سكران لوجود كلا الشرطين فيه وصرف
ندمان لعدمهما اما المعدول فيتوقف معرفته على معرفة ماهية العدل
فهي خروج الاسم اي مادته او معناه عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى
والمراد من خروجه بان يذكر لفظ ويراد به غيره وذلك مع اتحاد المعنى لا بطريق
الكناية دفعا للاعتراض بفعلان وفعلانة اذا كنى بها وكتب وزيد

وخرج زيد ضربا بمعنى ضارب او مضروب وهو على ضرب من التحقيق بل قياس
نحو منع الصرف على ان اصله شيئي اشياء ثلاثة مثلا وهو كونه من الاعداد
وتقدير تمامه بخلاف ذلك لكن بقدر حفظ القاعدتهم وسيجيء تمامه اذا
التوبة الى التعرض له انث، انتهى اذا عرفت فاعلم ان الاسم المعدول
عن النكرة امتناعه من الصرف في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث و
مثلث ورباع ومربع بهذا الاتفاق واما خماس ومخمس الى عشار ومعشر
فهو عند بعضهم والاصح انه الى رباع ومربع الرواية فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم
فيه الا الى عشار ومعشر دون قوله لضعف فللوصفية والعدل حذرا
عن التقديم بلا سبب اولا ولزوم الاتيان بها باباه المقام ثانيا وبها
كلمات واهية يكتب في الحاشية منسوبة الى البعض الدخيل في هذا الفن
فاعرضنا عن ايرادها حذرا عن التطويل قال المتن اولي اجنحة مثنى وثلاث
ورباع فيه بالوصفية لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة
واربعة اربعة هذا بيان العدل لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول
عنها بدليل صرفهم اربعا في مررت بنسوة اربع ونحو مررت بنسوة ثلاثة
حيث كانت الوصفية عارضة اذ لو لم يكن عارضة لكانت مؤثرة
ولو كانت مؤثرة لامتنع من الصرف لكن التالي باطل فالمقدم مثله واذا
كانت الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها فبالحري ان لا يؤثر في المعدولة
لعدم افتراق الحال في المعنى بين المعدول والمعدول عنها فلا بد ان يعتبر في الحكم
وانا قلنا ان الوصفية عارضة في المعدول عنها لانها بعارضها الوصفية مرة

ويعارضها

ويعارضها مرات وهي في الاصل للاسمية لا للوصفية فيكون الوصفية
عارضة لانها ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال واربع
بنسوة واذا كانت غالبة عليها فالتوصيف بها شبه التوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التأويل متعلق بالتوصيف يعني كما
ان التوصيف بها نحو جاءني اسد او مال لا يكون الا على تأويل شجاع
او مملوك كذلك التوصيف بذلك نحو جاءني رجال ثلاثة لا يكون الا على تأويل

